المركز الديمقراطي العربي؛ برلين- ألمانيا
مركز البحوث والاستشارات والتدريب جامعة صبراتة- ليبيا
المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية؛ جامعة محمد الخامس- المغرب

وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي

إشكاليه الأمن الغذائي في الدول المغاربية

نحو استراتيجية في ظل الأزمات والأوبئة الحالة الليبية نموذجا

أيام 23/22 سبتمبر 2020

بواسطة تقنية التحاضر المرئي عبر تطبيق (zoom)

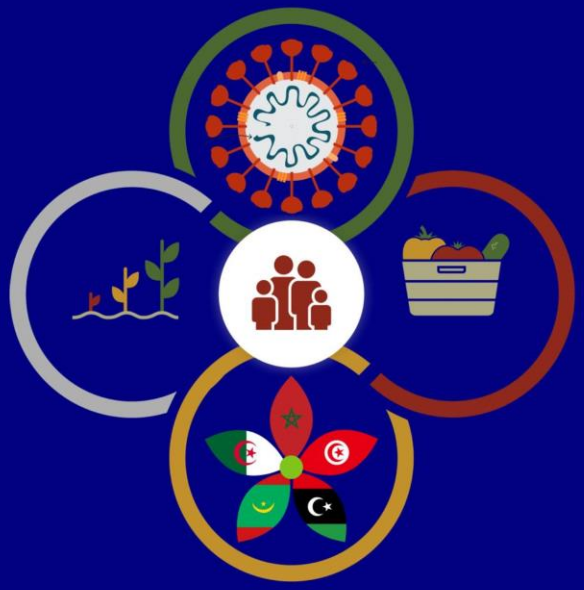

2020

رقم التسجيل: VR.3383.6421.B

المركز الديمقراطي العربي

إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية

The problematic of food security in the Maghreb countries: Towards a strategy in light of crises and epidemics, the Libyan case as a model

Proceedings of the international conference

22/23 September 2020

By Zoom App (Video Communications)

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030- 89899419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174278717

Bendjakhdel

أشغال المؤتمر العلمي الدولي الأول

حـــول:

' إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية نحو استراتيجية في ظل الأزمان والأوبئة الحالة الليبية نموذجا--الجزء الثاني-

أيام 22و23 – 09 – 2020 اقامة المؤتمر بواسطة تقنيَّة التَّحاضر المرئي عبر تطبيقZoom

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين _ألمانيا.

الطبـــعـــة الأولى 2020

أشغال المؤتمر العلمي الدولي الأول

عنوان الكتاب : **إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية نحو استراتيجية في ظل الأزمان والأوبئة الحالة الليبية نموذجا**

--الجزء الثاني--

اشراف وتنسيق: د. إبراهيم الأنصاري

رقم تسجيل الكتاب : رقم تسجيل الكتاب:VR.3383.6421.B

الطبعة : الاولى 2020

إنّ الآراء والأفكار التي تُنشر بأسماء مؤلّفيها

لا تحمِل بالضّرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي. برلين- ألمانيا.

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين _ألمانيا

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة

المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي. برلين- ألمانيا.

All Rights reserved No Part of this Book may by Reproducted. Stored in a Retrieval System or Tansmited in any form or by any meas without Prior Permission in Writing of the Publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
58228345 -131
10811212 -131
29851112 -131
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail: info@democraticac.de
P.hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman ” Democratic German Center

أشغال المؤتمر العلمي الدولي

حول:

إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية نحو استراتيجية في ظل الأزمان والأوبئة الحالة الليبية نموذجا

--الجزء الثاني--

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين - ألمانيا.

بالتعاون مع

جامعة صبراته – ليبيا ومركز البحوث والاستشارات – جامعة صبراته – ليبيا

المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الاداء والتنافسية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب.

الهيئة المشرفة على المؤتمر

رئيس المركز	الأستاذ عمار شرعان- رئيس المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين
رئـــيـــس الـــشرفي للمؤتمر:	د. عبد اللطيف عبد العزيز العاشق - رئيس جامعة صبراته – ليبيا
	د. عمر حنيش- نائب رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط، مكلف بالشؤون الاكاديمية والطلابية
	د. خالد المختار الفار- وكيل الشؤون العلمية – الجامعة صبراته – ليبيا
رئـــيـــس الـمـــؤتـمـــر:	دة. ناجية عياد العطراق- رئيس قسم الاستشارات بمركز البحوث والاستشارات – جامعة صبراته – ليبيا
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر:	د. إبراهيم الانصاري- أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – جهة بني ملال خنيفرة – المغرب.

أيام 22و23 – 09 – 2020 اقامة المؤتمر بواسطة تقنيَّة التَّحاضر المرئي عبر تطبيقZoom

اللجنة العلمية:

- ✓ د. إبراهيم الانصاري: رئيس اللجنة العلمية – أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – جهة بني ملال خنيفرة – المغرب
- ✓ د خالد رمضان البيدي -كلية الزراعة – جامعة طرابلس – ليبيا
- ✓ د. خطوي عبد المجيد. أستاذ محاضر أ – جامعة غرداية – الجزائر
- ✓ د. عبد الواحد بوبرية – أستاذ التعليم العالي، الجغرافيا البشرية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.
- ✓ د. محمد جلال العدناني – أستاذ اقتصاد جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال– المغرب.
- ✓ د. جمال الطاهر عبد العزيز – جامعة الزيتونة – ليبيا
- ✓ د. جواد الرباع أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري، رئيس فريق البحث حول السياسات والمعايير التابع لمختبر الدراسات في العلوم القانونية والاجتماعية والقضائية والبيئية،كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ايت ملول. جامعة إبن زهر أكادير،المغرب.
- ✓ د.الهادي امحمد قمبيج – جامعة صبراته – ليبيا
- ✓ د. حسن رامو – أستاذ التعليم العالي مؤهل، معهد الدراسات الأفريقية – جامعة محمد الخامس –الرباط المغرب.
- ✓ د. السنوسي احمد اللبي – جامعة صبراته – ليبيا
- ✓ د. عبد الله الحجوي – تخصص جغرافيا ، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب
- ✓ د. عبد القادر التايري أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة محمد الأول، وجدة.
- ✓ د. جواد الزروقي أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- ✓ عبد العزيز فعراس –أستاذ التعليم العالي بكلية علوم التربية جامعة محمد الخامس الرباط
- ✓ كريم عايش – شعبة القانون العام – كلية الحقوق اكدال – جامعة محمد الخامس – الرباط

اللجنة التنظيمية.

- ✓ د. حسن شباني – أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – جهة بني ملال خنيفرة – المغرب
- ✓ د. ابراهيم جابر – أستاذ مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة – المغرب
- ✓ أ. يوسف بوغرارة/ علوم سياسية و علاقات دولية، تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني – كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة وهران .
- ✓ أ. كريم عايش – شعبة القانون العام – كلية الحقوق اكدال – جامعة محمد الخامس – الرباط
- ✓ أميرة احمد حرزلي، باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باجي مختار / عنابة ـ الجزائر
- ✓ عبد العزيز فعراس –أستاذ التعليم العالي بكلية علوم التربية جامعة محمد الخامس الرباط

الفـــــــــــــــهـــــــــــــــرســـــــــــــــت

الترتيب	العنوان	الصفحة
1	توطئة دكتورة ناجية عياد العطراق	8
2	الأمن الغذائي و استراتيجيات التنمية الشاملة في دول المغرب العربي دراسة استشرافية 2030 سامية بن يحي	9
3	دور الأمم المتحدة في التصدي لتداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأمن الغذائي العالمي. عماري حورية.	27
4	الآليات القانونية في حماية الأمن الغذائي " ليبيا نموذجاً" إسماعيل محمد السنوسي- فرج حسن محمد الأطرش	39
5	جائحة فيروس كورونا(COVID19)وتأثيره على الأمن الغذائي في المجتمع الجزائر "دراسة سوسيولوجية تحليلية" نزيهة شاوش.	51
6	إشكالية الأمن الغذائي بين القوانين الوطنية والتشريعات الدولية أمال قاسيمي- رضوان بن صاري	66
7	البيئة و الأمن الغذائي : سؤال الاستدامة فاطمة الزهراء سعيدي	79
8	تفعيل آليات استغلال العقار الفلاحي الوقفي كأحد الحلول القانونية لتحقيق الأمن الغذائي في التشريع الجزائري شريفة يوسف الزين- علياتي محمد	88
9	الآليات القانونية لضمان الحق في الأمن الغذائي للمستهلك المغربي في ظل فيروس كورونا صباح نافيع	101
10	الأمن الغذائي مرتبط بالأمن القانوني -أي دور لقانون حماية المستهلك في تحقيق الأمن الغذائي- حمادي عبد النور	111

11	السياسات الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة (1970-2020). حيزية خالد	121

توطئة

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام المتقين وقائد الغر المحجلين وعلى آله الطاهرين وأصحابه الغر الميامين ومن اقتفى أثرهم واختط سبيلهم قولاً وعملاً في مقارعة الظلم ونصرة المظلوم إلى يوم الدين أما بعد،

على الرغم من الاهتمام الذي حظي به موضوع الأمن الغذائي المغاربي من قبل النشاطات والفعاليات البحثية، والتظاهرات ذات الطابع الإعلامي والعلمي، والإجراءات العملية الإنتاجية منها والخدماتية, فلا تزال مشكلة الأمن الغذائي في دول المغرب العربي تثير من المشكلات والتحديات ما لم يثره موضوع مغاربي آخر, إذ إن دول المغرب العربي تواجه جملة من التحديات المتمثلة في التناقص المستمر لنصيب الفرد من الأراضي والمياه المتاحة، المصحوب بالزيادة المستمرة في أسعار الأغذية، والجوع، وسوء التغذية، وانعدام أمن سبل معيشة صغار الفلاحين. ومما يدفع إلى التشاؤم زيادة أسعار الأغذية واتجاهها المتصاعد نتيجة إلى تضافر عدة عوامل منها (1) الارتباطات القوية بين أسواق النفط وأسواق الأغذية الدولية، (2) زيادة الطلب نتيجة الزيادة السكانية في العالم وزيادة حصص اللحوم والبيض ومنتجات الألبان في سلال الغذاء، (3) موجات الجفاف في المناطق المنتجة للحبوب، (4) تنافس الوقود الحيوي مع الغذاء من أجل المادة المدخلة والأراضي الصالحة للزراعة، (5) السياسات الزراعية الضعيفة وغير المواتية النى تطبق في معظم البلدان النامية، و (6) المضاربات التجارية في السلع الزراعية. بالإضافة إلى هذه العوامل الاقتصادية الإقليمية والدولية التي لم يتغير أي منها حتى الآن، هناك القيود الطبيعية والبيئية التي يفرضها التغير المناخي، وانخفاض كميات المياه الجوفية الصالحة للري، واتساع رقعة التصحر، وانخفاض خصوبة التربة. وتتجلى العوامل الهيكلية طويلة الأمد التي تقود إلى انعدام الأمن الغذائي العالمي بصورة أكثر وضوحا في المنطقة العربية بما فيها من ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، وارتفاع معدلات استهلاك الفرد هذا من جهة الطلب، أما من جهة العرض فهناك التضاؤل في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، وفي كمية المياه المتجددة, اضافة إلى ذلك تشكل النزاعات المسلحة والأوبئة كوباء كورونا احد ابرز التحديات التي كانت لها انعكاسات سلبية خطيرة كما في ليبيا التي تشهد عدم استقرار سياسي وامني اثر على الأمن الغذائي للمواطن الليبي.

وختاما, يجب التأكيد على أن معالجة مشكلة الأمن الغذائي في المغرب العربي لا يمكن حلها بدون حلول قومية وعمل مغاربي بل عربي مشترك وفعال وذي نظرة إستراتيجية يمكن بواسطتها تحقيق الأهداف القومية المغاربية في الغذاء والتغذية بدلاً من الحل المغاربي المستقل لهذه المشكلة لان الحلول السابقة مشتتة بين قطرية انعزالية وقطرية تابعة. ولعل مرد ذلك يكمن في إصرار الأنظمة المغاربية على النظر إلى المشكلة نظرة قطرية وليست نظرة قومية, غير أن هذا القصور في الجانب الذاتي للمسألة لا ينفي وجود قصور في العوامل ذات الطابع الموضوعي لتساهم في تعاظم المشكلة وفي عجز الحلول المقترحة والمطبقة لمواجهتها.

رئيس المؤتمر

دكتورة ناجية عياد العطراق

الأمن الغذائي و استراتيجيات التنمية الشاملة في دول المغرب العربي دراسة استشرافية 2030

Food Security and Comprehensive Development Strategies in the Arab Maghreb Countries A Forward Looking Study 2030.

الباحثة سامية بن يحي / تخصص ادارة دولية/ كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة1

الملخص:

تختبر هذه الدراسة الأمن الغذائي في منطقة المغرب العربي من منظور استشرافي، إذ تقدم اتجاهات التنمية الشاملة استعراضا تركيبيا للفرص والتحديات الرئيسية، ورؤية استراتيجية للأمن الغذائي المغاربي سنة 2030 ضمن إطار التكامل التدريجي، وقد توصلت الدراسة إلى أن توفر الفرص الحقيقية على أساس أوجه التشابه في هذه المنطقة الجغرافية متاحة للدول المغاربية في مواجهة تحديات الأمن الغذائي معا من خلال إرساء أسس التكامل الاقتصادي العالمي، ولا سيما في القطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، منظور استشرافي، المغرب العربي،التكامل المغاربي، التنمية الشاملة

Abstract

This study examines food security in the Maghreb region from a forward-looking perspective, as comprehensive development trends present a synthesis review of the main opportunities and challenges, and a strategic vision for Maghreb food security in 2030 within the framework of gradual integration. The geographical area is available for the Maghreb countries to face the challenges of food security by laying the foundations for global economic integration.

Key words: food security, a forward-looking perspective, the Maghreb, Maghreb integration, comprehensive development

تمهيد

لقد أصبح مصطلح "الأمن الغذائي" يستخدم على نطاق واسع في المطبوعات والمقالات والبيانات ووسائل الإعلام، وغيرها ومع ذلك، فإن المعنى الذي يعطيه له يختلف اختلافًا كبيرًا بالنسبة للكثيرين، لذا فإن المفاهيم المحيطة بالجوع والمجاعة والأمن الغذائي غير واضحة، حيث يمزج الناس في كثير من الأحيان بين الأمن الغذائي، و "الاكتفاء الغذائي الذاتي" و "السيادة الغذائية" لذلك قد يكون من المفيد التمييز بين هذه المفاهيم الثلاثة، كون أن هذه المصطلحات غالبًا ما يتم استخدامها بالتبادل مما جعل مفهوم الأمن الغذائي مفهوما متطورا، فمن مفهوم التوافر إلى مفهوم الوصول إلى مفهوم الاستقرار إلى مفهوم التمكين، ولا يختلف مثل هذا المزج عنه لدى المنطقة المغاربية التي تتفاوت في التعامل مع أبعاد الأمن الغذائي، حيث تعاني هذه المنطقة من مستويات عالية من نقص التغذية وانتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد، وكلاهما قد يزداد سوءاً بسبب الأزمات الاجتماعية والسياسية الطويلة الأمد التي تؤثر على هذه البلدان، ناهيك عن تأثير تغير المناخ الذي يعد من بين الأسباب الرئيسية التي تقف حاجزا أمام تحقيق الأمن الغذائي المغاربي، فالكوارث الطبيعية على غرار الجفاف والفيضانات، أثرت كثيرا على المنطقة المغاربية مما أدى إلى ارتفاع نسب الاعتماد على استيراد الأغذية.

ويبدو أن الأمن الغذائي في البلدان المغاربية على مدار الثلاثين سنة الماضية قد شهد تحسنا ملحوظا على الأقل من حيث التوفر رغم قلة البيانات المتاحة لبعض البلدان- مثل ليبيا وموريتانيا- ومع ذلك، فإن توزيع الغذاء ليس متساوياً، ولا يضمن الوصول الاقتصادي بين الفئات الأكثر فقراً استهلاك نظام غذائي ملائم ومتنوع والتي من شأنها أن تسمح بإسقاط شامل للأمن الغذائي حتى عام 2030 وبالتالي دراسة حالة الأمن الغذائي في البلدان المغاربية من منظور استشرافي ينطلق من خلال تقييم الإنجازات التنموية المحتملة للأمن الغذائي في المنطقة ضمن أهداف التنمية المستدامة، ثم تنفيذ برنامج مغاربي يركز على توحيد اتجاهات التنمية الشاملة، وصياغة إستراتيجية مشتركة ضمن إطار العمل المستقبلي القائم على التعاون من أجل تكثيف المنتجات الزراعية الأساسية، وتعزيز سبل التعاون في جميع المجالات المتعلقة بقضية الأمن الغذائي، و مثل هذا التصور المستقبلي يفرض المزيد من سياسات التبصر، إذ تواجه المنطقة المغاربية بهذا الصدد تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متزايدة، وهو ما جعل الباحثة تطرح اشكالية جوهرية مفادها: **إلى أي مدى يمكن للدول المغاربية ضبط إستراتيجيات تنموية مستقبلية مشتركة لتحقيق الأمن الغذائي؟**

و تنطوي عن الاشكالية السابقة الذكر أسئلة فرعية هامة.

- ✓ **ما هي التحديات التي تواجه منطقة المغرب العربي في تحقيق الأمن الغذائي؟**
- ✓ **كيف يمكن للتكامل الإقليمي أن يساهم في الوصول إلى أمن غذائي مغاربي آمن بحلول عام 2030 ؟**

فرضيات الدراسة

تفترض هذه الدراسة، وتحاجج **أن التحكم في العوامل السياسية، والاقتصادية، والبيئية يحقق الأمن الغذائي في الدول المغاربية** كفرضية أولى، وأن **اتباع سياسات تنموية غير مستدامة يؤدي إلى تزايد نسب انعدام الأمن الغذائي في المنطقة المغاربية** كفرضية ثانية

أهمية الدراسة

تندرج أهمية الدراسة ضمن الاهتمام المتزايد بتحقيق الأمن الغذائي للدول المغاربية وفق رؤية مستدامة، لذلك فإن الحديث عن مستقبل الأمن الغذائي المغاربي يثير اشكالات تتسم بالتعقيد لدى المختصين في حقل الدراسات الأمنية خاصة في ظل التهديدات الراهنة، مثل النزاع الليبي، والتحديات البيئية، والإقتصادية، وأمام هذه التحديات تأتي حتمية ضبط استراتيجيات تنموية تكاملية محكمة من شأنها وصول المنطقة المغاربية إلى تحقيق أمن غذائي آمن عام 2030 وهذا لن يكون إلا إذا توفرت الإرادة السياسية، وتم تفعيل مشروع الوحدة المغاربية.

أهداف الدراسة

أولا: الوقوف على أهم التحديات التي تواجه منطقة المغرب العربي، ثم أبرز المشاريع التنموية المغاربية من أجل تجسيد الأمن الغذائي.

ثانيا: استكشاف أهم مسارات مستقبل الأمن الغذائي المغاربي من خلال تحليل أبرز الاحصائيات الإستشرافية.

مقاربات الدراسة

تفترض دراسة موضوع الأمن الغذائي واستراتيجيات التنمية في دول المغرب العربي من منظور استشرافي استدعاء مقاربة الأمن الإنساني، باعتبار أن الأمن الغذائي أحد أبعاد الأمن الإنساني، ثم المقاربة الليبرالية التي تؤكد على ضرورة التعاون والتكامل الإقليمي من خلال الاعتماد المتبادل، وتعزيز حرية التجارة لمواجهة التحديات الجديدة خاصة المتعلقة بالقضايا الأمنية على غرار الأمن الغذائي وما يعكسه من تحديات ورهانات على المستوى الفردي، والوطني، والإقليمي والعالمي، والتي تقوض أهداف التنمية المستدامة في ظل الانكماش الاقتصادي، و تصاعد مستويات التدهور البيئي.

منهجية الدراسة

يعد المنهج الوصفي التحليلي أبرز المناهج التي يمكن من خلالها اعطاء وصف دقيق لمفهوم الأمن الغذائي، وتحديد طبيعة التحديات التي تواجه المغرب العربي في تحقيق أمنه الغذائي مستقبلا، و تحليل الجهود المبذولة من قبل الدول المغاربية في إطار السياسات التنموية ثم اعتماد المنهج الإحصائي من خلال عرض وتحليل الإحصائيات المتعلقة بواقع ومستقبل الأمن الغذائي المغاربي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة لأننا بصدد دراسة حالة الأمن الغذائي في دول المغرب العربي.

المحور الأول: المضامين الحديثة لمفهوم الأمن الغذائي

لقد عكس التطور المستمر للأمن الغذائي كمفهوم عملي في السياسة العامة إدراكا أوسع لتعقيدات المسائل الفنية والسياساتية المعنية، لذا فإن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم مرن عرف عديد التطورات سواء على مستوى البحث، أو على مستوى استخدام السياسات، حتى قبل عقد من الزمان كان هناك حوالي 200 تعريف في الكتابات المنشورة، لذا فعندما يتم إدخال المفهوم في عنوان الدراسة أو أهدافها، من الضروري النظر عن كثب لتحديد التعريف الصريح أو الضمني، ومن هنا في هذا المحور سنورد أحدث التعريفات للأمن الغذائي.

فلم ينشأ الأمن الغذائي كمفهوم إلا في منتصف السبعينيات من القرن الماضي عبر مناقشات مشكلات الغذاء الدولية في وقت أزمة الغذاء العالمية، لذلك يمكن تحديد المفاهيم الرسمية للأمن الغذائي انطلاقا من الخطاب المعلن في سياسات التنمية، فالهدف الأساسي المعلن في خطاب سياسات التنمية الدولية يتمثل بشكل متزايد في الحد من الفقر والقضاء عليه،

وقد مثل مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 هذا الاتجاه للسياسة، وبالتالي بشكل أساسي، يمكن وصف الأمن الغذائي بأنه ظاهرة تتعلق بالأفراد، ويكمل هذا الاستكشاف الرسمي بشكل مفيد تحليل متعدد المعايير (MCA) للأمن الغذائي، حيث يجب أن يؤدي ذلك إلى مقارنات نوعية، إن لم تكن كمية، فعندما ينصب تركيز البحث على التغذية الفرعية، فإن الروابط بين التغذية الفرعية، وعدم كفاية تناول الطعام تحتاج إلى استكشاف دقيق، ومن هنا يجب الأخذ ببعض العناصر المهمة و هي:

مصادر الإمداد بالطاقة الغذائية مع مراعاة على سبيل المثال، الأطعمة المختلفة، والاتجاهات في الحصول على الغذاء من الكفاف إلى التسويق؛ التقلبات المناخية كمصدر للتقلبات والضغط الغذائي قصير المدى؛ الحالة الصحية، وخاصة التغيرات في حدوث الأمراض المعدية، والأكثر وضوحاً فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؛ التوزيع المكاني داخل البلدان التي تعاني من الفقر وأشكال انعدام الأمن الغذائي بالاعتماد على الأدلة من تقييم القابلية للتأثر، ورسم الخرائط التي تدعمها نظم رسم خرائط المعلومات الغذائية وقابلية التأثر (FIVIMS) ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج مبادرة الغذاء العالمي.[1]

وبالتالي كان هناك ميل لإعطاء الأمن الغذائي تعريفا ضيقا للغاية، أكثر من مجرد وكيل للفقر المزمن، وأما الاتجاه المعاكس هو اللجان الدولية التي تتفاوض على تعريف شامل، يضمن أن المفهوم لا يرقى أخلاقياً ومقبول سياسياً، ولكنه واسع بشكل غير واقعي، كما لاحظ الفيلسوف Onora O'Neill حيث يقول: "قد يكون من السخرية إخبار شخص ما بأن له الحق في الغذاء عندما لا يكون هناك من واجب تقديم الطعام له، و هذا هو الخطر مع الخطاب الحقوقي، فما يستحسن في اختيار النظير، والالتزام النشط بالواجبات بدلاً من الحقوق، إذ لا يمكن الاستمرار دون معالجة السؤال من الذي يجب أن يفعل ماذا ولمن ومتى؟.[2]

لقد تم تعريف مفهوم الأمن الغذائي في مناسبات عديدة من قبل المجتمع الدولي، وتطور بشكل كبير مع مرور الوقت، و كان أحد أهم التحولات الأساسية هو التغيير من مفهوم أولي اعتبر فيه الأمن الغذائي معادلاً للتوافر الموثوق للأغذية نحو الفكرة المعاصرة التي يكون فيها الغذاء أحد عناصر السياق الاجتماعي المعقد الذي يحدد سبل العيش، هذا السياق الاجتماعي، وتوازن القوى النسبي الموجود بين مجموعات المصالح المختلفة التي تشكله، هي المحددات الرئيسية لحالة الأمن الغذائي.

و خلال الإجماع الذي انبثق عن النقاش العالمي عرف الأمن الغذائي أنه: "الأمن الغذائي على المستوى الفردي والأسري والوطني والإقليمي والعالمي يتحقق عندما يكون لجميع الناس، وفي جميع الأوقات، مع إمكانية الوصول المادي والاقتصادي الآمن إلى ما يكفي والغذاء المغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية ".

وبذلك فالأمن الغذائي هو مفهوم يشمل أربعة أبعاد رئيسية: · توافر كمية كافية من الطعام ذي الطبيعة والجودة المناسبة في جميع أنحاء الدولة الإقليم، بصرف النظر عن أصله (الإنتاج المحلي أو الواردات أو المعونة الغذائية) و حصول جميع الأشخاص على الموارد اللازمة ليتمكنوا من الحصول على الغذاء الذي يحتاجونه من أجل نظام غذائي ملائم من الناحية الغذائية، بحيث هذه الموارد لا تشمل فقط الموارد المالية، ولكن أيضًا حقوق الوصول إلى الموارد المطلوبة لإنتاج الغذاء أو

[1] "Chapter 2. Food security: concepts and measurement",**fao site**.
http://www.fao.org/3/y4671e/y4671e06.htm
[2]Ibid.

الحصول عليه من الآخرين، و استقرار الوصول إلى الغذاء أي ضمان حصول الناس على الغذاء حتى في مواجهة الموارد الطبيعية أو الاقتصادية، أو الصدمات.3

من خلال ما سبق فإن تحليل مضامين الأمن الغذائي في البلدان المغاربية، باستخدام مفهوم الغذاء والأمن الغذائي، ينطلق من القضايا المفاهيمية، المتعلقة بالغذاء والكفاية في السبعينات، حيث تم فحص قضايا الأمن الغذائي على المستوى القطري، وتم تحليلها بشكل أساسي من حيث الاكتفاء الذاتي من الغذاء، إذ يمثل هذا الأخير قدرة الدولة على إنتاج جميع المواد الغذائية التي تحتاجها محليًا، ويتم تقييمها من خلال استخدام ميزانيات الموازنة غير الصالحة التي تظهر فجوة الطعام في البلد.4

إذن يمكن الانطلاق في تعريف الأمن الغذائي من تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 الذي قدم تعريفاً أكثر تعقيداً، وهو: "يوجد الأمن الغذائي عندما يكون لجميع الناس في جميع الأوقات 5يحصلون ماديًا واقتصاديًا على غذاء كافٍ وآمن، ومغذي يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية. " وبالتالي فإن مفهوم الأمن الغذائي معقد، حيث يشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والجوانب المادية والاقتصادية والبيولوجية"، وقد تم تنقيح هذا التعريف مرة أخرى في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي لعام 62001* ثم تم تكييف مؤشرات وأبعاد الأمن الغذائي وفق أبعاد التنمية المستدامة7* ليشمل: مفهوم التوافر، و مفهوم الوصول، و مفهوم الاستقرار، ومفهوم التمكين.

---

[3] Materne Maetz,"Food Security – definitions and drivers",**hunger explained** ,May/June,2011,p1. http://www.hungerexplained.org/Hungerexplained/Food_security_files/Food%20security%20-%20definitions%20and%20drivers_1.pdf

[4] S. Benjelloun,"Food Security Prospects in the Maghreb", **Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II Rabat Morocco**, NATO Science Series, NAIV, (volume 37,2004),p301. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-94-007-0973-7_18

[5]

[6] * للإطلاع على تفاصيل التقرير أنظر الرابط التالي:http://www.fao.org/3/y1500a/y1500a00.htm

[7] * الأمن الغذائي متعدد الأوجه ومتعدد الأبعاد ذو طبيعة تفاعلية ويتطلب نهجا شاملا لرصده، لا سيما أنه عنصر أساسي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 و يعكس هدف التنمية المستدامة 2 (SDG)، الذي يدعو إلى القضاء على الجوع ، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة، التزام الحكومات بمعالجة قضايا الأمن الغذائي من أبعاد مختلفة، حيث تنتشر العناصر المتعلقة بالأمن الغذائي في جميع أنحاء أهداف التنمية المستدامة.

الشكل رقم 1 يوضح تطور أبعاد مفهوم الأمن الغذائي.

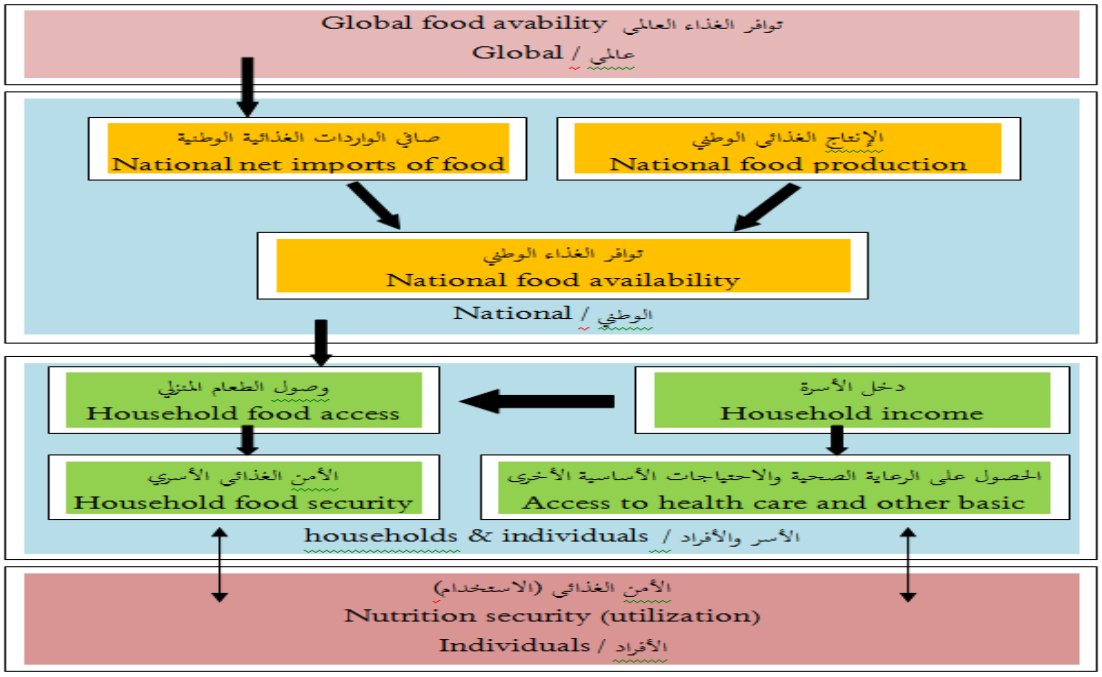

المصدر: إنجاز وترجمة الباحثة وفق الشكل المقدم في تقرير الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية الملخص الفني، الذي أعدته الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، ص 7.

http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/rne/docs/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-summary-english.pdf

وفق الشكل 1 تتضح أبعاد مفهوم الأمن الغذائي المختلفة، حيث تتناول أهداف التنمية المستدامة الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي: فهي محور التركيز الأساسي للهدف 2 على القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة، ولكنها مدمجة أيضًا في الأهداف التي تعالج الفقر (الهدف 1) الصحة (الهدف 3)، المساواة بين الجنسين (الهدف 5)، المياه (الهدف 6) ، الطاقة (الهدف 7)، أنماط الاستهلاك والإنتاج (الهدف 12)، مقدمة عن تغير المناخ (الهدف 13) والتصحر وتدهور الأراضي (الهدف 15) والسلام (الهدف 16) والشراكات (بما في ذلك التجارة العادلة ، الهدف 17).

و كما هو مبين في الشكل 1 يمكن توفير الغذاء من مصدرين: الإنتاج المحلي وصافي الواردات، و الاعتماد على هذه المصادر هو مصدر قلق رئيسي على المستوى التقني من حيث الاستدامة البيئية، وعلى المستوى السياسي، تدير العديد من البلدان أمنها الغذائي من خلال الاعتماد الجزئي أو الكامل على السوق العالمية، والواقع أن العديد من البلدان العربية تقوم بذلك بنجاح منذ عقود، وقد وجدت الدراسات علاقة ضئيلة بين الأمن الغذائي الوطني ومستوى الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، ومع ذلك، فقد اعتبر الاعتماد على سوق الغذاء العالمي مشكلة من قبل البعض كرمز للاعتماد بعد الاستعمار.[8]

[8] أنظر تقرير "الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية الملخص الفني" الذي أعدته الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، ص7.
http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/rne/docs/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-summary-english.pdf

المحور الثاني: اتجاهات التنمية الشاملة لضمان مستقبل غذائي آمن للمنطقة المغاربية نحو نهج مستدام

يواصل صانعو السياسة العرب بشكل عام ودول المغرب العربي بشكل خاص سعيهم جاهدين لضمان توافر ما يكفي من الغذاء وإمكانية الوصول إليه واستخدامه من قبل الجميع، واستقرار النظام الغذائي بما يكفي للتغلب على أي صدمات مادية ومالية واجتماعية وسياسية وطبيعية، و هذه ليست مهمة سهلة بالنظر إلى تعقيد الأمن الغذائي وتعدد أبعاده، فقد تعاملت الدول العربية لفترة طويلة جدًا مع الأمن الغذائي من خلال سياسات تستهدف أحد الأبعاد أو بعض الأبعاد المختارة على حساب الأبعاد الأخرى، مما أدى في كثير من الأحيان إلى اختلالات تزيد من تهديد الأمن الغذائي، وقبل أن نحلل أبرز اتجاهات التنمية في المنطقة المغاربية نلقي نظرة سريعة على التحديات التي تواجه المنطقة العربية بشكل عام.

فمن بين تحديات الأمن الغذائي التي تواجه المنطقة العربية بشكل عام بما فيها المغاربية، سيظل نقص التغذية والفقر وانخفاض الإنتاجية الزراعية في ظل الموارد الطبيعية النادرة والإعتماد على استيراد الأغذية محوريًا حتى عام 2030 وما بعده، إذ بلغ متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية9* في المنطقة حوالي 134 لكل سنت للفترة 2014-2016 أعلى بكثير من المتوسط العالمي، وقريب إلى حد ما من مستوى البلدان المتقدمة، وهذا يعني أن إمدادات الطاقة الغذائية تزيد بنسبة 34 في المائة عما هو مطلوب لحياة صحية ونشطة، ومع ذلك يختلف الرقم بشكل كبير داخل المنطقة، حيث لا تكاد البلدان العربية الأقل نمواً تصل إلى متوسط مستوى كفاية العرض، وهو أعلى بقليل من 100 في المائة، وهو تحسن متواضع مقارنة بـ 97 في المائة قبل 25 سنة.10

علاوة على ذلك، لا يزال نقص التغذية مرتفعاً في بعض البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتنازعة، و يرجع جزء كبير من نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة إلى الفقر، أين يعيش معظم الـ 33 مليون شخص الذين يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء المنطقة العربية في المناطق الريفية، حيث يتركز الفقر أيضًا، حيث ساهم النزاع في الأعداد الكبيرة والمتزايدة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية، بما في ذلك النازحون واللاجئون، ومع ذلك هناك فرص لمعالجة انعدام الأمن الغذائي جزئيًا من خلال زيادة إنتاج الغذاء، فمن المرجح أن يكون النهج المتكامل لإدارة الأراضي والمياه أكثر فعالية على أساس افتراضات معقولة فيما يتعلق بظروف الاقتصاد الكلي، وسياسات الزراعة والسياسات التجارية، والطقس، و الظروف واتجاهات الإنتاجية طويلة الأجل وتطورات السوق الدولية.11

إلى جانب الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي، ظلت النزاعات، وانعدام الأمن المدني أهم عامل منفرد لانعدام الأمن الغذائي بالمنطقة في السنوات الأخيرة،وتعود الآثار المباشرة إلى تجريف الأراضي الزراعية، ونشر القنابل العنقودية والألغام وقتل الماشية وتدمير الآلات ومنع الوصول إلى الأسواق، إذ يعطل الصراع وصول المستهلكين والمنتجين إلى الأسواق، وبالتالي إنها تثبط الاستثمار في التحديث الزراعي، و تقلل من توافر الغذاء.12

---

9 بهذا الصدد تم اقتراح صندوق عربي للأمن الغذائي من قبل مختلف الوكالات الدولية، والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ولكن لم يتم تنفيذه.

10 "Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Securityin the Arab Region" ,**report Economic and Social Commission for Western Asia United Nations and FAO All rights reserved world wide**, 2017,p5. http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/rne/docs/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-summary-english.pdf

11 Ibid,p16.

12 Ibid,p17.

وتعاني المنطقة المغاربية من عجز هيكلي في الأمن الغذائي لأن الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تقدر بـ 5.8 مليون كيلومتر مربع، لا تتجاوز 3.7٪ من المساحة الإجمالية للبلدان المغاربية لا يمثل إجمالي المساحة المروية أكثر من 7٪ من إجمالي المساحة المزروعة.13

ومن حيث السياسات التنموية في مجال استغلال المياه، حققت تونس نجاحًا ملحوظًا في زيادة كفاءة استخدام المياه من مقاييس الكفاءة ذات الصلة، والمشار إليها بإنتاجية مياه المحاصيل، وهو الإنتاج لكل وحدة مياه، حيث يمكن قياس الإنتاج بالوحدات المادية أو الاقتصادية، وعلى الصعيد العالمي، تختلف إنتاجية مياه المحاصيل المادية بين وداخل المواقع والأنظمة حسب عوامل تتراوح من 2 إلى 10، وتختلف إنتاجية مياه المحاصيل الاقتصادية بعوامل تتراوح من 2 إلى 8.22 في بعض المشاريع داخل المنطقة العربية، حيث يمكن أن تكون إنتاجية مياه المحاصيل الاقتصادية بنفس القدر خمسة أضعاف ما يمكن تحسينه في مناطق أخرى من إنتاجية مياه المحاصيل، أو "المزيد من المحاصيل أو الدخل لكل قطرة" من خلال التركيز على المحاصيل ذات القيمة العالية، وخاصة المحاصيل والأصناف المنخفضة، ويمكن أيضًا تعزيز إنتاجية مياه المحاصيل من خلال الحفاظ على رطوبة التربة، وعلى الرغم من قيود المنطقة هناك فرص لمعالجة الأمن الغذائي من خلال زيادة إنتاج الغذاء، إذ ينبغي أن تركز السياسات والممارسات على الاستخدام الفعال لموارد المياه، وأن تعالج نوعية التربة وتغير المناخ، وبالتالي من المرجح أن يكون النهج الشامل بما في ذلك قضايا إدارة الأراضي والمياه أكثر فعالية.14

الشكل رقم 2 يوضح انتقال الموارد المائية في البلدان العربية من حالة الإجهاد المائي إلى حالة الندرة المطلقة توقعات 2050.

Figure 5.4 : Les ressources en eau des pays arabes sont en train de passer rapidement d'une situation de stress hydrique à une situation de pénurie absolue

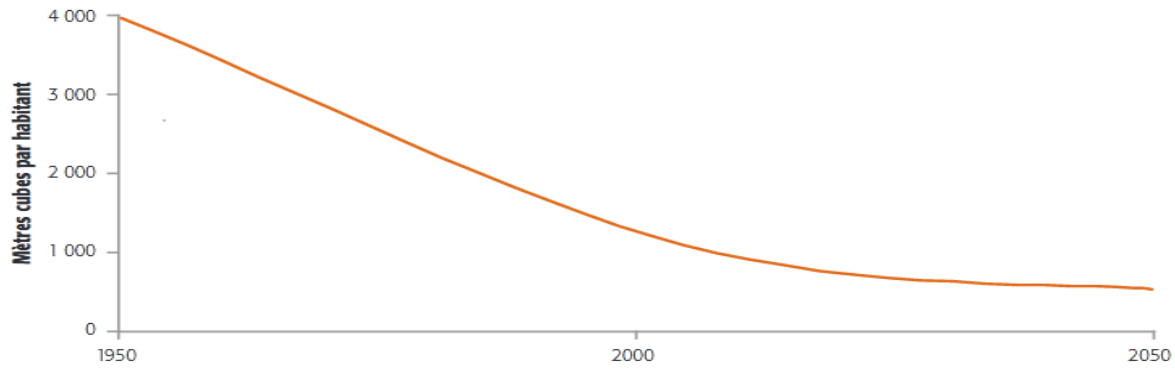

المصدر: تقرير البنك العالمي Banque Mondiale "تعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية" 2009 ص 40

http://documents1.worldbank.org/curated/en/846991468275088775/pdf/502210WP0Food01Box0342042B01PUBLIC1.pdf

يتفاقم نقص المياه ويشكل عقبة رئيسية أمام زيادة الإنتاجية الزراعية، وبالتالي فإن الاستخدام المتزايد للمياه، إلى جانب الزيادة في عدد السكان، يجعلها موردًا نادرًا في البلدان العربية، و انخفض نصيب الفرد من موارد المياه المتجددة بنحو

[13] Riadh Bouazza,"Maghrebi strategy to close food security gaps by 2030",**The arabweekly**,10/03/2019,p21. https://thearabweekly.com/maghrebi-strategy-close-food-security-gaps-2030

[14] Arab Horizon 2030,op-cit,p25.

75٪ من عام 1950 حتى اليوم، لذا من المتوقع أن تنخفض أكثر بنسبة 40٪ عن المستويات الحالية بحلول عام 2050 (وفق الشكل2) و من المحتمل أن يتسارع هذا الاتجاه الهبوطي بسبب تغير المناخ.

أما على مستوى الخطط الوطنية استطاعت الجزائر اعتماد استراتيجية تم تشكيلها على إيقاع التقلبات في عائدات النفط، بما في ذلك على وجه الخصوص البرنامج الوطني للتنمية الزراعية (PNDA 2000-2010)، وسياسة التجديد الزراعي والريفي (PRAR 2010-2014) واليوم خطة الفلاحة 2014-2020 و قامت الدولة من جهة بتنويع مصادرها ومنتجاتها المالية المخصصة لدعم قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية، ومن ناحية أخرى، منحت مزايا لجعل القطاع الزراعي أكثر جاذبية للمستثمرين من القطاع الخاص (القروض المدعومة) والضرائب المواتية، ودعم المدخلات والمعدات، وقد مكنت تدخلات الدولة القوية هذه القطاع الزراعي من الأداء الجيد، فقد زادت إنتاجية العوامل (الأرض والعمالة).15

وبهذا الصدد صرح السيد بوعزقي على هامش اجتماع اتحاد المغرب العربي في مارس 2019 "إن معادلة تعزيز الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي التي تنطوي على الحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها على نحو مستدام تقع في قمة الرهانات التي تعتمد عليها التنمية والإستقرار والأمن في منطقة المغرب العربي"، وشدد الوزير على أن "الجزائر على قناعة تامة بأن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها دون زيادة الإمدادات الزراعية والغذائية، وتحديث أدوات الإنتاج وتشجيع الإستثمار الإنتاجي والإنتاج، و دعم الفلاح في الخطط الاقتصادية والاجتماعية، كونه النواة الأولى لأي عمل للتنمية المستدامة، وهذه العناصر التي هي جوهر الإستراتيجية الشاملة التي تتمتع بها التنمية الزراعية في الجزائر لمدة عقدين، جعلت من الممكن تحديث مختلف القطاعات الزراعية وتطوير صناعة الأغذية الزراعية، مما ساهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد الوطني، وخفض الواردات وزيادة الصادرات غير الهيدروكربونية.16

ثم شدد الوزير في هذه المناسبة على "التعزيز الضروري للتعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي وإنشاء آليات وبرامج متكاملة تضاف وتحفز الجهود من أجل: التنمية والاستثمارات على المستوى القطري، وخاصة في قطاع الزراعة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مع مراعاة التحديات التي تواجه المنطقة، وعلى رأسها تعزيز الأمن الغذائي، والمحافظة وتحسين الموارد الطبيعية واستخدامها الاقتصادي و المستدام، وفي إطار التعاون الجزائري التونسي، عقد اجتماعا مع نظيره التونسي مخصص لدراسة التعاون في مجالات الزراعة والثروة السمكية، وقد توج هذا الاجتماع بتوقيع محضر (PV) كما التقى الوزير بنظيره الليبي، حيث ركز اللقاء على فحص طرق ووسائل تعزيز المجالات المختلفة ذات الاهتمام المشترك، وفي نهاية الاجتماع وقع وزراء الزراعة المغاربيون على محضر الجلسة التي تضمنت توصيات عملية حول مواضيع مهمة مختلفة تتعلق على وجه الخصوص بالسياسات الزراعية وصحة النبات والحياة البرية وصيد الأسماك، مكافحة الجفاف والبحث والتدريب في المجال الزراعي.17

---

[15] Omar BESSAOUD,"Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie", **Enpard Mediterranee,** 28 May 2019,p7.
https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02137632/document

[16] "اللجنة الوزارية المغربية للأمن الغذائي: بوعزغي في تونس" Commission ministérielle maghrébine de la sécurité alimentaire: Bouazghi à Tunis، **وكالة الأنباء الجزائرية**، 2019/3/1، 15.06.
http://www.aps.dz/economie/86280-commission-ministerielle-maghrebine-de-la-securite-alimentaire-bouazghi-a-tunis
تم زيارة الموقع بتاريخ 2020/7/20.

[17] المرجع نفسه.

وتعمل دول المغرب العربي - الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس - على مواجهة مختلف التحديات المشتركة على الرغم من جهودهم، إلا أنهم يواجهون صعوبات في تنفيذ الخطط، يمكن تلخيصها في الإستراتيجيات الحكومية غير الملائمة، ونقص الاستثمارات الكافية في قطاعي الصناعات الغذائية، وتغير المناخ، ولتعزيز خطتهم، أكد الوزراء أن هناك حاجة ملحة لإنشاء بنك مغاربي للبذور والحبوب والفاصوليا الجافة، فضلا عن تعزيز الأنشطة التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف في المنتجات الزراعية والصيدية في المنطقة وتعزيز دور المحترفين، و المنظمات والشبكات المتخصصة في الأمن الغذائي.

وبذلك دعت اللجنة الوزارية إلى الإسراع في إنشاء صندوق مغاربي للطوارئ للأمن الغذائي لمنع انتشار الآفات الحيوانية والنباتية وإنشاء مرصد الإنذار المبكر بالجفاف، وحثت اللجنة الدول الخمس على وضع اللمسات الأخيرة على إجراءات قبول البروتوكولات المتفق عليها فيما يتعلق بالطب البيطري والسمكي وتربية الأحياء المائية، وكان الهدف الاستراتيجي المهم الآخر الذي نظرت فيه اللجنة هو تشجيع استخدام التكنولوجيا والاستشعار عن بعد، والأنظمة المتخصصة لإدارة استخدام الري، كما تعتمد بلدان المغرب العربي على عاملين رئيسيين لتحقيق أعلى معايير الاستدامة الزراعية مضاعفة الصادرات إلى الأسواق عبر البحر الأبيض المتوسط، وإعادة توجيه الانتباه إلى إفريقيا، مع مراعاة الظروف الاقتصادية المتغيرة عالمياً، ويتعلق العامل الثاني بزيادة الجهود لتوحيد مشاركة الأعضاء في المعارض الدولية، الأمر الذي سيمكنهم من زيادة الصادرات، وبناء جبهة موحدة وقوية وتنافسية.[18]

أما في المغرب رغم الإنجازات التي تحققت بعد تبني المغرب للمخطط الأخضر، إلا أنه يفترض بذل جهود إضافية بغية بلوغ هدف الأمن الغذائي، وتنويع الإنتاج الزراعي، والتكيف مع متطلبات المستهلكين والإكراهات ذات الصلة بتغير الظروف المناخية، و تلك هي الخلاصة الرئيسية التي توصل إليها المركز المغربي للظرفية، الذي يتصور أن التغيرات المناخية قد تعيق قدرة الزراعة على رفع النمو الاقتصادي وضمان الأمن الغذائي، وهو تحدي يلوح بقوة في أغلب الاقتصاديات العالمية، وحسب إحصائيات المركز المغربي للظرفية تشير إلى أن الاستثمارات العمومية التي أنجزت بين 2008 سنة إطلاق المخطط الأخضر و2017 ، وصلت إلى 75 مليار درهم، بينما تضاعفت الصادرات خلال تلك الفترة.[19]

فمشروع مخطط المغرب الأخضر هو أولوية للدولة منذ بدء تنفيذه في العام 2008 ومن خلال استثمارات تبلغ 174 مليار درهم (16.2 مليار يورو) يسعى المشروع إلى خلق 1.15 مليون وظيفة زراعية، وزيادة دخل سكان الريف البالغ عددهم 3 ملايين بمقدار ثلاثة أضعاف لعام 2020، وقد أصبحت ثمار مشروع خطة المغرب الأخضر واضحة بالفعل.[20]

وفي ليبيا حسب تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة "الفاو"، 2020 "إن ليبيا من بين 41 بلدا ما تزال بحاجة لمساعدات غذائية خارجية بسبب النزعات التي تشهدها، وأوضح التقرير أن النزاعات تُعد السبب الرئيسي

[18] Riadh Bouazza, op-cit,p.21.

[19] المصطفى آزوكاح، "الأمن الغذائي بالمغرب: نصائح المركز المغربي للظرفية"،2019/2/14.
https://2u.pw/fxFyQ

[20] باسم رحال، المغرب: "تعزيز الأمن الغذائي بواسطة الزراعة هو المفتاح للأمن الإجتماعي"، **موقع أسواق العرب**، 2017/3/30.
https://www.asswak-alarab.com/archives/14016
تم تصفح الموقع بتاريخ 2020/7/20.

لارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في عدد من البلدان بالإضافة إلى سوء الأحوال الجوية التي تؤثر بشدة على توافر الغذاء والوصول إليه لملايين الأشخاص"21.

ومن هنا يمكن لمقرري السياسات والقطاع الخاص والمستهلكين في المنطقة المغاربية، عند تجهيزهم بمعلومات أفضل، تعبئة الجهود، وستكون هناك حاجة إلى اعتماد التقنيات المناسبة في المراحل الأولى من سلسلة الإمداد الغذائي، بما في ذلك الإنتاج الزراعي والحصاد، والتخزين بعد الحصاد، والمناولة والتجهيز، لذا يمكن للهيئات الحكومية، والكيانات ذات الصلة المشاركة في اللوجستيات الغذائية أن تدعم بشكل مفيد الحد من هدر الطعام، والحد من الخسائر من خلال معالجة أوجه القصور الهيكلية بما في ذلك الروتين البيروقراطي، والضرائب واللوائح.22

الجدول رقم 1 يمثل بيانات واتجاهات الأمن الغذائي في المغرب العربي من 2012 إلى 2019.

Table 3. Food Security Data and Trends - Maghreb

Indicators	Arab Region (Latest) Value	Arab Region (Latest) Year	Value 2010	Latest Data Value	Latest Data Year	Trend
Core Indicators (CO):						
CO1: Undernourishment R	12.03	2016	5.69	4.4	2016	●
CO2: FIES R	11.3	2016		7.33	2016	
CO3: Obesity R	28.4	2016	23.25	27.19	2016	●
Food Availability Indicators (AV):						
AV1: Cereal yield	63.68	2017		48.65	2017	
AV2: AOI	0.2	2017	0.25	0.18	2017	●
AV3: Food loss R	6.71	2013	7.14	7.02	2013	●
AV4: ADESA	124.1	2017	137.65	145.41	2017	●
AV5: Import dependency R	81.22	2012	58.9	60.27	2012	●
AV6: Agriculture water R	74.35	2017	19.91	22.12	2017	●
Food Access Indicators (AC):						
AC1: Poverty R	10.5	2016		4.99	2016	
AC2: Food consumption R	44.02	2018		43.95	2018	
AC3: Unemployment R	9.94	2018	10.59	11.74	2018	●
AC4: Logistics	2.57	2016	2.5	2.66	2016	●
AC5: Inflation R	3.07	2018	-1.6	3.64	2018	●
Food Utilization Indicators (UT):						
UT1: Water Access	86.95	2015	86.86	89.84	2015	●
UT2: Sanitation	80.84	2015	84.99	87.49	2015	●
UT3: Stunting R	17.8	2016		11.9	2016	
UT4: Wasting R	6.7	2016		2.98	2016	
UT5: Anemia R	35.48	2016	32.46	35.39	2016	●
Stability Indicators (ST):						
ST1: Climate Change R	0.09	2019		0.06	2019	
ST2: Price Anomalies R	0.41	2017		-0.7	2017	
ST3: Political stability	13.94	2017	26.3	20	2017	●
ST4: Production variability R	10.1	2016	15.3	16.5	2016	●
ST5: Supply variability R	29.82	2013	23	13	2013	●

R : Reversed.
● : Negative Trend; ● : Neutral Trend; ● : Positive Trend.

المصدر: تقرير الأمم المتحدة United Nations و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا Economic and Social Commission for Western Asia 2019 ص 21.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/tracking-food-security-arab-region-english.pdf

21 رامي التلغ، "الأمن الغذائي في ليبيا، معركة على هامش كورونا"، **بوابة إفريقيا الإخبارية**، 2020/4/15.
https://2u.pw/fj5tG
تم تصفح الموقع بتاريخ، 2020/7/21.

22 Arab Horizon 2030 , op-cit,p30.

من خلال الجدول يتضح أن البلدان المغاربية تخضع لقيود جغرافية ومناخية، فمعظم المنطقة هي صحراء أو شبه صحراوية، وتحتل هذه المناطق ما بين 75٪ إلى 90٪ من أراضي موريتانيا والجزائر وليبيا، حيث نسبة الأراضي الزراعية منخفضة نسبياً في الجزائر (17٪) وليبيا (أقل من 10٪) وموريتانيا (38٪) ولا تزال كبيرة نسبياً في المغرب وتونس (60٪)، كما لا يزال مستوى التكامل الاقتصادي بين البلدان المغاربية منخفضاً، حيث يقدر حجم التجارة بين المغرب العربي بنسبة 3٪ بشكل عام، ومع ذلك، فقد أدركت البلدان إمكانات في مجالات الإنتاجية والتنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية وتعبئة الاستثمارات خاصة من القطاع الخاص لصالح القطاعات الزراعية المختلفة، و بشكل عام يتزايد تكثيف المحاصيل في المنطقة الفرعية، إذ تحتل ثلاث محاصيل 80٪ من المساحات المزروعة في دول المنطقة (الحبوب وأشجار الزيتون والأعلاف ...).23

أما في ظل تفشي فيروس كورونا يمكن اعتبار الإجراءات التالية كجزء من خطة عمل استراتيجية للأمن الغذائي في ظل تفشي COVID-19 ، حيث يجب أن تلعب دول المنطقة دورها في ضمان بقاء سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية حية من خلال الدعوة الدولية، وتنفيذ السياسات الضريبية المناسبة، و تسهيل التدفقات التجارية ومراقبة أسعار المواد الغذائية، وضمان التنسيق المؤسسي والتشاور مع جميع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الغذائية أثناء تنفيذ التدابير الصحية لوقف انتشار COVID-19 وتتطلب أزمة COVID-19 أكثر من أي وقت مضى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية صنع القرار العام لضمان أن تكون القرارات شاملة ومفهومة ومشتركة، وأن يلعب كل من يشارك دوره في إبقاء سلسلة الإمداد الغذائي فعالة، وتحديد الاختناقات والاستجابة للاحتياجات في الوقت المناسب، حيث يمكن استخدام الرقمنة لتسهيل الوصول إلى أسواق المدخلات والمخرجات والدعم المالي، وبالتالي يجب استخدام الأزمة لدفع عجلة التحديث والتحول الزراعي. 24

الشكل رقم 3 يوضح تأثير أزمة كورونا على الأمن الغذائي حسب القارات لعام 2030.

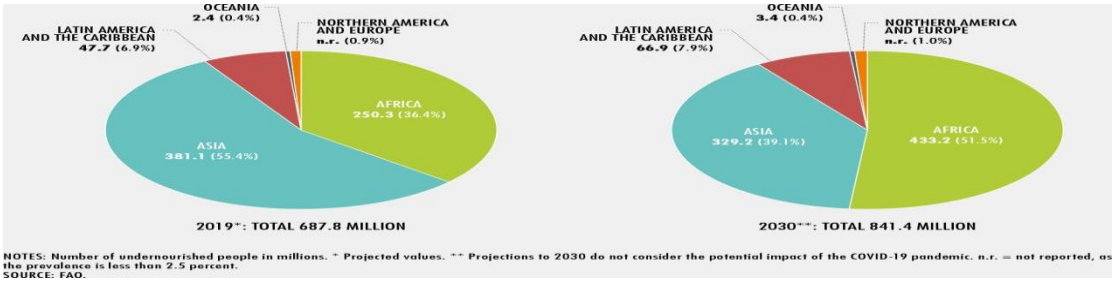

المصدر: تقرير منظمة الفاو 2020.

http://www.fao.org/3/ca9692en/online/ca9692en.html#chapter-1_1

[23] "Strategie 2018- 21FAO en Afrique du Nord",**ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE TUNIS**,2017,p7.
http://www.fao.org/3/a-i7054f.pdf

[24] "COVID-19 and its impact on food security in the Near East and North Africa: How to respond?",**report Food and Agriculture Organization of the United Nations Cairo**, 2020,p7.
http://www.fao.org/3/ca8778en/CA8778EN.pdf

سيتغير توزيع الجوع في العالم بشكل كبير، مما يجعل إفريقيا المنطقة التي تضم أكبر عدد من ناقصي التغذية في عام 2030، حتى من دون النظر في آثار COVID-19، فإن الاتجاهات المتوقعة لنقص التغذية ستغير التوزيع الجغرافي للجوع في العالم بشكل كبير وفق الشكل رقم 3 في حين أن آسيا ستظل موطنًا لما يقرب من 330 مليون جائع في عام 2030، فإن حصتها من الجوع في العالم ستتقلص بشكل كبير، وذلك بفضل التقدم في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية في شرق وجنوب آسيا، و ستتفوق إفريقيا على آسيا لتصبح المنطقة التي تضم أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، حيث تمثل 51.5 في المائة من المجموع، وبالمثل، ولكن بدرجة أقل، وستستضيف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نسبة أكبر قليلاً من الأشخاص الذين يعانون من الجوع في عام 2030 عما هو عليه اليوم.

المحور الثالث الاستراتيجيات المغاربية لتحقيق الأمن الغذائي بحلول عام 2030

تسعى البلدان المغاربية نحو اعتماد استراتيجية شاملة لضمان الأمن الغذائي بحلول 2030 وبناء القدرات ورفع مستويات التأهب قبيل التحديات المتزايدة في قطاعات إنتاج الغذاء، وبعد الاجتماع الوزاري الذي أشرنا إليه سابقا في المحور الثاني خلص إلى ضرورة وضع رؤية مشتركة للأمن الغذائي للسنوات العشر المقبلة، و فق ما تضمنه البيان الصادر في ختام الدورة الثامنة عشرة للجنة الوزارية المغاربية المكلفة بالأمن الغذائي 2019 حيث دعا الوزراء إلى تطوير برامج مغاربية مشتركة تركز على الأمن الغذائي، إلى جانب إنشاء صندوق خاص للبحث، وكان التركيز على ضرورة "تشجيع الاستثمار الخاص بين البلدان المغاربية في مجالات الزراعة والثروة السمكية.

وعلى أساس سيناريو "العمل كالمعتاد" للمنطقة العربية بشكل عام، والمغاربية بشكل خاص ستستمر المشاريع النموذجية التي تطلب الغذاء في عام 2030 في تجاوز الإنتاج المحلي، ويرجع ذلك جزئياً إلى النمو السكاني السريع وبطء نمو الغلة، و مع تخلف الإنتاج المحلي عن متطلبات الاستهلاك، ستظل المنطقة تعتمد على السوق العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية.

فعلى الصعيد الوطني، تشتمل الأدوات على تدابير لزيادة الإنتاج في البلدان التي يكون فيها مربحًا اقتصاديًا ومستدامًا بيئيًا؛ الاستثمار الموجه في إنتاج الأغذية والبنية التحتية ذات الصلة في البلدان الأخرى؛ تدابير لخفض تكلفة استيراد الأغذية؛ وتدابير للحد من تأثير صدمات السوق العالمية، أما على المستوى الإقليمي، يمكن تعزيز التجارة داخل المنطقة من خلال إعادة هيكلة الرسوم الجمركية، والتدابير غير الجمركية، وتنسيق الأطر التنظيمية، حيث يمكن أن يساعد التنسيق الإقليمي الأكبر في جمع البيانات وإدارتها البلدان على زيادة التخفيف من آثار تقلب الأسعار وصدمات الإمدادات الغذائية العالمية.25

تظهر إسقاطات خط الأساس حتى عام 2030 أن متوسط استهلاك السعرات الحرارية سيظل أعلى من المتوسط العالمي 13 ويقدر متوسط توفر السعرات الحرارية اليومية لكل شخص، والذي يتضمن الخسائر والنفايات، حاليًا بنحو 3000 سعر حراري ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 3100 سعر حراري بحلول 2030، وبشكل أكثر تحديدًا، من

25 "Arab Horizon 2030,op-cit, p6.

المتوقع أن يستمر الاستهلاك المرتفع بالفعل للحبوب في جميع أنحاء المنطقة، وحتى في البلدان الأقل نموًا حيث يقل استهلاك الحبوب حاليًا عن المتوسط العالمي، فمن المتوقع أن يتم إغلاق الفجوة بحلول عام 2030 26.

الشكل رقم 4 يوضح متوسط استهلاك السعرات الحرارية اليومية لكل شخص في المنطقة العربية حتى 2030.

Figure 3. Self-sufficiency ratios in the Arab region, selected commodities, 2014-2016 and 2030

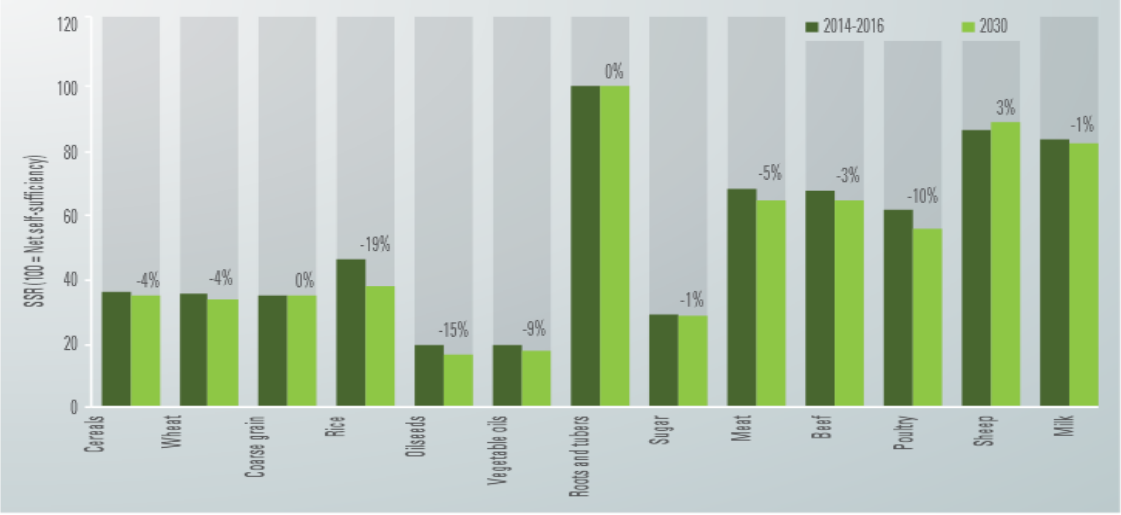

Source: Projections by FAO and OECD using the Aglink-Cosimo projections model.

المصدر: تقرير منظمة الأغذية والزراعة ص18

http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/rne/docs/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-summary-english.pdf

وتركز إستراتيجيات الأمن الغذائي في المنطقة على زيادة إنتاج الغذاء الذي يكمله إعانات التجارة والسوق لتغطية فجوة الاستهلاك، وقد أثر ذلك على توافر الغذاء وإمكانية الوصول إليه على المدى القصير، ومع ذلك، قد تساهم الاستراتيجيات الحالية أيضًا في تفاقم الحالة عن طريق زيادة تدهور الموارد الطبيعية وتشجيع الاستهلاك المفرط، وبالتالي أصبح فهم حالة ومحددات الأمن الغذائي بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر عليه ضرورة للدول العربية لتصميم استراتيجيات وسياسات للأمن الغذائي تستند إلى السياق، حيث يوجد الأمن الغذائي "عندما يكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات بدنياً واجتماعياً والحصول الاقتصادي على أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية. "27

ومن هنا ستضطر البلدان المغاربية إلى إطعام أكثر من 115 مليون شخص مقابل 97.6 مليون شخص حاليًا، وهذا يؤدي إلى الحاجة إلى زيادة الإنتاج وتحسين الجودة التغذوية للمنتجات الزراعية، علاوة على ذلك، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ، سيتعين على بلدان المنطقة الشروع في إصلاح سياساتها الزراعية وحوكمتها، ومن هنا

[26] Ibid,p17.
[27] "Tracking Food Security in the Arab Region",**United Nations**,report,2019,p7. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/tracking-food-security-arab-region-english.pdf

يعد التغيير المؤسسي ضروري من أجل زيادة فعالية هياكل الدعم، وتعبئة التمويل وتعزيز اللامركزية من أجل تنمية أفضل للقطاع الزراعي، و يمكن أن يكون لآثار تغير المناخ عواقب سلبية في المتوسط، كما أنه يمكن أن ترتفع درجة الحرارة بمقدار 3 درجات مئوية بحلول عام 2050 وينخفض هطول الأمطار بنسبة 10 إلى 30 ٪ خلال نفس الفترة بحلول عام 2030 و تتوقع التوقعات أيضا حدوث انخفاض في موارد المياه بنسبة 28٪ وانخفاض بنحو 30٪ في زراعة الحبوب المطرية؛ انخفاض بنسبة 5 ٪ إلى 10 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، وانخفاض في مناطق محاصيل الحبوب وزراعة الأشجار حوالي 200.000 و 800،000 هكتار على التوالي، حيث يمكن أن ينخفض القطيع بحوالي 80٪. 28

الجدول رقم 2 يوضح اختلافات الزيادة في واردات الحبوب بين الدول العربية بما فيها دول المغرب العربي (الافتراضات الأساسية للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية) 2030.

Tableau 3.1 : La hausse des importations de céréales variera selon les pays arabes
(Hypothèses de base de l'IFPRI)

Sous-région et pays		Projection croissance démographique, 2000–2030 (%)	Projection croissance des revenus, 2000–2030 (%)	Ressources en eau renouvelables/ habitant, 2005 (m³)	Projection de la croissance des importations nettes de céréales, 2000–2030 (%)
Péninsule arabique[1]		105	190	145	89
Afrique du Nord-Est	Djibouti	68	200	378	69
	Égypte	59	168	788	137
	Somalie	118	167	1 787	48
	Soudan	66	254	1 780	—
Mashreq	Irak	95	24	3 688[2]	48
	Jordanie	74	238	163	61
	Liban	30	186	1 259	52
	Syrie	78	189	1 379	98
Maghreb	Algérie	47	210	355	18
	Libye	57	211	103	72
	Maroc	45	193	921	–17
	Tunisie	29	200	455	4

Source : IFPRI, 2008; FAO, 2008b
[1] Bahreïn, Koweït, Oman, Qatar, Arabie saoudite, EAU et Yémen.
[2] Données 1995.
— = Non disponible

المصدر: تقرير البنك العالمي Banque Mondiale "تعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية" 2009 وفق الافتراضات الأساسية للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية 2030، ص 23.

http://documents1.worldbank.org/curated/en/846991468275088775/pdf/502210WP0food01Box0342042B01PUBLIC1.pdf

وبالتالي فالرؤية المقترحة هي: زراعة متنوعة من أجل تنمية ريفية مستدامة وشاملة ومرنة في شمال افريقيا بما فيها المنطقة المغاربية بحلول عام 2030.

[28] Strategie 2018- 21FAO en Afrique du Nord,op-cit ,p10.

إن خطوط التدخل الاستراتيجية المختارة29 والتي تعتبر ترتيبًا ذات أولوية ليتم تنفيذها بالتعاون الوثيق مع البلدان ومختلف الشركاء هي ثمانية استراتيجيات:

1- تعزيز النمو الزراعي المستدام.

2- دعم الإصلاح و تنسيق السياسات والاستراتيجيات والأطر التنظيمية.

3- التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- دعم إدارة الموارد الطبيعية.

5- تنويع قطاع الزراعة والثروة السمكية، و ترويج المنتجات.

6- القدرة على الصمود أمام الأزمات والكوارث.

7- تعزيز المنظمات المهنية.

8- إنتاج ونشر المعرفة.30

وستعزز هذه الاستراتيجية القدرات السياسية والمؤسسية والإنتاجية للبلدان المغاربية مع تشجيع أوجه التكامل الممكنة في نهج التكامل شبه الإقليمي على المستوى الزراعي.

الشكل رقم 5 يوضح الإطار المنطقي للانعكاس الإستراتيجي في دول شمال إفريقيا والمغرب العربي رؤية 2030.

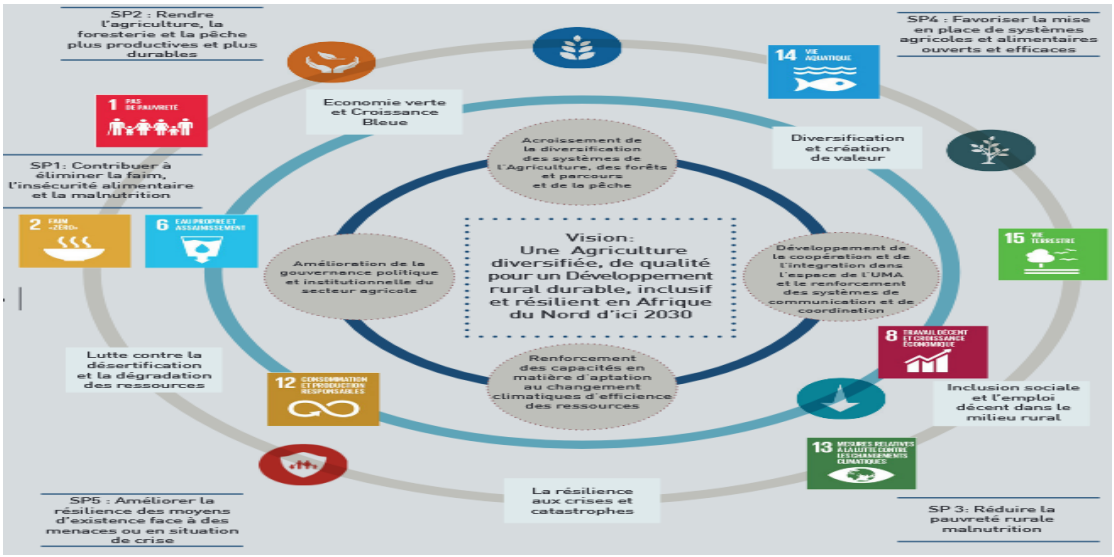

المصدر: تقرير استراتيجية 2018- FAO21 لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في شمال إفريقيا، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة 2017 ص 16

خلاصة واستنتاجات

من خلال ما تم اختباره في هذه الدراسة اتضح أن الظروف الحالية قد تساهم في تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في ظل التحديات التي تواجه الزراعة، و الأزمات الغذائية، والهجرة، و زيادة تدهور الموارد الطبيعية، وتشجيع الاستهلاك المفرط، وبالتالي أصبح فهم

29 سيتم تنفيذ الإستراتيجية بالتعاون الوثيق مع المكتب الإقليمي للشرق الأدنى و شمال أفريقيا وكذلك مع الأقسام الفنية والبرامج الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة، وسوف يدعمون حكومات المنطقة الفرعية وكذلك اتحاد المغرب العربي، وسيتم تطويرها من المبادرات الإقليمية على وجه الخصوص، بالتعاون مع مختلف شركاء التنمية.

30 Ibid,p15.

حالة، ومحددات الأمن الغذائي بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر عليه ضرورة للدول المغاربية لتصميم استراتيجيات وسياسات مستقبلية للأمن الغذائي تستند إلى سياق المفهوم الحديث للأمن الغذائي، حيث يوجد الأمن الغذائي "عندما يكون لدى جميع الناس، في جميع الأوقات، بدنياً واجتماعياً، والحصول الإقتصادي على أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية. " ضمن أبعاد الأمن الغذائي: التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار، وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- ✓ مفهوم الأمن الغذائي مفهوم مرن شهد عديد التطورات سواء على مستوى البحث، أو على مستوى استخدام السياسات.
- ✓ اتضح أن البلدان المغاربية تخضع لقيود جغرافية ومناخية، فمعظم المنطقة الفرعية هي صحراء أو شبه صحراوية، وتحتل هذه المناطق ما بين 75٪ إلى 90٪ من أراضي موريتانيا والجزائر وليبيا.
- ✓ من بين تحديات الأمن الغذائي التي تواجه المنطقة المغاربية نقص التغذية والفقر وانخفاض الإنتاجية الزراعية في ظل الموارد الطبيعية النادرة، والاعتماد على استيراد الأغذية محوريًا حتى عام 2030.
- ✓ وفق الإحصائيات يتضح أن التنبؤ بزيادة الطلب على الغذاء سيستمر بشكل كبير في البلدان المغاربية حتى عام 2030 وما بعده، وأن الإنتاج سوف يفشل في التكيف، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، وهذا يعني أن دول المغرب العربي ستكون معرضة بشكل متزايد لصدمات أسعار الغذاء الدولية إذا لم تتخذ تدابير للتخفيف، وسيزداد الاعتماد أكثر على واردات الحبوب.
- ✓ الوصول إلى تحقيق أمن غذائي مغاربي آمن يكون باعتماد استراتيجيات التعاون الوثيق بين دول المغرب العربي.
- ✓ هناك فرصة حقيقية متاحة للدول المغاربية في مواجهة تحديات الأمن الغذائي مستقبلا من خلال ضبط رؤية مشتركة للتكامل الاقتصادي، ولاسيما في القطاع الزراعي.

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية

المقالات

- ✓ آزوكاح المصطفى، "الأمن الغذائي بالمغرب: نصائح المركز المغربي للظرفية"،2019/2/14.
https://2u.pw/fxFyQ

المواقع الإلكترونية

- ✓ "اللجنة الوزارية المغربية للأمن الغذائي: بوعزغي في تونس" Commission ministérielle maghrébine de la sécurité alimentaire: Bouazghi à Tunis، وكالة الأنباء الجزائرية، 2019/3/1، 15.06.
http://www.aps.dz/economie/86280-commission-ministerielle-maghrebine-de-la-securite-alimentaire-bouazghi-a-tunis
- ✓ باسم رحال، المغرب: "تعزيز الأمن الغذائي بواسطة الزراعة هو المفتاح للأمن الإجتماعي"، موقع أسواق العرب، 2017/3/30.
https://www.asswak-alarab.com/archives/14016
- ✓ رامي التلغ، "الأمن الغذائي في ليبيا، معركة على هامش كورونا"، بوابة إفريقيا الإخبارية، 2020/4/15.
https://2u.pw/fj5tG

ثانيا باللغة الأجنبية

Scientific periodicals

- ✓ Benjelloun S ,"Food Security Prospects in the Maghreb", Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II Rabat Morocco, NATO Science Series, (NAIV, volume 37) 2004.

https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-94-007-0973-7_18

- ✓ Materne Maetz,"Food Security – definitions and drivers",hunger explained,May/June,2011.

http://www.hungerexplained.org/Hungerexplained/Food_security_files/Food%20security%20-%20definitions%20and%20drivers_1.pdf

Newspapers

- ✓ Riadh Bouazza,"Maghrebi strategy to close food security gaps by 2030",The arabweekly,10/03/2019.

https://thearabweekly.com/maghrebi-strategy-close-food-security-gaps-2030

Reports

- ✓ "Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Securityin the Arab Region" ,report Economic and Social Commission for Western Asia United Nations and FAO All rights reserved world wide, 2017.

http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/rne/docs/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-summary-english.pdf

- ✓ "COVID-19 and its impact on food security in the Near East and North Africa: How to respond?",report Food and Agriculture Organization of the United Nations Cairo, 2020.

http://www.fao.org/3/ca8778en/CA8778EN.pdf

- ✓ Omar BESSAOUD,"Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie", Enpard Mediterranee, 28 May 2019.

https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02137632/document

- ✓ Strategie 2018- 21FAO en Afrique du Nord",ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE TUNIS,2017.

http://www.fao.org/3/a-i7054f.pdf

- ✓ "Tracking Food Security in the Arab Region",United Nations,report,2019.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/tracking-food-security-arab-region-english.pdf

Websites

- ✓ "Chapter 2. Food security: concepts and measurement",fao site.

http://www.fao.org/3/y4671e/y4671e06.htm

دورالأمم المتحدة في التصدي لتداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأمن الغذائي العالمي.

Le rôle des Nations Unies dans la lutte contre les répercussions du coronavirus (COVID-19) sur la sécurité alimentaire mondiale

عماري حورية.

دكتورة في القانون البيئي.

ملخص ::في ظل إنتشار فيروس كورونا (كوفيد–19)، وما نتج عنه من أثار على الصحة والحياة، أصبح الأمن الغذائي العالمي مهدد كغيره من الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني، نتيجة التدابير الوقائية لمنع تفشي هذا الفيروس على الصعيد الوطني والدولي، وكذا مع صعوبة تحقيق الإكتفاء الذاتي نتيجة هذه التدابير يصعب أكثر فأكثر الحديث عن تحقيق الأمن الغذائي العالمي بل الأمن الغذائي المحلي، فصلا عن العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الصحي، مما أدي بالعديد من وكالات وبرامج الأمم المتحدة وعلى رأسها الهيئات المعنية بالغذاء إلى بذل العديد من المجهودات لمجابهة تداعيات هذا المرض على الأمن الغذائي وتقديم المساعدات للعديد من دول العالم، خاصة أكثر الفئات ضعفاً، والسعي للحفاظ على سلاسل الإمداد الغذائي العالمية العاملة والتخفيف من آثار الجائحة على النظام الغذائي بأكمله، من خلال تقديم العديد من البرامج والتوصيات التي ينبغي الإلتزام بها من الجميع والإرشادات المتعلقة بالوقاية من كوفيد– 19...، كما تواصل بذل العديد من المجهوات وعلى الإستعداد لبذل الأكثر من أجل الإستجابة لهذه الجائحة، كل هذه المجهودات المبذولة من قبل الأمم المتحدة تعمل من أجل تفادي تحول الأزمة الصحية إلى أزمة غذائية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، جائحة كورونا ، تداعيات فيروس كورونا، كوفيد –19، الأمن الصحي، أزمة غذائية عالمية.

Abstract in English

In light of the spread of Corona virus (Covid-19), and its resulting effects on health and life, global food security has become threatened, like other dimensions of human security, as a result of preventive measures to prevent the spread of this virus at the national and international levels, as well as with the difficulty of achieving self-sufficiency As a result of these measures, it is more and more difficult to talk about achieving global food security, but rather local food security, as a chapter on the relationship between food security and health security, which led many United Nations agencies and programs, particularly food agencies, to make many efforts to confront the implications of this disease for security Food and assistance to many countries of the world, especially the most vulnerable groups, and the pursuit of maintaining global working food supply chains and mitigating the effects of the pandemic on the entire food system, through the provision of many programs and recommendations that must be observed by all and guidance related to the prevention of Covid-19 ... and many efforts continue to be made and to prepare to do more to respond to this pandemic, all of these efforts by the United Nations are working to Avoid turning the health crisis into a food crisis.

key words: Food security, Corona pandemic, The implications of the Corona virus, Covid-19, Health security, A global food crisis.

مقدمة:

شهد العالم بظهور فيروس كورونا (كوفيد-19)، العديد من التدابير الوقائية لمنع إنتشار هذه الجائحة والتقليل منها، وذلك بشكل متزايد، حيث أدت هذه التدابير إلى عدة تأثيرات منها، التأثير على الأمن الغذائي العالمي في ظل تدابير غلق الحدود وقيود النقل وتوقف النشاط...، مما أدى إلى عدم إمكانية الحصول على الغذاء خاصة لأكثر الفئات ضعفا في العالم، نتيجة إعاقة سلاسل إمدادات الغذاء العالمية، وتعطيل حركة الإنتاج العالمي، مما أدى إلى قلق عالمي من حدوث إضطرابات تؤدي إلى عدم كفاية الإمدادت الغذائية، وعدم إستقرار الأسواق، وإنخفاض الإنتاج العالمي خاصة للسلع الأساسية وغيرها من المشاكل التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي.

وبذلك أصبح العالمي يعاني من مشكلة صحية عالمية ومشكلة غذائية عالمية، مشكلتان مرتبطتان ببعضهما البعض، بحيث أن الإستجابة للمشكلة الأولى، يؤدي إلى ظهور المشكلة الثانية وزيادة حدتها، وبالتالي أصبح العالم يعاني من مشكلة عالمية تقتضي تضافر الجهود الدولية والتعاون للإستجابة لتداعياتها والتخفيف من أثارها.

وبذلك سعت الأمم المتحدة بكل هيئاتها للتصدي لهذا المرض والتصدي لتداعياته على الأمن الغذائي والغذاء، من خلال التعاون المشترك بين مختلف هيئاتها المعنية بالغذاء والصحة وغيرها من هيئاتها الأخرى المتخصصة في مجالات غير الصحة والتغذية. وعليه ومما سبق عرضة يمكن طرح التساؤلات الآتية:

ما هي جهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة للتصدي لتداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأمن الغذائي العالمي؟.

وما العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الصحي؟. وما هي تأثيرات هذا الفيروس على الأمن الغذائي العالمي؟

للإجابة عن هذه التساؤلات سوف نتطرق إلى محورين:

- المحور الأول: تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأمن الغذائي العالمي.
- المحور الثاني: دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19).

المحور الأول: تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأمن الغذائي العالمي.

لقد أثبتت الفاو على أن جائحة كوفيد-19 تعرض صحة الإنسان للخطر وتعطل النظم الغذائية التي هي أسس الصحة. ما لم نقوم بإجراء فوري، فقد نجابه حالة طوارئ غذائية عالمية ذات حدة ونطاق لم يرى مثلها منذ أكثر من نصف قرن.وعليه سوف نتطرق أولا لتأثيرات هذا الفيروس على الصحة، ثم تداعياته على الأمن الغذائي والنظم الغذائية، ثم علاقة الأمن الغذائي بالأمن الصحي.

أولا: تأثيرات فيروس كورونا (كوفيد -19) على الصحة.

قبل التطرق لتأثيرات فيروس كورونا (كوفيد -19) على الصحة، سوف يتم التطرق لتعريف فيروس كورونا من قبل منظمة الصحة العالمية، بإعتبارها الهيئة الدولية المعنية بالصحة.

1- تعريف فيروس كورونا و مرض كوفيد-19:

حسب منظمة الصحة العالمية فإن فيروس كورونا يعرف بأنه "فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا سبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). ويسبب فيروس كورونا المُكتشف مؤخرا مرض كوفيد-19".

أما مرض كوفيد-19 "هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم إكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019. وقد تحول كوفيد-19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم"(i).

2- تأثيرات وأعراض فيروس كورونا على الصحة.

حسب "منظمة الصحة العالمية"، هناك عدة أعراض لمرض كوفيد-19، منها الأعراض الأكثر شيوعا والمتمثلة في الحمى والإرهاق والسعال الجاف. وهناك أعراض أخرى أقل شيوعا ولكن قد يتعرض لها بعض المرضى: الآلام والأوجاع، وإحتقان الأنف، والصداع، والتهاب الملتحمة، وألم الحلق، والإسهال، وفقدان حاسة الذوق أو الشم، وظهور طفح جلدي أو تغير لون أصابع اليدين أو القدمين. وكثيرا ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ بصورة تدريجية. ويتعرض بعض الناس للعدوى دون أن يشعروا إلا بأعراض خفيفة جدا.

ولقد صرحت "منظمة الصحة العالمية" بأن الفيروس يسبب، على ما يبدو، أمراضاً أشد وخامة لدى المصابين بداء السكري والفشل الكلوي وأمراض الرئة المزمنة ونقص المناعة.لذا يتعين أن يتفادى هؤلاء مخالطة الحيوانات مخالطة حميمة، لدى زيارة المزارع أو الأسواق أو مناطق الحظائر المعروفة بإحتمال سريان الفيروس بها. كما ينبغي التقيد بتدابير النظافة الصحية العامة، مثل المواظبة على غسل اليدين قبل ملامسة الحيوانات وبعد ملامستها وتفادي مخالطة المريضة منها.ويتعين كذلك مراعاة ممارسات النظافة الصحية فيما يتعلق الأغذية.

وبالإمكان أن تسبب عدوى فيروس كورونا أمراضاً وخيمة تتسبب في تضاعف معدل الوفيات. ورغم أن الفيروس أكد إستطاعته على الإنتقال فيما بين بني البشر، فقد لوحظ حتى الآن أن إنتقال عدواه غير المستمر فيما بينهم يقع في مرافق الرعاية الصحية أساساً(ii).

ثانيا: تداعيات فيروس كورونا (كوفيد -19) على الأمن الغذائي والنظم الغذائية.

قبل التطرق لتداعيات فيروس كورونا (كوفيد -19) على الأمن الغذائي والنظم الغذائية سوف نتطرق لمفهوم الأمن الغذائي والفرق بينه وبين الإكتفاء الذاتي ونقص التغذية، ثم نتطرق لتداعيات فيروس كورونا على الأمن الغذائي.

1- مفهوم الأمن الغذائي.

يعتبر الأمن الغذائي بعد من أبعاد الأمن الإنساني(iii)، ولقد أعطيت عدة تعريفات رسمية للأمن الغذائي من قبل العديد من الهيئات الدولية المعنية بالأمن الغذائي، سوف نقتصر على أهمها:

أ- تعريف لجنة الأمن الغذائي العالمي:

كان أول إهتمام رسمي بمفهوم الأمن الغذائي من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 1974، عقب الأزمة المالية العالمية عام 1970، والتي عرفته بأنه " القدرة على توفير الإمداد الكافي من الغذاء...". حيث كان التركيز في الفترة الأولى على بعد توفير الغذاء فقط كبعد للأمن الغذائي، وكان الإهتمام بالأمن الغذائي المحلي وليس العالمي، وذلك راجع لعدم إمكانية عقد الإتفاقيات الدولية بسبب الأزمة المالية(iv).

حيث كرس التقرير الصادر عن هذه اللجنة الحق في الغذاء، إلا أنه ليس الوثيقة الدولية الأولى والوحيدة التي تكرس هذا الحق، حيث إعتمد العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية سنة 1966، الحق في الغذاء في المادة 11 منه، وجعل التحرر من الجوع حق أساسي للإنسان، وكذلك كرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1949 الحق في الغذاء(v).

ب- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمن الغذائي في تقرير التنمية البشرية عام 1994، بأنه" أن تكون لدى جميع الناس وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول على الغذاء، وأن يكون من السهل ذلك بشرائه أو زرعه فرديا، وأن يكون هناك توزيع عادل وجيد للأغذية"، بحيث تضمن هذا التعريف المفهوم الموسع للأمن الغذائي، من خلال إعتماده بعدين، بعد توفير الغذاء وبعد التوزيع العادل للغذاء، بحيث يعتبر البعد الثاني مكمل للبعد الأول(vi). ففيروس كورونا أثر على البعدين معا، أثر على وفرة الأغذية وفي الوقت ذاته أثر على التوزيع العادل للغذاء، نتيجة قيود النقل التي يفرضها الحجر الصحي.

ولقد تطرق تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 لدراسة ظاهرة اللاأمن الغذائي، في جزء منه والذي عنوانه ب" الجوع: وحش برؤوس متعددة"، وإعتبر أن التغذية الجيدة هي شرط رئيسي لحياة طويلة وصحية، أي توجد علاقة وطيدة بين الغذاء والصحة(vii).

ج- تعريف بنك الدولي:

لقد عرف البنك الدولي الأمن الغذائي بأنه " حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشطة وسليمة. وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله"(viii). فالأمن الغذائي حسب البنك الدولي ليس فقط وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله، بل إشترط فيه أيضا الكفاية والوفرة في كل وقت، أي توفير الغذاء حتى في الظروف غير العادية كالحروب والأزمات...، أي لابد من توفير الغذاء حتى ظل إنتشار فيروس كورونا.

د- تعريف المنظمة الأغذية والزراعة (FAO):

إعتمد مؤتمر القمة العالمي للأغذية المفهوم الموسع للأمن الغذائي، بأنه" يوجد عندما يكون لدى جميع الأفراد وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول المادية والإقتصادية والإجتماعية على الغذاء الكافي والمأمون والمغذي، يفي بإحتياجاتهم الغذائية كي يمارسوا حياة موفورة النشاط والصحة". حيث تضمن هذا التعريف أبعاد الأمن الغذائي والمتمثلة في بعد الكفاية، بعد الجودة، بعد الحصول على الغذاء، بعد الإستقرار والإستدامة(ix). فإذا تحققت كل هذه الأبعاد يتحقق الأمن الغذائي، فبعد الإستدامة يجعل الغذاء متوفر حتى في ظل الأوبئة مثل فيروس كورونا.

2- الفرق بين الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي ونقص التغذية.

كان الأمن الغذائي بمفهومه التقليدي يرتبط بالإكتفاء الذاتي، وذلك بإعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في الإنتاج إحتياجاتها الغذائية المحلية. فهذا الإختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب ما عرفته منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، أكثر تلاؤما مع التحولات الإقتصادية الحاضرة(x). فالأمن الغذائي بمفهومه الحديث يختلف عن الإكتفاء الذاتي، فالأمن الغذائي لا يعتمد على بعد واحد فقط وهو إنتاج الغذاء، بل هو كفاية وسلامة وإستدامة الغذاء، كما أن الأمن الغذائي على عكس الإكتفاء الذاتي لا يعتمد على الإنتاج المحلي فقط، إذ يمكن تحقيقه عن طريق الإستراد أو المساعدات الغذائية الأجنبية(xi). بمعنى أن الأمن الغذائي بمفهومه التقليدي هو نفسه الإكتفاء الذاتي، إلا أن المفهوم الموسع للأمن الغذائي يختلف عن الإكتفاء الذاتي.

أما نقص التغذية فهي" أن يكون المتناول من السعرات الحرارية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية"، حيث أن عدم تمكن الأفراد من الحصول على الغذاء ينتج عن ذلك تعرضهم لنقص التغذية(xii). فيمكن القول أن نقص التغذية هو نتيجة لإنعدام الأمن الغذائي، وهذا ما يستشف من تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للأمن الغذائي، والذي إعتبرته توفير الغذاء بشكل كمي ونوعي يلبي إحتياجات الأفراد وبشكل مستدام، فنقص التغذية نتيجة نقص السعرارت الحرارية، يعني عدم توفر الغذاء بشكله الكمي و/أو النوعي أو عدم وفرة الغذاء بشكل مستدام.

3- تداعيات فيروس كورونا على الأمن الغذائي.

فحسب "برنامج الأغذية العالمي"، تتضاعف مستويات الإصابة بفيروس كورونا في الوقت ذاته الذي ينقص فيه بالفعل مخزون المواد الغذائية في بعض أرجاء العالم. وفي هذا الوقت من العام، ينتظر الكثيرين من المزارعين حصاد المحاصيل الجديدة. إن مواسم الأعاصير والرياح الموسمية تلوح في الأفق، وفي الوقت ذاته تنتشر موجات غزو الجراد في شرق أفريقيا وتنفجر النزاعات وهذا كله يزيد من الصعوبات التي يتوقع أن يعاني منها الجوعى في العالم.

كما صرح "برنامج الأغذية العالمي"، بأن خسائر هذا الوباء تظهر بشكل أكثر شدة في أمريكا اللاتينية التي عرفت تضاعف يقارب الثلاثة أضعاف في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الإعانات الغذائية، وبين المجتمعات الحضرية في البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل، التي تنجرف نحو الإحتياج والعوز نتيجة زوال الوظائف والإنخفاض الحاد في التحويلات الخارجية. كما أن التزايدات في معدلات الجوع تبدو واضحة في غرب ووسط أفريقيا، والتي عرفت قفزة بنسبة 135٪ في عدد الأشخاص الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي وكذلك في جنوب إفريقيا حيث أن هناك تضاعف بنسبة 90٪(xiii).

كما أكدت"منظمة الأغذية والزراعة (FAO)"، بأن التدابير الهادفة إلى مكافحة تفشي الفيروس تتسبب في تعطيل سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية. كما تتسبب القيود الحدودية وعمليات الإغلاق إلى إبطاء الحصاد وتدمير سبل العيش وإعاقة نقل الغذاء. ويتضاعف فقدان الأغذية وهدرها، حيث يتعين على المزارعين اللجوء إلى التخلص من المواد سريعة التلف، ويكافح الكثيرين من الناس في المراكز الحضرية للحصول على الطعام الطازج(xiv).

كما أكدت"منظمة الأغذية والزراعة (FAO)"، بأن عمليات الإغلاق الحدودية والحجر الصحي والخلل في السوق وسلسلة التوريد والتجارة، تؤدي إلى تقيد وصول الناس إلى مصادر غذائية كافية/متنوعة ومغذية، لاسيما في الدول التي تضررت بحدة من الفيروس أو المتأثرة بالفعل من تضاعف مستويات إنعدام الأمن الغذائي.

وكما أن القيود المفروضة على الحركة، وكذلك إبتعاد العمال، بإمكانها أن تعيق المزارعين عن الزراعة، وكذا العاملين في معالجة الأغذية (الذين يتعاملون مع الغالبية العظمى من المنتجات الزراعية) من التصنيع. وبالإمكان أن يؤثر نقص الأسمدة والأدوية البيطرية وغيرها من المدخلات على الإنتاج الزراعي. كما يتسبب إغلاق المطاعم وقلة التسوق في محلات البقالة إلى تقليص الطلب على المنتجات الطازجة ومنتجات مصائد الأسماك، مما يؤثر على المنتجين والموردين على حد السواء. وتتأثر قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بصورة خاصة بالقيود المفروضة على السياحة وإغلاق المطاعم والمقاهي وتعليق الوجبات المدرسية.

كما صرحت"منظمة الأغذية والزراعة (FAO)"، بأنه ليس هناك داعي للخوف في العالم، لأنه على المستوى العالمي، يوجد ما يكفي من الغذاء للجميع. وينبغي على واضعي السياسات في كل أرجاء العالم أن يحرصوا على عدم تكرار الأخطاء التي وقعت أثناء أزمة الغذاء في 2007-2008، وتحويل هذه الأزمة الصحية إلى أزمة غذائية بالإمكان تفاديها كليا(xv).

ثالثا: علاقة الأمن الغذائي بالأمن الصحي.

إن توفر غذاء كافي وذو جودة يؤدي إلى تحقيق الأمن الصحي، إلا أن عكس ذلك يؤدي إلى إنعدام الأمن الصحي، بحيث أن نقص التغذية يؤدي إلى عدم القدرة على مجابهة الأمراض، وإنعدام الجودة يؤدي إلى ظهور الأمراض، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن إنعدام الأمن الصحي يؤدي إلى عدم تمكن الكثير من الأفراد من الحصول على غذائهم وعلى الإنتاج، كالعامل اليومي والمزارع، ومنه ينعدم الأمن الغذائي(xvi).

يتضح مما سبق أن العلاقة بين تحقق الأمن الصحي وتحقق الأمن الغذائي علاقة تبادلية، فوجود أو إنعدام إحداهما يؤدي إلى وجود أو إنعدام الأخر، إلا أن العلاقة بينهما في ظل تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، تتميز بطابع خاص، فمن جهة أدى هذا الفيروس إلى دخول العالم في أزمة صحية عالمية، أثرت على كل القطاعات بما فيها المساس بالأمن الغذائي، وهو أمر طبيعي كما ذكر سابقا أن إنعدام الأمن الصحي يعتبر مانع من الحصول على الغذاء للكثيرين، إلا أنه مع هذا الفيروس قد يكون الغذاء متوفر إلا أنه غير صحي لأنه الغذاء ينقل هذا الفيروس من الشخص المصاب إلى الشخص السليم، مما يؤدي للتخوف من إقتناءه، بحيث يعمل الغذاء الناقل للفيروس بشكلي عكسي، فالبرغم من وفرته بالشكل الكافي وبالجودة المطلوبة، إلا أنه لا يحقق الأمن الصحي، بل يؤدي إلى إنعدامه. فضلا عن إرتفاع أسعار الغذاء نتيجة زيادة الطلب وإتباع سياسة التحويط لدى الكثيرين، مما يمنع الفئات الضعيفة (كالبطالين، والعامل اليومي،...) من الحصول على الغذاء.فالتدابير الوقائية لمنع تفشي كوفيد-19 (منع الحركة والنقل وغلق الحدود...) والحجر الصحي، تهدد الأمن الغذائي.

وعليه هناك علاقة وثيقة بين الأمن الصحي والأمن الغذائي، فبظهور فيروس كورونا أثر على الصحة وكذا على الغذاء، وهذا الأخير يؤثر بدوره على الصحة، لذا لابد من التخفيف من القيود التي تأثر على الأمن الغذائي، والتي تم وضعها من أجل منع تفشي فيروس كورونا كتدابير الوقائية والحجر الصحي، هذا الأخير الذي أدي إلى نتائج سلبية على الإنتاج خاصة الزراعي وعلى العمال في القطاعات الإنتاجية، مما أدى إلى زيادة عدد البطالة وإنعدام القدرة الشرائية لدى البطالين، لكون أغلب العمال في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية خاصة ليسوا موظفين أو ممن يتقاضون الأجر الشهري، هم يعملون باليوم لكسب قوتهم ودون ضمان إجتماعي.

المحور الثاني: دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19).

بذلت الأمم المتحدة بهيئاتها ووكالاتها وبرامجها ولجانها العديد من المجهودات، للتصدي للأزمة الصحية العالمية التي شهدها العالم، بتفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتي كان لها إنعكاسات على كل القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياحية...ومنها التأثير على الأمن الغذائي العالمي، لذا نجد الهيئات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالغذاء والصحة، تسعى لحماية الأمن الغذائي العالمي والفئات الأكثر ضعفا في العالم من نقص التغذية والجوع، والحفاظ على الجهوذ المبذولة للقضاء على الجوع والفقر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورغم أن الأمم المتحدة بكل هيئاتها بذلت مجهودات عدة لمجابهة تداعيات هذا الفيروس على الأمن الغذائي العالمي، إلا أنه لا يمكن التطرق لكل هذه المجهودات، بل يتم الإقتصار على مجهودات المبذولة من منظمة الصحة العالمية وبعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالغذاء.

إذ الوقت الراهن يتطلب تعزيز الأمن الغذائي، وتفادي في الإستجابة لكوفيد-19، إحداث نقص في المواد الأساسية مما يتسبب في تفاقم الجوع وسوء التغذية، وهذا ما تم التأكيد عليه في "بيان مشترك" صادر عن شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وتدروس أدحانوم غبريسيوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وروبرتو أزيفيدو، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، الصادر في 30 مارس 2020 " حان الوقت لإظهار التضامن والعمل بمسؤولية والالتزام بهدفنا المشترك المتمثل في تعزيز الأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية وتحسين الرفاهية العامة للناس حول العالم. يجب أن نضمن أن استجابتنا لكوفيد-19 لا تخلق دون قصد نقصاً غير مبرر في المواد الأساسية وتؤدي إلى تفاقم الجوع وسوء التغذية(xvii).

أولا: منظمة الأغذية والزراعة (FAO).

بذلت منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، العديد من المجهودات في إطار الإستجابة العالمية لجائحة كورونا (كوفيد-19)، الرامية إلى تفادي تحول الأزمة الصحة العالمية إلى أزمة غذاء عالمية، فأصدرت برامج وتوصيات للإستجابة والتخفيف من مخاطر الأزمة الصحية على الأمن الغذائي والغذاء على حد السواء.

حيث دعت المنظمة إلى إستثمارات أولية بمبلغ 1.2 مليار دولار أمريكي من أجل إستجابة عالمية عاجلة وملائمة لضمان طعام مغذي للجميع خلال الجائحة وبعدها(xviii)

1- برنامج الإستجابة والتعافي من كوفيد- 19

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة في 14 جويلية 2020 بروما، عن برنامجها الشامل الجديد للإستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، الذي يهدف إلى تفادي حدوث حالة طوارئ غذائية عالمية أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها، مع العمل في الوقت نفسه على وضع إستجابة إنمائية للأمن الغذائي والتغذية في الأجلين المتوسط إلى الطويل(xix).

بحيث يتيح برنامج الإستجابة والتعافي من كوفيد- 19 الجهات المانحة الإستفادة من قدرة المنظمة على إبرام الإجتماعات، والبيانات في الوقت الفعلي، وأنظمة الإنذار المبكر، والخبرة التقنية، لتوجيه الدعم أينما ومتى توجد حاجة ماسة إليها. كما دعت إلى التعاون الدولي، لأنه يتيح للمنظمة إمكانية معاونة الأشخاص الأكثر ضعفًا في العالم، ويمنع وقوع المزيد من الأزمات، ويزيد القدرة على المرونة في مجابهة الصدمات، ويعجل عملية إعادة البناء والتحويل المستدام للأنظمة الغذائية.

أ- مجالات الإستجابة الرئيسية ذات الأولوية في البرنامج:

وُضع البرنامج العام والمتكامل لمنظمة الأغذية والزراعة للإستجابة والتعافي من كوفيد-19 للمواجهة بطريقة إستباقية ومستدامة للآثار الإجتماعية والإقتصادية للجائحة. تمشياً مع نهج الأمم المتحدة "لإعادة البناء بشكل أفضل"، وسعياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهذا البرنامج يرمي إلى التخفيف من الآثار المباشرة للجائحة مع تعزيز مرونة النظم الغذائية وسبل العيش على المدى الطويل.

عقب التحليلات المكثفة والمشاورات الجارية مع المكاتب اللامركزية والمناقشات الثنائية مع شركاء الموارد، وضعت المنظمة سبع مجالات عمل أساسية ضرورية لضمان الدعم العاجل والمتواصل لأكثر الفئات ضعفاً مع توقع التداعيات الثانوية للفيروس، من أجل التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة لجائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية إلى جانب تغيير النظم الغذائية العالمية في الوقت نفسه لتكون أكثر قدرة على الصمود، وإستدامة وعادلا، (xx). ودعت المنظمة إلى إتخاذ إجراءات طارئة في هذه المجالات السبع ذات الأولوية والمتمثلة في:

- تعزيز خطة الإستجابة الإنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19.
- تحسين البيانات لصنع القرارات.
- كفالة الدمج الإقتصادي والحماية الإجتماعية للحد من الفقر.
- دعم المواصفات المتعلقة بالتجارة وسلامة الأغذية.
- تشجيع قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود بغية التعافي من الأزمة.
- الوقاية من الجائحة الحيوانية المصدر التالية عن طريق تعزيز نهج "صحة واحدة"
- إحداث تحول في النظم الغذائية(xxi).

2- توصيات الفاو(FAO) للتخفيف من مخاطر الجائحة على الأمن الغذائي والتغذية.

لتفادي الإضطرابات في سلاسل الإمداد الغذائية وإنتاج الأغذية، حثت الفاو كل الدول على:

أ- الإبقاء على التجارة الدولية مفتوحة وإتخاذ التدابير التي من شأنها حماية سلاسل إمدادات الدول الغذائية (سواء كانت إتاحة المدخلات مثل البذور أو كفالة وصول صغار المزارعين إلى الأسواق لبيع منتجاتهم)

ب- التركيز على متطلبات الفئات الأكثر ضعفاً وتوسيع برامج الحماية الإجتماعية بما في ذلك تحويل المبالغ النقدية.

ج- الإبقاء على سلاسل الإمدادات الغذائية حية وعاملة.

د- إتخاذ كل الإحتياطات الضرورية، وكفالة مواصلة تدفق البذور ومواد الزرع إلى صغار المزارعين، وإتاحة علف الحيوانات لمربي الماشية، ومدخلات تربية الأحياء المائية الضرورية لمزارعي الأسماك.

هـ- الحفاظ على مواصلة سلاسل الإمداد الزراعية عاملة بكل الطرق وحماية سلامة وصحة كل العاملين على طول السلسلة الغذائية...

و- كفالة مواصلة النشاطات الزراعية.

ز- ضرورة التعاون الدولي لما له من أهمية بالغة، فمن خلال التعاون والتجارة المفتوحة بالإمكان تفادي وقوع أزمات محلية، إذ يوجد ما يكفي من الغذاء في العالم(xxii).

ثانيا: منظمة الصحة العالمية.

بذلت منظمة الصحة العالمية ومازالت تواصل جهودها من أجل رصد الفاشية والإستجابة لها بإستمرار ، إلا أنها أكدت بأنه حالياً لا توجد أدوية ثبت أن من شأنها الوقاية من هذا المرض أو علاجه. ولا توصي المنظمة بالتطبيب الذاتي بأي أدوية، بما في ذلك المضادات الحيوية، سواء على سبيل الوقاية من مرض كوفيد-19 أو معالجته. غير أن هناك عدة تجارب سريرية جارية تتضمن أدوية غربية وتقليدية معاً. وتتولى المنظمة تنسيق الجهود الرامية إلى تطوير لقاحات وأدوية للوقاية من مرض كوفيد-19 وعلاجه، وصرحت بأنها ستواصل إتاحة معلومات محدثة بهذا الشأن حالما تتوفر نتائج هذه الأبحاث.

كما قامت المنظمة بإتاحة العديد من المعلومات عن هذا الفيروس، كأعراض هذا المرض، والإرشادات التي ينبغي إتباعها من قبل المصاب، ومدة بقاء الفيروس على الأسطح، وكيف ينتشر هذا المرض، وكيفية حماية أنفسنا وحماية الآخرين من العدوى، وكذا إصدار توصيات بشأن إرتداء الكمامة على النحو الصحيح، وكيفية التسوق الآمن وكيفية غسل الخضر والفواكه وغيرها من المعلومات الخاصة بهذا الفيروس والتي يحتاجها ويتساءل عنها الجميع(xxiii).

كما عقدت المنظمة العديد من الإجتماعات للجنة الطوارئ المشكلة بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005) بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث عقدت هذه الإجتماعت عن بعد، حيث أعلن المدير العام للجنة في الإجتماع الثالث " أن فاشية كوفيد-19 لا تزال تشكل طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دوليا". وفيما يخص الأمن الغذائي فقد تم حث جميع الدول على ضرورة العمل مع المنظمة والشركاء من أجل تعزيز سلسلة توريد الغذاء العالمية، وحماية العاملين في مجال الأغذية، وحسن إدارة أسواق الأغذية، والتخفيف من شدة الإضطرابات المحتملة في التموينات الغذائية، خاصة الفئات السكانية الضعيفة(xxiv).

إستناداً إلى الوضع الحالي والمعلومات المتوفرة، حفزت المنظمة كل الدول الأعضاء على إستمرارية ترصد حالات الإصابة بعدوى الأمراض التنفسية الحادة والتدقيق في إستعراض أية أنماط خارجة عن المألوف.كما أوصت بضرورة تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها لمنع إحتمال إنتشار فيروس كورونا بمرافق الرعاية الصحية. كما بينت أنه بالإمكان تفادي خطر إنتقال عدوى الفيروس بين البشر بفضل التشخيص المبكر لحالاته وتدبيرها علاجياً وعزلها، جنباً إلى جنب مع القيام بما يلزم من إجراءات وتدابير الوقاية من عدواه ومكافحتها(xxv).

ثالثا: برنامج الأغذية العالمي.

برنامج الأغذية العالمي هو أكبر منظمة للإغاثة الإنسانية معني بمكافحة الجوع في كل أرجاء العالم، يقوم بتقديم الغذاء في حالة الطوارئ لمن هم في حاجة إليه لإنقاذ أرواح ضحايا الحروب والصراعات الأهلية والكوارث الطبيعية، ويعتمد في تمويله على التبرعات الطوعية. ويعمل بشكل تعاوني مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، بالإضافة إلى الشركاء الآخرين من الحكومات والمنظمات غير الحكومية(xxvi).

قام برنامج الأغذية العالمي، بالعديد من المجهودات لمساعدة الدول على مجابهة ومكافحة وباء كورونا، من خلال تقديم المعدات الطبية، وتوفير الغذاء والمال، ومازال يواصل ويتأهب لتقديم المساعدات حتى في حالة فرض قيود على التجارة أو التنقل، أو أي إضطرابات أخرى، وذلك لتفادي نقص التغذية وتراجع الجهود الهادفة إلى مجابهة وتصدي للجوع.حيث صرح "ديفيد بيزلي"، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي قائلا: "إن هذه الأزمة غير المسبوقة تتطلب إستجابة غير مسبوقة. وإذا لم نستجب بسرعة وفعالية إلى هذا التهديد جراء الفيروس، فستأتي النتائج في صورة خسائر غير معقولة في الأرواح، وستتراجع الجهود الرامية إلى التصدي للجوع".

بحيث إعتبرت هذه المساعدات الغذائية بمثابة أحسن لقاح ضد الفوضى في الوقت الحالي في ظل عدم وجود لقاحاً ضد الفيروس، فإنعدام هذه المساعدات ستؤدي إلى العديد من النتائج الوخيمة، وهذا ما صرح به "ديفيد بيزلي"، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي قائلا: "ونحن في إنتظار اليوم الذي نجد فيه لقاحاً ضد الفيروس، تعمل المساعدات الغذائية بمثابة أفضل لقاح ضد الفوضى في الوقت الراهن. فبدون هذه المساعدات، قد نشهد تزايدًا في الإحتجاجات والإضطرابات الإجتماعية، وزيادة في معدلات الهجرة، وتفاقم للنزاعات، وإنتشار لنقص التغذية بين السكان الذين كانوا في السابق محصنين ضد الجوع."

كما يقوم "برنامج الأغذية العالمي" في إطار مجابهة موجة الجوع المتزايدة، بأكبر إستجابة إنسانية في تاريخه، بمضاعفة عدد الأشخاص الذين يساعدهم إلى نحو 138 مليون شخص عوضا عن 97 مليوناً في عام 2019. إلا أن ذلك يتطلب التمويل المستدام والعاجل للإستجابة للتداعيات المباشرة للجائحة على الفئات الأكثر ضعفًا، وتقديم الدعم للحكومات والشركاء بغية الحد من إنتشار المرض والتعامل مع خسائر الوباء. ويناشد برنامج الأغذية العالمي الجهات المانحة من أجل الحصول على 4.9 مليار دولار أمريكي أثناء الأشهر الستة المقبلة لإستمرارية عمله المنقذ للأرواح في 83 بلداً(xxvii).

حيث قدم البرنامج في إطار إستجابته العاجلة المساعدة لجهود الحكومة الصينية للحد من إنتشار الفيروس عن طريق إتاحة المعدات الطبية المنقذة للحياة للمستشفيات في محافظة هوبي، مركز تفشي المرض.

كما قام "برنامج الأغذية العالمي" بفضل التبرع السخي من اليابان، بتقديم الدعم إلى إيران، وهي واحدة من أكثر الدول تضرراً من الفيروس، وذلك بإتاحة كميات من معدات الوقاية الشخصية تكفي لمدة شهرين (أقنعة وقفازات وسترات واقية) لأزيد من 2000 موظف ومتطوع من جمعية الهلال الأحمر الإيرانية، وستنقل هذه المواد جواً إلى إيران من مستودع الإستجابة الإنسانية التابع للأمم المتحدة في دبي أثناء الأسابيع المقبلة.

كما سيواصل "برنامج الأغذية العالمي" توفير الغذاء والمال لحوالي 31 ألف لاجئ أفغاني وعراقي يعيشون في مستوطنات في كل أرجاء البلاد لضمان الحفاظ على مستوى مقبول من تلبية متطلباتهم الغذائية خلال الجائحة.

وقد صرح "برنامج الأغذية العالمي" بأن توفر المواد الغذائية (والمرونة للإنتقال من المساعدات العينية إلى المساعدات النقدية أو العكس) هو أمر أساسي حاليا. ويهدف برنامج الأغذية العالمي في الوقت الحالي إلى تجهيز مخزون

مسبق من المواد الغذائية بحيث يسهل الوصول إليها وتكون متاحة دوماً، حتى في حالة فرض قيود على التجارة أو التنقل، أو الاضطرابات الأخرى التي قد تحدث بسبب حالة الاضطراب الاجتماعي(xxviii).

الخاتمة:

إن فيروس كورونا (كوفيد-19) لم يتسبب في أزمة صحية عالمية فحسب، إنما تسبب في حدوث مشكلة في النظام الغذائي العالمي بأكمله، قد يتحول هذا المشكل إلى أزمة غذائية عالمية، إذا لم يتم الإستجابة لها من قبل الهيئات الدولية المعنية، لكون المجتمع الدولي قادر على تجنب حدوث هذه الأزمة الغذائية بشكل كلي، إذا إتخذ التدابير الضرورية العاجلة التي من شأنها توفير الغذاء، وفي الوقت ذاته المحافظة على الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الجوع في العالم.

كما لا يكمن إنكار العلاقة الوثيقة بين الأمن الصحي والأمن الغذائي، فالعلاقة بينهما علاقة تكامل وتأثير متبادل، فالغذاء الكافي وذو جودة جيدة يؤدي إلى صحة جيدة، كما أن التمتع بالصحة الجيدة يُمكن الأفراد من العمل للحصول على الغذاء، إلا أنه مع إنتشار فيروس كورونا ((كوفيد-19) جعل تحقيق الأمن الصحي عائق في تحقيق الأمن الغذائي، نظرا لطبيعة الخاصة والإستثنائية لهذا المرض، إذ تفرض الوقاية منه ومنع إنتشاره فرض تدابير من شأنها التأثير على الأمن الغذائي وعلى كل المجالات الأخرى، فضلا عن عدم وجود لقاح لهذا الفيروس، وفي وقت نفسه عدم اليقين الذي يكتنفه، مما يجعل الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن فيروس كورونا ، أزمة إستثنائية.

كما أن الجهود المبذولة من قبل هيئات الأمم المتحدة المعنية بالغذاء، تتطلب التمويل الكافي واللازم، لتحقيق إستجابة فعالة ولأكبر عدد ممكن المتضررين، لكون أغلب هذه الهيئات تعتمد في تمويلها على التبرعات الطوعية، ورغم ذلك لا تزال تسعى لتحقيق إستجابة أكبر، رغم كل القيود والإضطرابات التي تفرضها تدابير الوقاية من المرض والحجر الصحي.

النتائج المتوصل إليها.

1- إن تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأمن الغذائي العالمي، ليس التأثير الوحيد لهذا الفيروس، إنما أثر على كل مجالات الإقتصادية والإجتماعية...، وكما هو معروف أن هذه المجالات تتداخل مع بعضها البعض.فضلا على العلاقة الوطيدة والطردية بين الأمن الغذائي والأمن الصحي.

2- إن تدخل الأمم المتحدة لرصد تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، راجع لكون هذا الفيروس يعد مشكلة عالمية تتطلب إستجابة عالمية للتصدي لتداعياتها.

3- تأثر هذه الجائحة على الأمن الغذائي عن طريق التأثير على العرض والطلب، وكذا التأثير على حركة الإنتاج العالمي وبالخصوص على الإنتاج الزراعي.

4- يعتبر هذا الوباء، ظرف إستثنائي، ينتهي في نهاية المطاف، إلا أن عدم وجود علاج أو لقاح لهذا الفيروس يجعل هذه النهاية تتسم بعدم اليقين.

5- عدم اليقين الذي يكتنف هذا الوباء- المعلومات غير المؤكدة لإنتشاره وكذا سرعته، ومتى ينتهي- قد يحول الأزمة الصحية إلى أزمة غذائية تتحدي العالم كباقي الأزمات الأخرى التي شهدها ويشهدها العالم (كتغير المناخ، الحروب، الهجرة غير شرعية....).

6- إن تدابير الحجر الصحي تعتبر حل لمنع تفشي هذا الوباء، إلا أنها تعتبر سبب ومشكل فيما يخص الوصول إلى الإمدادت الغذائية الكافية لكثير من الفئات خاصة الفئات الأكثر ضعفا.

7- هناك علاقة عكسية بين الأمن الغذائي والتدابير المتخذة لمنع إنتشار فيروس كورونا وتدابير الوقاية منه.

8- العالم مهدد بحدوث أزمة غذائية عالمية، في حالة غياب إجراءات وتدابير عاجلة تحقق الأمن الغذائي خاصة لأكثر الفئات ضعفا في العالم والتقليص من أثار هذا الفيروس على النظم الغذائية وإمداداته.

التوصيات:

1- الإستثمار في الصحة العامة، لتقليل من أثار هذا الوباء، لأن الصحة لها علاقة بكل المجالات منها الأمن الغذائي والغذاء الذي تتأثر به وتأثر فيه.

2- ينبغي على الدول إتخاذ سياسات فعالة ومناسبة من حيث التوقيت، وهذا حسب ما أوصت به منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والتي حذرت من أن عدم إتخاذ هذه السياسات سوف يزيد عدد الجياع في العالم بالملايين نتيجة الركود الناتج عن كوفيد-19، وسيتباين هذا العدد حسب شدة الإنكماشات الإقتصادية.

3- يتوجب على الدول وضع إستراتيجيات الوقاية والحد من المخاطر، بحث تعتبر هذه الإستراتجيات حسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) بالغة الأهمية في الوقت الراهن.

4- تطبيق السياسات والتدابير الرامية إلى تفادي والحد من إنتشار مرض كورونا (كوفيد-19) بشكل مرن وجزئي.

5- تكثيف التعاون الدولي في مجال تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر.

أ- المواثيق الدولية:

1- العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية سنة 1966.

2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1949.

ب- المواقع الرسمية لهيئات الأمم المتحدة.

1- برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأغذية العالمي يعتزم مساعدة أكبر عدد من الجوعى على الإطلاق في الوقت الذي تدمر فيه جائحة فيروس كورونا الدول الفقيرة:

https://ar.wfp.org/news/world-food-programme-assist-largest-number-hungry-people-ever-coronavirus-devastates-poor.2020-07-29 ، تاريخ الإطلاع عليه

2- برنامج الأغذية العالمي، فيروس كورونا: برنامج الأغذية العالمي على إستعداد لمواجهة التحدي:

https://ar.wfp.org/stories/coronavirus-wfp-ready-to-rise-to-the-challenge، تاريخ الإطلاع عليه 2020-07-29.

3- صندوق النقد العربي، الأمن الغذائي في الدول العربية، ص 171.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports//%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A.pdf

4- منظمة الأغذية والزراعة، أسئلة وأجوبة: جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الأغذية والزراعة:

http://www.fao.org/2019-ncov/q-and-a/impact-on-food-and-agriculture/ar/ ، تاريخ الإطلاع عليه 2020-07-29.

5- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، برنامج منظمة الأغذية والزراعة للإستجابة والتعافي من كوفيد-19: http://www.fao.org/partnerships/resource-partners/covid-19/ar/، تاريخ الإطلاع عليه 29-07-2020.

6- منظمة الأغذية والزراعة (FAO): منظمة الأغذية والزراعة تطلق البرنامج الجديد للإستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها الذي يحدد سبعة مجالات رئيسية ذات الأولوية:

http://www.fao.org/news/story/ar/item/1298210/icode/، تاريخ الإطلاع عليه 2020-07-29

7- منظمة الصحة العالمية، بيان حول الإجتماع الثالث للجنة الطوارئ المشكلة بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005) بشأن فاشية مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تاريخ الإطلاع عليه: 28-07-2020.

https://www.who.int/ar/news-room/detail/08-09-1441-statement-on-the-third-meeting-of-the-international-health-regulations-(2005)-emergency-committee-regarding-the-outbreak-of-coronavirus-disease-(covid-19)

8- منظمة الصحة العالمية،تخفيف آثار كوفيد-19 على تجارة الأغذية والأسواق: تاريخ الإطلاع عليه 02-08-2020.

https://www.who.int/ar/news-room/detail/06-08-1441-joint-statement-by-qu-dongyu-tedros-adhanom-ghebreyesus-and-roberto-azevedo-directors-general-of-the-food-and-agriculture-organization-of-the-united-nations-(fao)-the-world-health-organization-(who)-and-the-world-trade-organization-(wto)

9-منظمة الصحة العالمية، فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (فيروس كورونا) – المملكة العربية السعودية:

https://www.who.int/csr/don/02-jul-2020-mers-saudi-arabia/ar/، تاريخ الإطلاع عليه 30-07-2020.

10- منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): سؤال وجواب، تاريخ الإطلاع عليه 30-07-2020.

https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

ثانيا: المراجع.

أ- الرسائل العلمية:

1- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا "دراسة حالة دول القرن الإفريقي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2013 - 2014.

2- حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2011-2012.

3- زبيري وهيبة، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، الجزائر، السنة الجامعية:2013- 2014.

الآليات القانونية في حماية الأمن الغذائي " ليبيا نموذجاً"

Legal Mechanisms to Protect Food Security "Libya as a Model"

أ. إسماعيل محمد السنوسي – عضو هيئة تدريس–كلية القانون جامعة الجفرة – ليبيا

asmill898@gmail.com

أ. فرج حسن محمد الأطرش – عضو هيئة تدريس–كلية القانون جامعة الجفرة – ليبيا

FarajHassanAlAtrash1212@gmail.com

ملخص: أضحى الاهتمام بموضوع الأمن الغذائي وتعزيزه بشكل متزايد لكافة الدول وخصوصاً تلك التي تعاني من الاضطرابات الداخلية من جهة ، وانتشار جائحة كورونا من جهة أخرى، الأمر الذي جعل من ظاهرة الأمن الغذائي تحتل الصدارة في سلم القضايا الهامة التي تشكل تهديدا حقيقياً للتنمية المستدامة.

يهدف البحث إلي تسليط الضوء على الضمانات القانونية الوطنية والدولية التي تكفل حماية حقوق الأفراد في الحصول على الحق في الغذاء.

تكمن إشكاليات البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية :

- ماهي الإنعكاسات القانونية التي أدت لانعدام الأمن الغذائي في ليبيانتيجة الظروف الإستثنائية وتأثيراتها على استقرار الأمن القومي والإقليمي ؟

- ماهو الدور القانوني للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في المحافظة على الأمن الغذائي ؟

ينتهج الباحثان أسلوب المنهج التاريخي وذلك بدراسة المراحل التاريخية المتعاقبة لظاهرة نقص الغذاء ، وكذلك الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستنباط الأحكام من خلال المواثيق والمعاهدات الدوليةوالتشريعات الليبية.

سيتناول الباحثان في هذه الورقة البحثية الآليات القانونية الوطنية والاقليمية والدولية التي من شأنها توفير قدراً من الضمانات الكفيلة للحصول على الغذاء والتمتع بمستوى معيشي لائق في ظل الحروب وجائحة كورونا .

الكلمات المفتاحية: الأمن ، الغذاء، القانوني، المواثيق، الوطني، الدولي.

Abstract:

Attention to the issue of food security and its enhancement has become increasingly for all countries, especially those suffering from internal turmoil on the one hand, and the spread of the Corona pandemic on the other hand, which has made the phenomenon of food security at the forefront of the important issues that pose a real threat to sustainable development.

The research aims to shed light on the national and international legal guarantees that guarantee the protection of individuals' rights to obtain the right to food.

The research problems lie in answering the following questions:

What are the legal repercussions that led to food insecurity in Libya as a result of exceptional circumstances and their effects on national and regional security stability?

What is the legal role of national and international NGOs in maintaining food security?

The two researchers follow the method of the historical approach by studying the successive historical stages of the phenomenon of food shortage, as well as relying on the descriptive and analytical approach by deriving judgments through international charters and treaties and Libyan legislation.

In this research paper, the two researchers will deal with the national, regional and international legal mechanisms that would provide a measure of guarantees to obtain food and enjoy a decent standard of living in light of the wars and the Corona pandemic

Key words: security, food, legal, charters, national, international

مقدمة.

يعد الغذاء من أهم المصادر الأساسية في حياة الإنسان فهو يعتبر الطاقة المحركة للبشرية وأول أمر يفكر فيه الإنسان هو قوته اليومي، فإذا توفر فإن ذلك يعني الاستقرار وبالتالي التطوير والتنمية فالإبداع، وبغير ذلك يصبح الأمر مقلقاً للبشرية ويؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولذلك فإن الأمن الغذائي هو الكفيل الوحيد لضمان الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية البحث:

أضحى الاهتمام بموضوع الأمن الغذائي وتعزيزه بشكل متزايد لكافة الدول وخصوصاً تلك التي تعاني من الاضطرابات الداخلية من جهة، وانتشار جائحة كورونا من جهة أخرى، الأمر الذي جعل من ظاهرة الأمن الغذائي تحتل الصدارة في سلم القضايا الهامة التي تشكل تهديدا حقيقياً للتنمية المستدامة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي تسليط الضوء على الضمانات القانونية الوطنية والدولية التي تكفل حماية حقوق الأفراد في الحصول على الحق في الغذاء.

إشكالية البحث:

يحاول الباحثان الإجابة عن التساؤلات الآتية :

ماهي الإنعكاسات القانونية التي أدت لانعدام الأمن الغذائي في ليبيا نتيجة الظروف الإستثنائية وتأثيراتها على استقرار الأمن القومي والإقليمي ؟

ماهو الدور القانوني للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في المحافظة على الأمن الغذائي ؟

منهجية البحث:

ينتهج الباحثان أسلوب المنهج التاريخي وذلك بدراسة المراحل التاريخية المتعاقبة لظاهرة نقص الغذاء، وكذلك الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستنباط الأحكام من خلال المواثيق والمعاهدات الدولية والتشريعات الليبية.

خطة البحث:

وسنتناول الموضوع وفقاً للخطة التالية :

المطلب الأول: مفهوم الآمن الغذائي واستراتيجته في ليبيا

الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي وتطوره:

الفرع الثاني: مظاهر أزمة الأمن الغذائي في ليبيا والتحديات التي تواجه سياساته.

المطلب الثاني: آليات الحماية القانونية للأمن الغذائي على المستويين الدولي والإقليمي

الفرع الأول: الحماية القانونية للأمن الغذائي على المستوى الدولي.

الفرع الثاني: الحماية القانونية للأمن الغذائي على المستوى الإقليمي(المغاربي).

المطلب الأول :مفهوم الآمن الغذائي واستراتيجته في ليبيا

سوف نتناول في هذا المطلب مفهوم الأمن الغذائي وتطوره في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني نتناول مظاهر أزمة الأمن الغذائي في ليبيا والتحديات التي تواجه سياساته.

الفرع الأول :تطور مفهوم الأمن الغذائي

إن الأمن الغذائي هو الكفيل الوحيد لضمان الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية،لم يكن هناك أي تجاوب معه قبل إنشاء المنظمة الدولية للتغذية والزراعة وتوضيح مهامها، بعد أحداث خطيرة التي تعرض لها العالم عام 1970، مما أدى إلى الدول أن تقبل الاهتمام بهذا المشكل لإيجاد حل له، بهذا لقي قبولاً كبيراً من قبل المجتمع الدولي، ومنها سمح بتشكيل مفهوم الأمن الغذائي العالمي عام 1973 الذي أخذ في التوسع منذ ذلك الحين. إن هذه الأحداث الخطيرة تمثلت في أزمة الغذاء العالمية وإن كانت قد ظهرت خلال فترات مختلفة على مدار الزمن، وأدت إلى موت الكثير من البشر، إلا أنها لم تأخذ الأبعاد التي أخذتها في النصف الأول من عقد السبعينيات(31)، فقد استخدم الغذاء كسلاح خطير آنذاك في وجه الدول العربية من طرف الدول الغربية نتيجة ارتفاع أسعار البترول. إن من ضمن العوامل التي أدت إلى بروز مشكلة نقص الغذاء، هو انخفاض الإنتاج الغذائي العالمي بمعدل 04% عام 1972 ـ 1973 بسبب السياسات المعتمدة من الدول الكبرى المنتجة للمواد الغذائية كالولايات المتحدة الأمريكية، والتدهور الشديد في الإنتاج الزراعي لدى أغلب الدول النامية، وذلك بسبب تحكم عوامل كثيرة، منها الآثار السلبية لتغيرات المناخ على المحاصيل الزراعية، خاصة ظاهرة الجفاف التي أصابت الساحل الإفريقي، فزادت من حدة الأزمة، ومن جهة أخرى، الاختلال الكبير في التوازن بين نمو الإنتاج الغذائي المحلي، ومعدلات النمو السكاني في الدول المعنية، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع الطلب بالأسواق العالمية على أنواع الحبوب التي عرفت بدورها ارتفاعاً في أسعارها، كما ارتفعت أسعار الأسمدة كذلك. وقد أدى هذا الموقف إلى بروز معادلة معقدة على مستوى العلاقة بين الدول المتقدمة ذات الفائض في إنتاجها الغذائي، والدول النامية التي تعاني من النقص الشديد في هذا الإنتاج، وإلى شروط مجحفة تكتنف تجارة الغذاء الدولية، إذ أصبحت الدول المصنعة ذات الفائض الغذائي تستعمل الغذاء كسلاح خطير في مواجهة الدول ذات التبعية الغذائية وخاصة منها الدول العربية والإسلامية لإملاء المواقف والسياسات والضغط عليها. ففي عام 1974 هدد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر J.CARTER باستخدام سلاح الغذاء لمواجهة الدول العربية حين تعرضت المصالح الأمريكية للخطر، وذلك بقطع المعونات ووقف تصدير المواد الغذائية إليها، إذا ما لجأت الدول العربية النفطية إلى فرض حظر البترول عليها، وكذلك فعلت مع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) عقب دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان وكذا الحظر الاقتصادي على ليبيا والعراق، بعد حرب الخليج وغير هذا كثير(32).

لجأت المنظمات والهيئات الدولية إلى عقد المؤتمرات وإعداد الدراسات المتعلقة بالمشكلة الغذائية، لرفع مستويات التغذية ومستويات المعيشة للشعوب التي تعاني من نقص في هذا المجال ولتحسين الكفاءة في إنتاج جميع المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها والنهوض بحالة الريف، ومن ثمة المساهمة في تحرير البشرية من الجوع. ومن أهم هذه المؤتمرات: مؤتمر الأغذية العالمي لعام 1974 وإن كان ظهر نتيجة الأزمة، والذي تمخض عنه إقامة مجلس عالمي للغذاء يهتم بتنسيق أعمال جميع المنظمات الدولية ذات الصلة بالسياسة الغذائية، وإعداد الاتفاقية الدولية للأمن الغذائي لضمان حاجيات الدول من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب، وتشكيل لجنة الأمن الغذائي في إطار منظمة الأغذية والزراعة لضمان تخزين ما لا يقل عن 17 ـ 18% من الاستهلاك العالمي السنوي، وكذا إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمساعدة الدول النامية على رفع إنتاجها الزراعي.

---

(31)نادية أحمد عمراني، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي : بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، 2014،ص43. .

(32) التنظيم الدستوري للأمن الغذائي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الرابع، السنة العاشرة، 2018م، ص22.

حسب منظمة الفاو يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة البشر وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وصحية ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية والتغذوية، بما يتناسب مع أذواقهم وتمتعهم بحياة نشطة صحيا(33).

وبمعنى آخر؛ الأمن الغذائي هو نظام سياسي اقتصادي اجتماعي متكافل ومرتبط بقطاعات التماس: (الزراعة والصحة والصناعة والتجارة والشؤون الاجتماعية والتعليم والتخطيط والقطاع الخاص والأهلي وغيرها).لا تستطيع أي دولة في العالم أنتاج جميع المواد الغذائية بسبب البيئة وتغير المناخ كون بعض النبات على سبيل المثال لا تنمو الا في ظروف معينة لا تتوافر في هذه الدول، لذا تقوم باستيرادها من الدول الآخرى لسد الطلب الحاصل عليها.(34)

الفرع الثاني

مظاهر أزمة الأمن الغذائي في ليبيا والتحديات التي تواجه سياساته.

يعاني سكان ليبيا من أزمة إنسانية كبرى جراء الحروب الأهلية. وتتضمن أوجه المعاناة الفقر وانعدام الأمن والنزوح ونقص الغذاء ونقص النقد في المصارف والانقطاع المتكرر للكهرباء.

فحتى قبل اندلاع ثورة 17 فبراير 2011م، كان يتم استيراد 80% من الاحتياجات الغذائية للسكان، حيث أن البيئة الطبيعية القاسية تقف حجر عثرة في طريق الإنتاج الزراعي (35).

بعد توقف مكتب برنامج الأغذية العالمي في ليبيا أعيد فتحه في عام 2014. عملت المنظمة من أجل دعم مراجعة وإعادة تأهيل أنظمة الحماية الاجتماعية التي كانت تعمل قبل الأزمة. إلى جانب دعم عمليات توزيع الأغذية المنتظمة والطارئة في جميع أنحاء البلاد(36).

يلاحظ انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لمحاصيل الحبوب والبقوليات, وذلك بسبب عجز واضح للسياسات الزراعية عن تحقيق الامن الغذائي وخصوصاً سياسات دعم القطاع الزراعي الذي طبقت في ليبيا(37).

استناداً إلى بعض التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، فإن البيانات الأساسية والحديثة حول وضع الأمن الغذائي في ليبيا تعتبر متباينة، وغير مطمئنة، مما يتطلب مراجعة شاملة للوضع الأمني الغذائي المحلي، والوضع الراهن للقطاع الزراعي وتحديد الفجوات الغذائية التي قد تنجم عن الظروف الصعبة التي يمر بها البلد في الوقت الراهن. فالارتفاع الفاحش في أسعار السلع الغذائية بالسوق المحلي على سبيل المثال، تسبب في عجز محدودي الدخل عن شراء بعض السلع الأساسية، الأمر الذي قد يترتب عنه عودة ظهور بعض أمراض سوء التغذية بين أفراد المجتمع، وخاصة الأطفال منهم.(38)

دخلت ليبيا عامها التاسع على التوالي من غياب الأمن والنزاع الممتد. حيث يواجه اقتصادها أزمة، وتعرضت البنية التحتية الأساسية للضرر، كما قوضت التهديدات الأمنية والنقص الحاد في السيولة المالية التوقعاتِ المستقبلية للسكان الليبيين وأضرّت سبل كسبهم العيش وأعاقت حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

---

(33)تقرير وتوصيات عن ندوة العمل الافتراضية حول " تداعيات ازمة كورونا على الأمن الغذائي العربي، نظمتها جامعة الدول العربية ، بتاريخ 20 مايو 2020م ، ص27. .

(34)التنظيم الدستوري للأمن الغذائي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، مرجع سابق، ص7.

(35) Wherewework ، برنامج الأغذية العالمي في ليبيا ،تاريخ الزيارة 2020/7/26م

(36) بحث عن عجز السياسات الزراعية الليبية في تحقيق الأمن الغذائي (دراسة تحليله عن ليبيا للفترة 1990 - 2015)

(37) AbdoulwahabAlazragh (2019-10) ,

(38) مقال منشور بتاريخ 15 إبريل 2020م، ،رامي التلغ، الأمن الغذائي فيليبيا...معركةعلىهامشكورونا، تم الدخول بوابة إفريقيا 2020/8/1م-

في ذات السياق، قال تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة "الفاو"، إن ليبيا من بين 41 بلدا ما تزال بحاجة لمساعدات غذائية خارجية بسبب النزعات التي تشهدها(39).

وأعلنت منظمة الأغذية الأغذية والزراعة الدولية في نوفمبر 2018 تخصيص صندوق الأمم المتحدة للطوارئ بربع مليون دولار لمساعدة ليبيا في التصدي للأمراض الحيوانية المعدية للإنسان.

"أسوأ عيوب نمط الاقتصاد الليبي الحالي تلك المتمثلة في تصدير النفط، والدول الأكثر انتاجا تصدر الحبوب والأغذية ومستلزمات الحماية الطبية بوضع قيود على تصديرها كما فعلت مؤخرا أوكرانيا وروسيا وفيتنام على صعيد الأغذية والولايات المتحدة وألمانيا ودول أخرى على صعيد المنتجات الطبية"، مردفا: "ما يزيد الطين بلة غياب تشكيل خلية أزمة ليبية اقتصادية للأمن الغذائي للتخفيف من حدة المشاكل الناتجة عن ذلك رغم وجود عشرات المنظمات الدولية المتخصصة بالشأن الاقتصادي".

أن واقع الأمن الغذائي الراهن في ليبيا والتحديات التي تواجه سياسات الأمن الغذائي في مجالات الإنتاج والاستهلاك واستدامة الغذاء وسلامته الإشكاليات والحلول الممكنة، يتطلب وضع سياسات الاستثمار وتحرير سعر الصرف والاتفاقيات التجارية في مجال الأغذية والإنتاج الزراعي مع دول الإقليم ودول العالم(40).

ومن تجارب بعض الدول في معالجة انعدام الأمن الغذائي وقت الأزمات خاضت إلى تشكيل جهة مستقلة خاصة بالأمن الغذائي لحساسية الموضوع وخطورته، لتوفير لها الإمكانيات، حيث لجأت منظمة الأغذية والزراعة الفاو بتشكيل ما يسمى لجنة الأمن الغذائي العالمي، وأيضا لجأت دولة سلطنة عُمان إلى تشكيل ما يسمى بالهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي، وهي هيئة مستقلة تُعنى بالأمن الغذائي. ولجأت دولة روسيا إلى تشكيل جسم مشابه منذ عشرات السنين، وتم ربطه بلجنة البذور الوطنية الروسية العليا، وحديثاً بأنشاء وثيقة أطلق عليها "عقيدة الأمن الغذائي الروسي".

لقد تبنت عدة دول إستراتيجيات وطنية قادرة على تخزين مواد غذائية تكفي شعوبها لمدة تتراوح ما بين ستة شهور كحد أدنى إلى سنتين. من ناحية أخرى في أول اجتماع لمجلس الأمن في زمن كورونا، اتفقت مجموعة الدول العشرين على مواجهة اضطراب أسعار الغذاء وتوقعات أممية من أزمة غذائية حادة وغير مسبوقة. ورغم ذلك؛ لجأت روسيا إلى تقييد صادراتها من الحبوب وهي اكبر منتج لها في العالم، وذهبت كازاخستان إلى ابعد من ذلك لمنع تصدير الحبوب، وذهبت فيتنام إلى تعليق صادراتها من الأرز.

في ظل هذه الظروف الراهنة والأزمات المتعاقبة والمتزامنة التي تجتاح العالم ومنها أزمة كورونا وأزمة النفط وأزمات اقتصادية أخرى، وتوقعات سوء الحالة في المرحلة القادمة في العالم بأسره، ما يؤدي إلى مرور الدولة بمرحلة ركود في الدورة الاقتصادية(41).

وتوقعات العالم اليوم يتجه وبسرعة إلى الركود والكساد، وهذه الظاهرة نادرة في تاريخ البشرية ولها تداعيات كارثية على اقتصاديات العالم، حيث يؤدي كلٌ من الكساد والركود إلى تدهور النشاط الاقتصادي، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مستويات العرض بشكل كبير. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة. وبما أن ليبيا جزء من المنظومة الدولية وعلى

---

(39) مقال عن الأمن الغذائي في ليبيا.. ضحايا التجاذب السياسي رهن المساعدات الدولية رامي التلغ - بوابة إفريقيا الإخبارية | 21 July, 2018،تاريخ الزيارة 2020/7/26م

(40) مقال عن البلدان العربية تعاني عجزا في قطاعات زراعية مثل الحبوب (الجزيرة) 2016/8/30.

(41) تقرير وتوصيات عن ندوة العمل الافتراضية حول " تداعيات ازمة كورونا على الأمن الغذائي العربي، نظمتها جامعة الدول العربية ، بتاريخ 20 مايو 2020م .

العكس تعيش في ظروف أصعب نتيجة التمزق السياسي، وهذا يتطلب توفر الإرادة السياسية والمجتمعية وخصوصا في الوقت الحاضر.

المطلب الثاني : آليات الحماية القانونية للأمن الغذائي على المستويين الدولي والإقليمي

يعد الحق في الحصول على الغذاء الكافي والتخلص من الجوع حقاً من حقوق الإنسان، وكذلك من الأهداف الدستورية لمنظمة الأغذية والزراعة.

فمن حق كل امرأة ورجل وطفل أن يجد ما يكفيه أو يكفيها من الغذاء بطريقة كريمة، ولابد من اتباع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في الأمن الغذائي والتغذية لكونه عاملاً أساسياً لمعالجة الأسباب الجذرية المؤدية إلى الجوع وسوء التغذية.(42)وقد سلك المجتمع الدولي عدة آليات قانونية لمحاربة العجز الغذائي على مختلف الأصعدة الدولية والإقليمية، تمثلت في إنشاء منظمات متخصصة في مجال الأمن الغذائي واستصدار مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي تسعى إلي القضاء على الجوع، وهذا ماسنتناوله في الفرعين التاليين :

الفرع الأول : الحماية القانونية للأمن الغذائي على المستوى الدولي.

الفرع الثاني: الحماية القانونية للأمن الغذائي على المستوى الإقليمي(المغاربي).

الفرع الأول:الحماية القانونية للأمن الغذائي على المستوى الدولي

سيكون عن دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في حماية الأمن الغذائي، عن الصكوك الدولية الصادرة حمايةً للأمن الغذائي.

أولاً: دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في حماية الأمن الغذائي:هي إحدى المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، غايتها الرئيسية القضاء على الجوع والفقر في العالم. (43)تم تأسيس منظمة الأغذية والزراعة في السادس عشر من أكتوبر عام 1945 في مدينة كويبيك،كندا، وفي عام 1951 تم نقل المقر الرئيسي للمنظمة من واشنطن دي سي بالولايات المتحدة إلى روما بدولة إيطاليا، يبلغ عدد أعضاء المنظمة 194 دولة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي "منظمة عضو"، وأيضا جزرفارو و توكلو "أعضاء منتسبين".شعار المنظمة باللاتينية هو fiat panis والذي يترجم إلى العربية "أوجدوا خبزاً!"

تقوم الفاو بخدمة الدول المتقدمة والدول النامية على حدٍ سواء، حيث قامت بإنشاء منتدىً محايداً حيث تتقابل الأمم كلها على أساس الند للند لمفاوضة الاتفاقيات وسياسات المناقشة، وتعتبر الفاو أيضاً مصدراً للمعرفة والمعلومات الدقيقة وتقوم بمساعدة البلدان النامية والبلدان في مرحلة التطور على تطوير وتحسين ممارسات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، كافلة بذلك التغذية الجيدة والأمن الغذائي للجميع.

وقد تبنت المنظمة إستراتيجية طويلة المدى بهدف تحقيق تنمية زراعية مستديمة، من شأنها تلبية احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل على حدٍ سواء من خلال ترويج تدابير التنمية الصالحة بيئياً والملائمة تقنياً والسليمة اقتصادياً والمقبولة اجتماعياً (44).

---

(42) أوليفير أسلين، مقال بعنوان (دعم السياسات والحوكمة)، متاح عبر الموقع الإلكتروني : www.fao.org ، تاريخ آخر زيارة : 28 / يوليو / 2020

(43) متاح عبر الإنترنت على: www.wikipedia.org

(44) علي ولد الشيخ، مقال بعنوان :أهم المنظمات الدولية الناشطة في مجال الأمن الغذائي، نشر بتاريخ:3/10/2004 تاريخ آخر زيارة 2020/7/26 متاح على الموقع الإلكتروني :www.aljazera.com

ثانياً: الصكوك الدولية الصادرة حمايةً للأمن الغذائي:

لقد أولى المجتمع الدولي إهتماماً بالغاً بقضية الأمن الغذائي، وذلك عبر إصدار مجموعة من الإعلانات والمعاهدات المتعلقة بالحق في الحصول على الغذاء الكافي في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومنها على سبيل الذكر لا الحصر المعاهدات والإعلانات الدولية :

1-المعاهدات الدولية :

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية:تنص المادة11 فقرة (1) على ..." حق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى"؛ كما تقر المادة 11 فقرة (2)..." لكل إنسان حق أساسي في التحرر من الجوع."...

-اتفاقية حقوق الطفل : تلزم المادة 24 فقرة (2) (ج) الدول الأطراف ـ" : مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، آخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره."

- البروتوكولات الإضافية الملحقة باتفاقيات جنيف، والمتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية. ينص البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية في مادته 54 (1) على حظر تجويع المدنيين الحرب كأسلوب من أساليب الحرب. كما تحظر المادة 54 (2) مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غني عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري . إذا كان القصد من ذلك منعها عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية مهما كان الباعث سواء كان بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم علي النزوح أم لأي باعث آخر. وتنص المادة14 من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية على قواعد مناظرة.

2- الإعلانات والمؤتمرات الدولية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) :ينص في مادته (25) :" لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته وخاصة على صعيد المأكل... "

-الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية :ينص في البند الأول منه :" لكل رجل وامرأة وطفل حق، غير قابل للتصرف، في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية والعقلية إنماءً كاملاً ويحافظ عليها ".

- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي (1996): " نحن رؤساء الدول والحكومات، أومن يمثلوننا، المجتمعين في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نؤكد من جديد حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع ". .

- إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة (1974) : ينص الإعلان في بنده السادس على أنه "لا يجوز حرمان النساء والأطفال، من بين السكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم في حالات

الطوارئ والمنازعات المسلحة أثناء أثناء الكفاح في سبيل السلم وتقرير المصير والتحرر القومي والاستقلال أو الذين يعيشون في أقاليم محتلة، من المأوي أو الغذاء أو المعونة الطبية أو غير ذلك من الحقوق الثابتة".

الفرع الثاني :الحماية القانونية للأمن الغذائي على المستوى الإقليمي(المغاربي)

لقد بذلت دول المغرب العربي مجهودات حثيثة لغرض التصدي لظاهرة العجز الغذائي، فقامت بإنشاء عدة منظمات وعقد العديد من المؤتمرات وتوقيع مجموعة الإتفاقيات التي تهدف لحماية الأمن الغذائي على المستوى المغاربي، إلا أنها جوبهت بجملة من التحديات التي أثرت سلباً على مشكلة الأمن الغذائي.

أولاً: دور اتحاد المغرب العربي في حماية الأمن الغذائي:عملت الدول الأعضاء بالإتحاد على القيام بعدة محاولات لسد الفجوة الغذائية، وفي سبيل ذلك وضعت بعض الآليات منها قيام مجلس رئاسة الاتحاد بإنشاء عدة لجان وزارية بموجب القرار الإتحادي الصادر بتاريخ 23 يناير/كانون الثاني 1990 كالآتي:(يكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي:- لجنة الأمن الغذائي. -لجنة الاقتصاد والمالية- لجنة البنية الأساسية.- لجنة الموارد البشرية.).

كما أنها قامت بإنشاء جهاز مصرفي لدعم وتنمية الاقتصاد بدول المغرب العربي تحت مسمى (المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية). (45)وبالتالي ستقتصر دراستنا على دور لجنة الأمن الغذائي والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في مجال حماية الأمن الغذائي المغاربي.

إسهامات لجنة الأمن الغذائي:هي أحد اللجان الوزارية الأربع المختصة بتطوير وتحسين كافة القطاعات ذات العلاقة بالأمن الغذائي التابعة لحكومات دول المغرب العربي وتتمثل في: قطاع الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الأراضي، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة، ومؤسسات الدعم الفلاحي(46)،وعن طريق اللجنة المغاربية المكلفة بالأمن الغذائي بدأت الدول المغاربية في بلورة رؤية مشتركة بعيدة المدى للأمن الغذائي تمتد حتى عام 2030، لتذليل العقبات المتراكمة، ومعالجة أسباب فشل المحاولات التي بذلت في السنوات الأخيرة لتعزيز الاستثمارات والتعاون في ما بينها في هذا المجال، لدفع عجلة التجارة البينية.

وتتلخص الإستراتيجيةالمشتركة للتصدي لمشكلة الأمن الغذائي في الآتي:(تأسيس بنك مغاربي لجينات البذور-تعزيز التجارة البينية للمنتجات الزراعية والصيد البحري -إعطاء دور أكبر للمنظمات المهنية-إنشاء صندوق طوارئ للأمن الغذائي-تشجيع استعمال التكنولوجيات الحديثة(47)).

2- إسهامات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في حماية الأمن الغذائي :ظهر اسم المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في المادة الأولى من الاتفاقية الموقعة بين دول الاتحاد بتاريخ 1991/03/10(48)، وقد تأسس بشكل رسمي في 21 ديسمبر 2015 مقره في العاصمة تونس بالجمهورية التونسية، حيث انطلق المصرف في تمويل جملة من

(45) مقال بعنوان: (اتحاد المغرب العربي : فكرة التأسيس، معاهدة إعلان الاتحاد ، أهدافه وأبرز مؤسساته)، امنشور بموقع الاتحاد http://www.alatehaad.org/?q=ar

(46) محمد محمود عبد الرحيم أحمد محمد جاد، بمقال بعنوان : "تطور الاتحاد الاقتصادي لدول المغرب العربي (الاتحاد المغاربي) حتي عام 2015"، المركز الديمقراطي العربي،نشر بتاريخ: 17 يوليو2015، متا ح عبر الوقع الإلكتروني:https://democraticac.de/ .

(47) عبد الرحيم أحمد محمد جاد، بمقال بعنوان : "تطور الاتحاد الاقتصادي لدول المغرب العربي (الاتحاد المغاربي) حتي عام 2015"، المركز الديمقراطي العربي،نشر بتاريخ: 17 يوليو2015، متا ح عبر الوقع الإلكتروني:https://democraticac.de/ .

(48) اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، الصادرة بمدينة راس لانوف (ليبيا)، 9-1991/3/10 .

العمليات الرامية الي تسريع وتيرة التبادل التجاري المغاربي(49)، وذلك للحد من تفاقم مشكلة الأمن الغذائي واضعاً نصب عينيه تحقيق جملة من الأهداف،كتشجيع انسياب رؤوس الأموال وتنمية الاستثمارات والمبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها(50).

وبالرغم من انطلاقته المتأخرة استطاع المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية أن يحقّق نتائج طيبة في ظرف وجيز،وحسب مديره العام نور الدين زكري منح المصرف قروضا قيمتها 56 مليون دولار منها 43 مليون دولار تمّ صرفها.ولا يموّل المصرف مشاريع عموميّة بل مشاريع مشتركة بين بلدين من المنطقة على الأقلّ وتتراوح التمويلات بين 400 ألف و10 ملايين دولار وما فوق.ويبلغ رأس مال المصرف 150 مليون دولار تمّ تحرير ثلاثة أرباعه وتشترك فيه كلّ دولة مغاربية بنسبة 25 بالمائة(51).

ونظراً لما تعانيه دولة موريتانيا من شدة الفقر والجوع فقد تم افتتاح أول فرع للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بمدينة نواكشوط(52)، وذلك يعتبر إسهاماً مباشراً في مواجهة مشكلة نقص الغذاء في هذا البلد .

ثانياً: الإنعكاسات القانونية لمشكلة الأمن الغذائي المغاربي :إن أبرز الآثار القانونية لمشكلة الأمن الغذائي ترجع لشيئين رئيسيين وهما (عيوب معاهدة إنشاء الإتحاد، وعيوب في الاتفاقيات المغاربية) .

- التسرع والحماس في التأسيس : من البديهي جداً أن تأتي هذه المعاهدة مشوبة بالقصور كونها جاءت أساساً كرد فعل على قيام الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بعد شهر واحد على قيامهاوكانت البداية في طنجة 1958، وبالتالي فهذا المشروع افتقر إلى دراسات علمية حقيقية حول جدوى اتحاد المغرب العربي يستند إليها صاحب القرار السياسي، وغلب التسرع والحماس على التريث و التحضير الجيد لهذا التكتل الإقليمي وذلك عكس ما يلاحظ على مسار تشكل الاتحاد الأوروبي وغيره، الذي مر بعدة محطات تحضيرية قبل أن يصل إلى الإندماج الكلي.

الإقتضاب والتعميم: يعاب على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي أنها جاءت بنوع من الإقتضاب والتعميم، فمن حيث الإقتضاب لم تقدم تفصيلات وتوضيحات مقنعة حول طبيعة عمل الاتحاد، والقواعد التي يسير عليها من حيث الإجتماعات الدورية والإستشنائية، وكذلك آليات عمله(53).أما من حيث التعميم فقد غلب على المعاهدة عدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته، مما أدى إلي عدم وضوح العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول إلي الأوضاع الجديدة (54).

---

(49) منشورات الموقع الرسمي (المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية)، متاح عبر الموقع الإلكتروني : https://www.bmice-maghreb.org.

(50) عيسات بوسلهام، بحث قانوني بعنوان (اتحاد المغرب العربي بين واقع الجمود وجهود التكامل)،نشر بتاريخ:أغسطس، 2018، متاح عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني : www.mohamah.net

(51) مقال بعنوان (نتائج طيبة للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية)، ليدرز العربية، منشور بتاريخ :2019/9/26، متاح عبر الموقع الإلكتروني:https://ar.leaders.com.

(52) إبراهيم طالب إبراهيم ، مقال إخباري بعنوان : المصرف المغاربي للاستثمار يبدأ نشاطه الخارجي من موريتانيا، منشور بموقع العين الإخبارية ، تاريخ النشر: السبت 3/11/2018 12:00، https://al-ain.com

(53) بوسلهام عيسات، اتحاد المغرب العربي بين الواقع وجهود التكامل، موقع العلوم القانونية، نشر بتاريخ: 2014/11/13متاح عبر الموقع الإلكتروني: http://www.marocdroit.com .

(54) أعجال محمد لمين لعجال، "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، مارس، مجلة المفكر، العدد (5)، 2010، ص25 .

وبالتالي تميزت معاهدة مراكش بعمومية أهدافها دون التطرق لمشكلة الأمن الغذائي بشكل مباشر، فالمعاهدة تميزت بالطغيان في السيادة والتواضع في الأهداف كما طغى العامل السياسي على الاقتصادي(55).

- خلو المعاهدة من النص على وجود جهاز إقتصادي متخصص ضمن الأجهزة المكونة لهيكل الاتحاد، ومثال ذلك ما هو موجود في الاتحاد الأوروبي حيث نجد البنك المركزي الأوروبي يدير الشؤون المالية والإقتصادية للاتحاد ليسهم في حلحلة إشكالية الأمن الغذائي.

-فالمعاهدة المنشئة للاتحاد المغاربي تتميز بطغيان الطابع السياسي في مقابل تهميش الدور الاقتصادي(56).

- الاتفاقيات الثنائية المنفردة بين دولتين من الاتحاد أو بين دولة من الاتحاد وأخرى من خارجه شكلت عائقا سياسيا كبيرا في وجه مشروع الوحدة المغاربية.

- انضمام بعض بلدان المغرب العربي إلى منظمة التجارة العالمية وما تفرضه من شروط تجارية محددة على أعضائها، وكذلك دخولها في إطار الشراكة الأورو- متوسطية، لذلك أصبح من الضروري على هذه البلدان تحديث وتحسيي الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد لمواكبة المتغيرات الدولية الحاصلة في أواخر القرن العشرين.

الخاتمة

أن الحق في الغذاء الكافي يرتبط ارتباطاً لا انفصام فيه بالكرامة المتأصلة في الإنسان، وهو حق لا غنى عنه للتمتّع بحقوق الإنسان الأخرى المكرسة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. ولا يمكن أيضاً فصل هذا الحق عن العدالة الاجتماعية، وهو يستلزم انتهاج السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي الموجهة نحو القضاء على الفقر وإعمال كافة حقوق الإنسان للجميع.

وبالرغم من أن المجتمع الدولي يؤكد مراراً على أهمية الاحترام الكامل للحق في الغذاء الكافي، لا تزال هناك أشخاص يعانون من الجوع المزمن، وهناك ملايين الأشخاص يعانون من المجاعة نتيجة للكوارث الطبيعية ولتزايد الصراعات الأهلية والحروب في بعض المناطق واستخدام الغذاء كسلاح سياسي، فإن مشاكل سوء التغذية ونقصها وغير ذلك من المشاكل ذات الصلة بالحق في الغذاء الكافي والحق في التحرر من الجوع تواجه في بعض أكثر البلدان تقدماً من الناحية الاقتصادية. وجذور مشكلة الجوع وسوء التغذية لا تكمن أساساً في الافتقار إلى الأغذية بل إنها تكمن في حرمان قطاعات كبيرة من السكان في العالم من سبيل الحصول على الغذاء وذلك لأسباب منها الفقر.

يلاحظ أن المعاهدة المنشئة للاتحاد المغاربي تحتاج إلى تحسين وتحديث النصوص القانونية للاتحاد فمنذ عام 1990 اتخذ الاتحاد الكثير من القرارات الاتحادية سواء في شكل اتفاقيات أو تعليمات وجاءت متنوعة وشاملة للكثير من القطاعات (الزراعة، التجارة، البريد والمواصلات، النقل....)، إلا أن الكثير منها لم يدخل حيز التنفيذ بل وأصبح متجاوزا بفعل المستجدات الاقتصادية والسياسية الحاصلة في العالم بفعل العولمة المتسارعة.

التوصيات :

1- العمل على تأسيس لجنة وطنية للأمن الغذائي موائمة للجنة الوزارية المغاربية، تتكون من جهات حكومية مختصة ومؤسسات أهلية وخبراء وأكاديميين وقانونيين واقتصاديين وزراعيين وغيرهم، وينبثق عنها عدة لجان تخصصية فرعية.

(55) بازغ عبد الصمد، معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي- مناقصها و نواقصها، المحور: السياسة والعلاقات الدولية نشر على موقع الحوار المتمدن-العدد: 3696، نشر بتاريخ : 12/ 4/ 2012 .

(56) بوسلهام عيسات، نفس المرجع السابق .- بازغ عبد الصمد، نفس المرجع السابق .

2- يتطلب من ليبيا إنشاء مصرف وطني لتخزين المواد الغذائية لاستخدامها في الظروف الطارئة، بحيث تكفي مدة ستة شهور على الأقل أسوة ببعض الدول.

3- الاهتمام وتطوير المعاهدوالكليات الزراعية تعني بالزراعة العضوية والبيئية والمائية والممارسات الصديقة للبيئة.

4- ضرورةإلغاء مبدأ الإجماع وإحلال محله مبدأ الأغلبية لإعطاء مسيرة الاتحاد نوعا من الدفع والسرعة اللازمين لمواكبة المتغيرات الدولية باتخاذ القرارات الناجعة التي من شأنها المساهمة في سد الفجوة الغذائية .

5- تشخيص الصعوبات التي تحول دون تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالأمن الغذائي وإقرار مبدأ التقييم والتحسين عند الاقتضاء؛ وذلك لملاءمتها مع المعطيات الجديدة الوطنية والإقليمية والدولية

6- إعادة النظر في نصوص معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي والاتفاقيات المبرمة بشأنه سواءً من حيث المصطلحات الواردة فيها بالضبط والتدقيق والابتعاد عن الإقتضاب والتعميم خصوصاً فيما يتعلق بقضايا الأمن الغذائي.

قائمة المراجع

- أولاً: الكتب والأبحاث العلمية
- أعجال محمد لمين لعجال، "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، مارس، مجلة المفكر، العدد (5)، 2010،
- بحث عن عجز السياسات الزراعية الليبية في تحقيق الأمن الغذائي (دراسة تحليله عن ليبيا للفترة (2015 - 1990
- تقرير وتوصيات عن ندوة العمل الافتراضية حول " تداعيات ازمة كورونا على الأمن الغذائي العربي، نظمتها جامعة الدول العربية ، بتاريخ 20 مايو 2020م .
- التنظيم الدستوري للأمن الغذائي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الرابع، السنة العاشرة، 2018م.
- ناديةأحمدعمراني، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي : بينالنظريةوالتطبيق، دارالثقافةوالنشروالتوزيع ، 2014،
- ثانياً: التشريعات:
- الأعلان الدستوري المؤقت الليبي الصادر 2011/8/3م
- ثالثاً: المواقع الإلكترونية
- إبراهيم طالب إبراهيم ، مقال إخباري بعنوان : المصرف المغاربي للاستثمار يبدأ نشاطه الخارجي من موريتانيا، منشور بموقع العين الإخبارية ، تاريخ النشر: السبت 3/11/2018 https://al-ain.com
- Wherewework ، برنامج الأغذية العالمي في ليبيا .
- أوليفير أسلين، مقال بعنوان (دعم السياسات والحوكمة)، متاح عبر الموقع الإلكتروني : www.fao.org
- بازغ عبد الصمد، معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي- مناقصها و نواقصها، المحور: السياسة والعلاقات الدولية نشر على موقع الحوار المتمدن-العدد: 3696، نشر بتاريخ : 12/ 4/ 2012 .
- بوسلهام عيسات، اتحاد المغرب العربي بين الواقع وجهود التكامل، موقع العلوم القانونية، نشر بتاريخ: 2014/11/13متاح عبر الموقع الإلكتروني :http://www.marocdroit.com .

- عبد الرحيم أحمد محمد جاد، بمقال بعنوان : "تطور الاتحاد الاقتصادي لدول المغرب العربي (الاتحاد المغاربي) حتي عام 2015"، المركز الديمقراطي العربي،نشر بتاريخ: 17 يوليو2015، متا ح عبر الوقع الإلكتروني: https://democraticac.de/ .
- علي ولد الشيخ، مقال بعنوان :أهم المنظمات الدولية الناشطة في مجال الأمن الغذائي، نشر بتاريخ: 2004/10/3 ،متاح على الموقع الإلكتروني : www.aljazera.com
- عيسات بوسلهام، بحث قانوني بعنوان (اتحاد المغرب العربي بين واقع الجمود وجهود التكامل)،نشر بتاريخ: أغسطس، 2018 ، متاح عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني : www.mohamah.net
- محمد محمود عبد الرحيم أحمد محمد جاد، بمقال بعنوان : "تطور الاتحاد الاقتصادي لدول المغرب العربي (الاتحاد المغاربي) حتي عام 2015"، المركز الديمقراطي العربي،نشر بتاريخ: 17 يوليو2015، متاح عبر الوقع الإلكتروني: https://democraticac.de/ .
- مقال بعنوان (نتائج طيبة للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية)، ليدرز العربية، منشور بتاريخ :2019/9/26، ا:https://ar.leaders.com.
- مقال بعنوان: (اتحاد المغرب العربي : فكرة التأسيس، معاهدة إعلان الاتحاد ، أهدافه وأبرز مؤسساته)، امنشور بموقع الاتحاد http://www.alatehaad.org/?q=ar
- منشورات الموقع الرسمي (المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية)، متاح عبر الموقع الإلكتروني : https://www.bmice-maghreb.org.
- www.ohchr.org
- رابعاً: الاتفاقيات الدولية :
- –العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية16ديسمبر 1966.
- –إلإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) .
- اتفاقية تأسيس اتحاد المغرب العربي في مدينة مراكش المغربية في 17 فبراير1989.
- اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، الصادرة بمدينة راس لانوف (ليبيا)، 9-1991/3/10
- الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية 1974.
- إتفاقية حقوق الطفل 1989.
- البروتوكولات الإضافية الملحقة باتفاقيات جنيف، والمتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية.
- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي 1996 .
- – إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة(1974).

جائحة فيروس كورونا(COVID19)وتأثيره على الأمن الغذائي في المجتمع الجزائر "دراسة سوسيولوجية تحليلية"

PandemicCoronavirus(COVID19)And its impact on food security in Algerian society. "An analytical sociological study"

د.نزيهة شاوش، جامعة محمد خيضر بسكرة /الجزائر

ملخص: اجتاح فيروس كورونا COVID19 العالم العربي كما وصل إلى المنطقة المغرب العربي، ونتشر فيها بكثرة من بينها الجزائر وغيرها من دول المغاربة، خلف العديد من الإصابات والوفيات من جهة، كما يتم تسجيل يوميا المصابين بفيروس كورونا المستجد بأعداد مرتفعة ومتزايدة بالجزائر، مما اثر على الأمن الغذائي في المجتمع الجزائري.

وبالتالي سوف يتيح لي التعرف على كيفية تأثير فيروس كورونا COVID19 على الأمن الغذائي بالجزائر وتسليط الضوء أيضا في كيفية إتباع الإرشادات التي تصدرها هيئة الصحة العالمية، مما تدفع بدولة الجزائرية وغيرها من دول المصابة لاتخاذ الإجراءات وتدابير صارمة لمواجهة تفشي فيروس كورونا.

مع الاهتمام بجانب الأمن الغذائي وتوفير بيئة صحية عالية الجودة حتى يتمكن الفرد من تلبية احتياجاته الضرورية وتوفير له مستلزمات الحياة بشكل صحي، مع وضع سياسات واضحة تتواءم مع البيئة الاجتماعية في كيفية إعداد وتوزيع الأغذية الآمنة والصحية بالشكل المناسب التي تلبي جميع احتياجات الفرد في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: فيروس، فيروس كورونا كوفيد 19، الأمن، الأمن الغذائي.

Abstract: The Corona virus, COVID19, has swept the Arab world He also reached the Maghreb region And spread in it a lot, including Algeria And other Moroccan countries Behind many injuries And deaths on the one hand Daily infected persons are also recorded With the emerging corona virus In high numbers And growing in Algeria, Which affected food security In Algerian society.

Thus, it will allow me to get to know how Corona COVID19 virus effects on food security in Algeria and highlight how to follow the directions issued by the World Health Organization, Which is paid in the Algerian state and other affected countries to take strict measures and measures to counter the outbreak of the Corona virus.

With attention to food security and provide a high-quality healthy environments that the individual can meet his necessary needs and provide for him the necessities of life in a healthy way, with the development of clear policies compatible with the social environment How to prepare and distribute safe and healthy foods appropriately that meets all the needs of the individual in Algerian society.

Key words: virus, Corona virus (COVID19) , security, food security

مقـــدمة:

قد عايش العالم ومجتمعنا العربي بما يسمى بجائحة فيروس كورونا، وهذه الأخيرة تعتبر نوع جديد من فيروسCOVID19 التي ظهرت في الصين في أواخر عام 2019، وهذا ما جعل العالم ينزف دما ويودع الآلاف يوميا من ضحايا فيروس كورونا، مما خلف أثر كبير على عدة قطاعات وسبب حالة من العجز لعدة مؤسسات حكومية وغير حكومية من جهة ومن جهة أخرى خلف حالة من الخوف والفوبيا لدى الأفراد في المجتمع الجزائري.

ولم تستطع لحد الآن الدولة الجزائرية وغيرها من دول العالم من السيطرة ومواجهة هذه الأزمة، فليس باستطاعتها التصدي لهذا الفيروس وحدها، فهو خارج سيطرتها، وإنما يجب على الأفراد اخذ الحيطة والحذر مما يتطلب منهم مزيد من الوعي والمسؤولية.

كما تعمل أيضا مؤسسات المجتمع المدني دور الإيجابي في الوقوف للتقليل من هذه الأزمة وتقديم يد مساعدات سواء مادية او معنوية للأفراد والقطاع الصحة، ورغم ذلك تبقى جائحة كورونا تحصد الأرواح يوميا، فنسأل الله العفو والعافية في رفع هذا الوباء، والسلامة للجميع، لأن هذا الفيروس سيحدث حالة ألا توازن في المستوى المعيشي لدى الفرد مما يسبب فيروس كورونا تأثير على القطاع الأمن الغذائي في المجتمع الجزائري.

ومن خلال هذه الدراسة تبيان،

1. الإشكالية الدراسة، 2. أهداف الدراسة، 3. الإطار المفاهيمي، 4. كيفية تحقيق الأمن الغذائي وأهم مبادئ السيادة الغذائية، 5. تطور إنتاج الغذاء في الجزائر، 6. عوامل المؤثرة في التنمية الزراعية وانعكاسه على تحقيق الأمن الغذائي،7. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 8. فيروس كورونا وتأثيره على القطاع الأمن الغذائي في الجزائر، 9. الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، 10. برنامج الأمن الغذائي وكيفية الوقاية من الأزمات والأمراض المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي.

1. إشكالية الدراسة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تدهورا في الأمن الغذائي، وذلك نتيجة أزمة فيروس كورونا، فانتقل الوباء برمته إلى الوطن العربي التي أصبحت بالنسبة له جائحة فيروس فيما زادت حالات الإصابة بفيروس كورونا في عدد من الدول المغاربة، وقد انتقل هذا الفيروس إلى مجتمعنا الجزائري في الآونة الأخيرة فهو يعتبر من أخطر الفيروسات التي عرفتها البشرية، مما سبب أزمة في الأمن الغذائي وأحدث تغيير جذري في المستويات الاجتماعية، وان هذه الجائحة ستكون أكثر تأثير في القطاع الغذائي مما يسبب في عدم استقرار في إنتاج الغذاء في المجتمع الجزائري.

وإن طرحي لجائحة فيروس كورونا التي تستهدف للتعرف على كيفية تأثيرها على الأمن الغذائي في المجتمع، وتسليط الضوء أيضا في كيفية إتباع التدابير الواجب اتخذها يوميا من عدوى فيروس كورونا التي تصدرها هيئات الصحة العمومية، مع الاهتمام بالقطاع الغذائي وتوفير أمن غذائي تسهم في سد احتياجات المستهلك من جهة، مع وضع برامج في كيفية تحقيق الأمن الغذائي على المستوى القومي والفردي في مجال الغذاء مع القضاء على الجوع، ووضع أيضا برامج الحماية الاجتماعية لتأمين الطبقات المعوزة والفقيرة بما يكفيهم من استهلاك الغذاء من جهة أخرى لكي تستطيع الصمود في مواجهة جائحة فيروس كورونا.

وفي ضوء ذلك يمكن طرح السؤال التالي: كيف يؤثر جائحة فيروس كورونا على الأمن الغذائي في المجتمع الجزائري؟ مما تحدث تغيرات ذات طبيعة سوسيواجتماعية في المجتمع الجزائري.

2.أهـــــداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على:

أهم مبادئ السيادة الغذائية والعوامل المؤثرة في التنمية الزراعية وانعكاسه على تحقيق الأمن الغذائي
حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم وانعكاسه على مدى تطور إنتاج الغذاء في الجزائر.
التعرف على جائحة فيروس كورونا وكيفية تأثيره على الأمن الغذائي في المجتمع الجزائري.
تحديد أهم الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.
تحديد إستراتيجية ووضع برامج إرشادية في كيفية تنمية وتطوير القطاع الغذائي وكيفية الوقاية من الأزمات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي من جهة ومن جهة أخرى كيف يتم تحقيق استقرار الإنتاج الغذائي في المجتمع الجزائري.

3. الإطار المفاهيمي:

1.3 تعريف فيروس: و تعني فيروس في اليونانية "ذيفان" او "سم" وهو عامل ممرض صغير لا يمكنه التكاثر إلا داخل خلايا كائن حي آخر، وبتالي الفيروسات صغيرة جدا لا يمكن مشاهدتها، بالمجهر الضوئي، كما تصيب الفيروسات جميع أنواع الكائنات الحية من الحيوانات والنباتات وصولا للإنسان، فالفيروسات موجودة تقريبا في كل النظم الايكولوجية على الأرض وتعتبر هذه الهياكل الدقيقة الفيروسات الكيان البيولوجي الأكثر وفرة في الطبيعة (معنى الفيروس، الموسوعة الحرة ويكيبيديا https://ar.Wikipedia.org/2020).

2.3 فيروس كورونا:فيروسات كورونا هي فئة كبيرة من الفيروسات موجودة على نطاق واسع في الطبيعة، وسميت بهذا الاسم نظرا لأنها تتخذ شكل التاج عند فحصها تحت المجهر الإلكتروني، ينتمي فيروس كورونا المستجد إلى رتبة الفيروسات العشية فصيلة الفيروسات التاجية، جنس الفيروسات التاجية، ومن المعروف حاليا أن حجم جينيوم فيروسات كورونا هي الأكبر بين فيروسات الحمض النووي الريبوزي، (RNA)،كما وجد أن فيروس كورونا يصيب الفقاريات فقط حتى الآن، ومن الممكن أن يسبب أمراضا في الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي والجهاز العصبي لدى الإنسان والحيوان.

- تعريف فيروس كورونا المستجد:فيروسات كورونا عبارة عن عائلة فيروسية كبيرة ومن المعروف أن الإصابة بها تتسبب في نزلات البرد العادية، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، وغيرها من الأمراض الخطيرة نسبيا، ويعد فيروس كورونا المستجد هو سلالة جديدة من الفيروسات التاجية التي لم تكتشف في البشر من قبل وقد تم اكتشاف فيروس كورونا المستجد 2019 بسبب حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي التي بدأت تظهر في ووهان عام 2019، وقد أطلقت منظمة الصحة العالمية في 12 يناير 2020 مؤقتا على هذا الفيروس اسمV nCo 2019 وفي 12 فبراير 2020 أطلقت عليه اللجنة

الدولية لتصنيف الفيروسات رسميا "SARS -noV-2" كما أكدت أن هذه الفيروس ينتمي لنفس الجنس الذي ينتمي إليه الفيروس المسبب لمرض السارس (اللجنة الوطنية الصينية للصحة، 2020).

كما تعرف أيضا فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالت عدوى الجهاز التنفسي مما تحدث حالات من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة السارس، ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض فيروس كورونا كوفيد - 19.

- تعريف مرض كوفيد – 19: ولم يكن هناك أي علم بوجود مرض كوفيد - 19 هو مرض معد يسببه فيروس كورونا المكتشف مؤخرا هذا الفيروس وهذا المرض المستجدين قبل اندلاع الفاشية في مدينة يوهان الصينية في كانون الأول /ديسمبر 2019 (دليل توعوي صحي شامل، 2020).

3.3 معنى الأمن: أمن من باب فهم وسلم، وهو من الأمن والأمان وأمنه فهو أمن، وأمنه غيره، من الأمن والأمان والأمن ضد الخوف، لقوله الله تعالى:(الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ) (سورة قريش، الآية 4).

وقوله تعالى:(وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ (1)وَطُورِ سِينِينَ (2)وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ) (سورة التين، الآية 3).

فالأمن هو الاطمئنان على توافر وسلامة مقومات الاجتماع البشري والعمران الإنساني، المادية والمعنوية من صحة البدن إلى بقاء الحياة إلى حاجيات الملبس والمسكن والأكل وصولا إلى الأمن الذي ينفي عن الحياة الإنسانية عوامل الخوف والروع والفزع، وجميع ذلك قد سلكته الرؤية الإسلامية وبتالي فلا ينتظم الدين إلى بتحقيق الأمن (محمد عمارة ، 2009، ص ص51- 52).

وعلى هذا يكون معنى الأمن من جانب غذائي، هو توفير احتياجات جميع سكان الدولة من السلع، والمواد الغذائية التي يحتاجه الناس ويشمل ذلك توفير مختلف أنواع الطعام والشراب في الوقت المناسب، مع عدم توقع وقوع نقص في الغذاء في المستقبل (محمد راكان الدغمي، 1987).

4.3 مفهوم الأمن الغذائي: تشير منظمة الأغذية والزراعية (الفاو) إلى أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات لفرض الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة (التقارير المعلوماتية، 2014).

- يعني مفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) " هو توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"، ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الارتقاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا، وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أثر انسجام مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية

(الأمن الغذائي في الدول العربية العربية،(2020) ص 117، www.amf.org.aed/pdf).

- توجد تعريفات متعددة للأمن الغذائي، ويعد مفهوما متعدد الأبعاد، وقد جاز التعريف الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما في العام 1996 قبول المنظمات الدولية، وهو الذي ينص على أنه:"يتحقق الأمن الغذائي عندما يمتلك جميع الناس، في كل الأوقات، إمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى الغذاء الكافي والأمن الصحي، والذي يعمل على تلبية احتياجاتهم الغذائية، وتفضيلاتهم الغذائية لحياة منفعة بالنشاط والصحة، ويشمل هذا التعريف مختلف أبعاد الأمن الغذائي على المستويين الكلي والجزئي.

- على المستوى الكلي، لدينا المفهوم الخاص بالعرض الإجمالي القومي للأمن الغذائي وكذلك لدينا على المستوى الجزئي مفهوم الأمن الغذائي الفردي، ويوجد الأول عندما تتوافر لدى الدولة إمدادات غذائية كافية لإطعام سكانها، سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الواردات الغذائية أو المعونة الغذائية أو مزيج من هذه الأنواع، ويوجد الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الأفراد في بلد ما على الفردي، لان الدولة قد تكون لديها إمدادات غذائية كافية على المستوى القومي.

غير أن هذه الإمدادات قد لا تكون متاحة لجميع الأفراد على سبيل المثال، يمكن أن تكون الإمدادات الغذائية التي في صوامع الحبوب على المستوى القومي موجودة في موقع مركزي، أو قد لا يكون لدى الأفراد المال لشراء الطعام، وقد ركز صناع السياسات المحليون في البلدان النامية في بعض الأحيان على الأمن الغذائي القومي، بشكل مفرط إلى جانب احتياطات الحبوب الإستراتيجية ولكنهم فشلوا في تحقيق الأمن الغذائي الفردي فقط لأسباب (جين هاريغان ، 2018، ص 23).

ومن خلال هذه التعاريف أستنتج، أن فيروس كورونا هي عبارة عن عائلة فيروسية كبيرة ومن المعروف أن الإصابة بها تتسبب في نزلات البرد، ويعد فيروس كورونا المستجد هو سلالة جديدة من الفيروسات التاجية وقد تم اكتشاف فيروس كورونا المستجد 2019 بسبب حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي التي بدأت تظهر في الصين في مدينة ووهان عام 2019، وتنتشر فيروس كورونا إلى البلدان العربية مما أثر على الأمن الغذائي في المجتمع الجزائري.

4. كيفية تحقيق الأمن الغذائي ومبادئ السيادة الغذائية:

1.4 تحقيق الأمن الغذائي: إن تحقيق الأمن الغذائي يكون بتوفير الغذاء إلى كافة أفراد المجتمع بمختلف فئاته وقدراته الشرائية بحيث يحصل الفرد في المجتمع المسلم، ولو كان هذا الفرد فقير على حاجته الأساسية من المواد الغذائية المتوافرة بسعر يناسب دخله، والغذاء الذي يتوافر في السوق يجب أن يكون من الإنتاج المحلي بحيث يتحقق الاكتفاء الذاتي للدولة الإسلامية بمختلف أقليتها ومقاطعاتها، وتتم ذلك من خلال:

- تشجيع إنتاج الغذاء: وهي من المكاسب التي يجنيها الإنسان في عمله لإنتاج الغذاء من الأرض،ضمن استغلال الأرض، وإحيائها لتحقيق هذه الغاية وليتم ذلك يجب تشجيع الإنتاج من خلال الزراعة واستصلاح الأراضي البور واستغلالها والعمل على إعطاء أراضي البور لمن يستغلها وتخصيص الموات للمراعي وتربية الماشية (محمد راكان الدغمي، مرجع سابق، ص ص 18-32).

2.4 مبادئ السيادة الغذائية: إن السيادة الغذائية تنطوي على علاقات اجتماعية جديدة خالية من القمع وعدم المساواة بين الرجال والنساء والشعوب والجماعات العرقية والطبقات الاجتماعية والاقتصادية والأجيال، وقد اعتمد منتدى "نيليني" في تعريفه على أهم مبادئ رئيسية مترابطة للسيادة الغذائية، تتمثل فيما يلي:

- التركيز على الغذاء من أجل الناس: وتضع السيادة الغذائية الحق في الغذاء الكافي والصحي والملائم ثقافيا لجميع الأفراد والشعوب المجتمعات، بمن فيهم الجوع، والخاضعون للاحتلال في مناطق النزاع والمهشمون، من سياسات الغذاء والزراعة.

- القيم الخاصة بمقدمي الغذاء: تعمل السيادة الغذائية إلى التقارب بين مقدمي الخدمات والمستهلكين في صميم عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل الغذاء، وترمي مقدمي الأغذية من إغراق الرديئة النوعية وغير الصحية والمعونات الغذائية غير الملائمة، والغذاء الملوث بالكائنات المعدلة وراثيا وترفض كلا من تدابير الحوكمة والاتفاقيات والممارسات التي تعتمد على التجارة الدولية غير المستدامة وغير العادلة وتعززها، والتي تعطي السلطة للشركات البعيدة خارج نطاق الدولة وغير الخاضعة للمساءلة.

- فرض الرقابة محليا: تفرض السيادة الغذائية الرقابة على الإقليم والأرض والرعي والمياه والبذور، والثروة الحيوانية ويمكنهم استخدامها ومشاركتها بطرائق مستدامة اجتماعيا وبيئيا تحافظ على التنوع البيولوجي، كما تذهب السيادة الغذائية إلى تعزيز التفاعل الايجابي بين مقدمي الغذاء في مختلف المناطق والأقاليم ومن القطاعات المختلفة التي تساعد على حل النزاعات الداخلية أو النزاعات بين السلطات المحلية والقومية، وترفض خصخصة الموارد الطبيعية من خلال القوانين والعقود التجارية ونظم حقوق الملكية الفكرية.

- بناء المعرفة والمهارات: تعتمد السيادة الغذائية على المهارات والمعارف المحلية لمقدمي الغذاء ومنظماتهم المحلية التي تحافظ على نظم إنتاج الغذاء المحلي، والحصاد وتعمل على إدارتهم و تنميتهم، كما تعمل على نظم تطوير نظم البحوث المناسبة لدعم ذلك وتمرير هذه الخبرة إلى أجيال المستقبل مثل تكنولوجيا الهندسة الوراثية.

- العمل مع الطبيعة: تستخدم السيادة الغذائية مساهمات الطبيعة في التنوع البيولوجي، والمدخلات المنخفضة الخارجية للإنتاج الزراعي البيئي والإنتاج الزراعي وأساليب الحصاد التي تعظم مساهمة النظم الايكولوجية وتحسن القدرة على

المرونة والتكيف لاسيما في مواجهة تغير المناخ، وبتالي فان مفهوم السيادة الغذائية لممارسة السلطة على حصولها على الغذاء (محمد السيد عبد السلام، 1990، ص 28).

يتحقق الأمن الغذائي عندما يمتلك جميع الأفراد، إمكانية الوصول إلى تحسين مستوى الاجتماعي والاقتصادي و إلى الغذاء الكافي والأمن الصحي، وبالتالي يتحقق الاكتفاء الذاتي ولتحقيق مبادئ السيادة الغذائية تبنت مبادئ مترابطة منها، القيم الخاصة بمقدمي الغذاء وفرض الرقابة محليا وأيضا بناء المعرفة والمهارات مع تطوير العمل مع الطبيعة وأخيرا التركيز على الغذاء من أجل الناس.

5.تطور إنتاج الغذاء في الجزائر:

دعم الغذاء كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2002- 2010

2002	00
2003	00
2004	00
2005	00
2006	00
2007	1.8
2008	1.5
2009	1.8
2010	غ.م

ملاحظة:بيانات تقديريه

غ.م= بيانات غير متاحة

✓ من خلال بيانات جدول يوضح ارتفاع إعانات الدعم الغذائي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2007-2008، حيث بلغت 1.8 في المائة من الناتج المحلي والإجمالي في الجزائر في 2009 وأكثر من 2 في المائة (جين هاريغان، مرجع سابق، ص 153).

1.5 تطور إنتاج الغذاء في المجتمع الجزائري:

الجزائر في ظل النمو في الإنتاج الكلي للغذاء منخفضا بوجه عام طوال السبعينات ثم بدا في التحسن في عقد الثمانينيات، وتحسن بصورة أفضل في السنوات الخمس الأخيرة، ففيما بين عامي 70 و1979، زاد الإنتاج الكلي للغذاء بنحو 3٪ فقط، ومن ثم انخفض ذلك للفرد بنحو 23٪ وفي عام 1988 بلغ الرقم القياسي للإنتاج الكلي للغذاء 152، وتحسن ذلك للفرد، وان ظل اقل مما كان عليه في فترة الأساس إذ بلغ 95، وفي عام 1993 تحسن الإنتاج الكلي للغذاء كثير، حيث بلغ الرقم القياسي196، بينما بلغ القياس لإنتاج الغذاء بالنسبة للفرد 99، أي انه خلال ثلاثة وعشرين عاما تضاعف إنتاج الغذاء تقريبا، ولكن تضاعف أيضا عدد السكان، ومن ثم ظل متوسط إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد على حاله دون أي تحسين.

6.عوامل المؤثرة في التنمية الزراعية وانعكاسه على تحقيق الأمن الغذائي:

1.6 العوامل لاستخدام الموارد:

- الآفات والأمراض: والمقصود بالآفات هنا الحشائش والأمراض والحشرات والنمل والقوارض وغيرها التي تؤدي إلى إضرار بالإنتاج الزراعي، ويقدر انه على المستوى العالمي تسبب الآفات خسائر في الحقل تبلغ نحو35٪، من الطاقة الإنتاجية الكامنة للمحاصيل الرئيسية، وان الجانب الأكبر من هذه الخسائر يقع في الدول النامية، وبالمثل فان مكافحة الأمراض والطفيليات التي تصيب الحيوانات المزرعة تمثل ركيزة مهمة لاستدامة الإنتاج الحيواني.

- التكنولوجيا والتعليم: فالتكنولوجيا هي الأداة الفعالة المتاحة للارتقاء بإنتاجية الموارد الطبيعية وأيضا للمحافظة على هذه الموارد وصيانة البيئة، وكذلك يلعب التعليم دورا بالغ الأهمية في إعداد الزراع للتعامل مع التكنولوجيا ومع الموارد الطبيعية والبيئية بطريقة عقلانية، والإنسان دون جدال هو العنصر الفاعل في كل تقدم أو تخلف، وفي تحقيق التنمية أو عدمها، وهكذا في إنشاء برامج البحوث وإرشاد وتعليم قوية أمر ضروري لاستمرار تطوير ونشر وتبني تكنولوجيات محسنة تعمل على استدامة التنمية الزراعية.

- الضغط السكاني: يترتب زيادة السكان والتي تمثل أساسا في الضغط على الموارد الطبيعية المستخدمة في الإنتاج الزراعي، أو من خلال الطلب على المنتجات الزراعية، وأيضا تأثير الضغط السكاني على مكونات البيئة الأخرى مثل التلوث وتآكل المورد الوراثي، ولاشك أن زيادة الضغط السكاني تمثل عاملا محددا للتنمية الزراعية ومن ثم تتطلب جهدا مضاعفا للتغلب عليها.

- عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية: هناك العديد من المحددات ذات الصلة المباشرة بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتمثل فيما يلي:

- الاستقرار السياسي: يؤثر الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى استدامتها، من خلال توفيره للظروف المناسبة للحكومة ومؤسساتها والزراع، أفرادا ومؤسسات للقيام بنشاطهم التنموي بصورة ايجابية، بينما يؤدي عدم الاستقرار السياسي غالبا إلى نتائج عكسية، ويبدوا هذا واضحا من تتبع معدلات نمو الإنتاج الزراعي في الأقطار النامية.

- حيازة الأرض الزراعية: تؤثر نظم حيازة الأرض الزراعية في أسلوب استثمارها ومن ثم صيانتها خصبة منتجة للأجيال القادمة، وربما إلى النقيض بتعريضها للتدهور أو التصحر أو نقص الخصوبة والقدرة الإنتاجية، ومن ثم فان نظم حيازة الأرض الزراعية قد تلعب دورا محددا لاستدامة أو تواصل التنمية الزراعية.

- المناخ الاقتصادي: إن مدى تحقيق أهداف التنمية الزراعية، وكما هو الحال بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام، يتوقف على المناخ الاقتصادي الذي تجري في إطاره عملية التنمية، وإذا أريد للتنمية أن تتحقق وبمعدلات متسارعة وبصورة متواصلة، وهو ما أصبح مطلوبا وبإلحاح، فان توفير مناخ اقتصادي مشجع يصبح ضرورة قصوى.

✓ - توافر مستلزمات الإنتاج: يشكل توفير مستلزمات الإنتاج وإتاحتها للمنتج الزراعي بسهولة، ويعد ركنا أساسيا في العملية الإنتاجية، سواء كانت هذه العملية إنتاجا نباتيا متمثلا في المحاصيل الحقلية أو إنتاجا حيوانيا متمثلا في اللحوم والبيض والأسماك،وعدم توافر هذه المستلزمات أو أي منها يمكن إن يشكل عاملا محددا للتنمية المتواصلة (محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 150- 153).

✓ وهناك عوامل تؤثر في التنمية الزراعية من بينها التكنولوجيا والتعليم والضغط السكاني بالإضافة إلى العديد من المحددات ذات الصلة المباشرة بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتمثل في: الاستقرار السياسي حيازة الأرض الزراعية المناخ الاقتصادي توافر مستلزمات الإنتاج وهذه العوامل تؤثر في التنمية الزراعية مما تنعكس على تحقيق الأمن الغذائي.

7.حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم:

بعد انخفاض مطول يبدو أن الجوع في العالم آخذ في الارتفاع مرة أخرى في عام 2016 ارتفع عدد الذين يعانون من قصور التغذية في العالم إلى ما يقدر بنحو 815 مليون شخص مقارنة بـ 777 مليون شخص في عام 2015 ، ولكنه لا يزال منخفضا مقارنة بـ 900 مليون شخص في عام 2000 ، وبالمثل في حين أنه من المتوقع أن يكون انتشار قصور التغذية قد ازداد إلى ما يقدر بـ 11 في المائة في عام 2016 ، فان هذا الرقم لا يزال أقل بكثير من المستوى الذي كان عليه قبل عقد من الزمن، ومع ذلك، فان الزيادة الأخيرة تثير قلقا بالغا وتشكل تحديا كبيرا أمام الالتزامات الدولية بإنهاء الجوع بحلول عام 2023.

✓ هذا التقرير تحليلا معمقا لكيفية تأثير النزعات على الأمن الغذائي وكيف يمكن لانعدام الأمن الغذائي نفسه أن يصبح سببا للنزاعات وفي السنوات العشر الماضية، ازداد عدد النزاعات العنيفة في العالم بشكل كبير، وأصاب المجتمعات الريفية بشكل حاد وبالتالي فان المزيد من النزعات يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي ويؤجج بؤر العنف ويخلق بؤرا جديدة، وقد تدهورت الحالة أيضا في بعض الأماكن السليمة، ولاسيما تلك المتضررة من التباطؤ الاقتصادي، وقد عانى عدد من البلدان التي تعتمد اعتمادا شديدا على صادرات السلع الأساسية من انخفاض حاد في عائدات الصادرات والإيرادات المالية في السنوات الأخيرة، مما أثر على توافر الأغذية بسبب انخفاض الإمكانيات المالية لحماية الأسر الفقيرة من ارتفاع أسعار الأغذية المحلية (حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2017).

ازداد في الآونة الأخيرة عدد النزاعات العنيفة في كل أنحاء العالم، و قد أصاب المجتمعات الريفية بشكل كبير مما يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وهذا بدوره يسبب حالة من الجوع وسوء التغذية بين الأفراد ويوفر بؤر العنف جديدة، وقد تدهورت أيضا المناطق السلمية المتضررة من التباطؤ الاقتصادي والتي انعكست بدورها على الأمن الغذائي.

8.فيروس كورونا وتأثيره على القطاع الأمن الغذائي في الجزائر:

شهد العالم العربي في الآونة الأخيرة أزمة جائحة كورونا، مما يؤثر فيروس كوفيد-19 على الأمن الغذائي في مجتمع الجزائري ويزيد من تدهور مستوى الصحي والاجتماعي والغذائي لدى الأفراد المجتمع، وان قطاع الأمن الغذائي وهو القطاع الذي تضطلع المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة ورصد العمل العربي المشترك فيه، سيكون من أكثر القطاعات تأثيرا بهذا الظرف العصيب الذي يمر به العالم حاليا، حيث رصدت المنظمة مجموعة من الآثار المحتملة لهذا الوضع على الأمن الغذائي العربي بمحاوره المختلفة التي يمكن أن نذكر منها:

- صعوبة الوصول إلى أسواق البيع بالجملة والتجزئة وأسواق مدخلات الإنتاج نتيجة لسياسات الإغلاق التي اتبعها الدول عربيا وعالميا والتي فرضتها ضرورة التعاطي مع الظاهرة.

- نقص العمالة نتيجة لتقييد الحركة والآثار السلبية التي سيرت بها ذلك النقص على المساحات المزروعة والإنتاج والحصاد للموسم الحالي والمواسم القادمة محليا وعالميا وخاصة إذا طال أمد الجائحة مما سيترتب عليه نقص في المعروض وارتفاع

بالطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار محليا وعالميا ويزداد اثر ذلك إذا ما تبنت الدول المصدرة لسياسات حمائيه إغلاقه وهو ما بدأت دلائله الأولى تلوح في لأوفق.

- انخفاض أسعار الطاقة وآثاره المحتملة على قدرة الدول العربية المنتجة للنفط على تأمين احتياجاتها الاستهلاكية بالكفاءة المطلوبة وخاصة إذا ما ارتفعت أسعار الغذاء إلى مستويات عالية.

- انخفاض المخزونات الإستراتيجية للدول وخاصة إذا ما طال أمد الجائحة نتيجة لسحب الزائد دون تعويض.

- حدوث تأثيرات سلبية الفقر بأبعاده المختلفة وزيادة أعداد الفقراء نتيجة للزيادة المتوقعة في أعداد العاطلين عن العمل وانخفاض دخول ذوي الدخل المحدود ممن يعتمدون في العيش على الدخل اليومي في الريف والحضر على حد سواء وهو ما سيترتب عليه انخفاض قدراتهم على تأمين احتياجاتهم من السلع الغذائية الرئيسية بالتالي تعرضهم لحالات سوء تغذية وانعدام الأمن الغذائي.

- وضع برامج للحماية الاجتماعية لتأمين حصول المواطنين وبشكل خاص الطبقات الهشة على الغذاء ولو تطلب ذلك إعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات أو تعليقها مؤقتا.

- ✓ - تنفيذ برامج إرشادية وتحسيسية من أجل مواجهة هدر الغذاء وتخفيض نسبة الفاقد من الغذاء
- ✓ (بيان حول، تداعيات أزمة كورونا ، 2020).

يعاني مجتمع الجزائري من أزمة فيروس كورونا، وانعكس تأثير كوفيد-19 على الأمن الغذائي مما يزيد من انخفاض في مستوى الاجتماعي، فالحكومة قدمت سلسلة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية لدعم الأسواق والأفراد لتلبية احتياجاتهم الضرورية وتحقيق الاكتفاء الذاتي للفرد، ولتحقيق ذلك، ينبغي على الحكومة الجزائرية أن تضع إستراتيجيتها لمواجهة تفشي كوفيد-19، كي تتخطى الأزمة التي تواجه المجتمع، إلا أن الوضعية الأمن الغذائي في الجزائر لا تختلف عن غيرها في الدول العالم الثالث فالمعطيات المتعلقة بالإنتاج الزراعي تشير إلى مواصلة استيراد المواد الغذائية وتسجل بدورها عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي لدى الأفراد في المجتمع.

9.الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية:

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة وممارسة حياتهم اليومية بكل نشاط والصحة.

وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في: توافر الأغذية وإمكانات الحصول عليها واستخدامها واستقرار الإمدادات منها، والبعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي ومن عمل لجنة الأمن الغذائي ومن عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي.

1.9 الحق في الحصول على غذاء كافي: أقرت الدول الأطراف في العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.."، يحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر مايفي بحاجاتهم من الغذاء (...) وبحقه في

تحسين متواصل لظروفه المعيشية،وقد أعطت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعريفا للحق في غذاء كاف على النحو التالي:

"يتحقق الحق في غذاء كاف عندما يتمكن كل رجل وامرأة وطفل، بمفردهم أو مع آخرين من الحصول المادي والاقتصادي في جميع الأوقات على غذاء كاف أو على وسائل شرائه، وأيضا الحق في الغذاء الكافي يقتضي (...) توافر الأغذية كما ونوعا بدرجة تكفي لتلبية الحاجات التغذية للأفراد على أن تكون خالية من المواد الضارة ومقبولة من الناحية الثقافية وإمكانية الحصول على تلك الأغذية بطرق مستدامة

لا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى (...) وتشمل إمكانية الحصول عليه الإمكانية الاقتصادية والمادية على السواء".

2.9 الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية: من الضروري فهم الأسباب الهيكلية والأساسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من أجل تحديد ووضع أولويات التدابير الأزمة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والحق في غذاء كاف لجميع الناس، وترد أدناه قائمة دلالية وغير شاملة للعوامل التي قد تساهم في الجوع وسوء التغذية والتي تم جمعها من مجموعة واسعة من المصادر، ومن بين الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية منها:

- الحوكمة: غياب هيكليات الحوكمة الملائمة لضمان الاستقرار المؤسسي والشفافية والمساءلة وحكم القانون وعدم التميز، ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات فاعلة ويدعم الحصول على الأغذية والوصول إلى مستويات معيشة أعلى.

- النزعات وغياب الأمن وهي عوامل تؤدي دورا رئيسيا في تعميق الجوع وانعدام الأمن الغذائي وفي الدول الهشة، تعمل النزاعات وعدم الاستقرار السياسي، وضعف المؤسسات على تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

- اتساق غير ملائم في مجال وضع السياسات وترتيب الأولويات في السياسيات، والخطط والبرامج، والتمويل لمواجهة الجوع، وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي، مع التركيز بصورة خاصة على السكان الأضعف والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

- خدمات حكومية غير ملائمة في المناطق الريفية، ومشاركة غير كافية من جانب ممثلي المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر على سبل المعيشة فيها.

- المسائل الاقتصادية وقضايا الإنتاج:

- الفقر وعدم إمكانية الوصول إلى الغذاء غالبا نتيجة ارتفاع البطالة والافتقار إلى العمل اللائق، وغياب نظم الحماية الاجتماعية، والتوزيع غير المتصل لموارد الإنتاجية كالأرض، والمياه، والائتمان، والمعرفة، والقدرة الشرائية غير كافية لدى العمال ذوي الأجور المنخفضة وفقراء الريف والحضر وانخفاض إنتاجية الموارد.

- نمو غير كاف في الإنتاج الزراعي، وعدم كفاية الاستثمارات الدولية والوطنية في القطاع الزراعي والبنية التحتية الريفية لاسيما بالنسبة لصغار منتجي الأغذية.

- عدم كفاية التركيز على الإنتاج الحيواني في النظم الزراعية، عدم وجود بنية تحتية ملائمة لتقليص خسائر ما بعد الحصاد وتوفير النفاذ إلى الأسواق، وغياب المساعدة الفنية الشاملة الموجهة إلى منتجي الأغذية.

- المسائل الديموغرافية والاجتماعية:

- التغيرات الديموغرافية: النمو السكاني والتوسع العمراني والهجرة من الريف إلى الحضر والعمالة الريفية وغياب الفرص لتنويع سبل المعيشة، وتزايد عدم التكافؤ بين فئات السكان داخل البلدان، والتهميش والتمييز ضد الفئات الضعيفة مثل السكان الأصلين والمشردين داخليا أو اللاجئين والاستبعاد الاجتماعي والثقافي الذي يتعرض له معظم ضحايا انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

✓ (بيان حول، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، 2017، ص ص 8-9).

من الملاحظ، أن هناك مجموعة من الأسباب التي تحدث في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مما يتطلب وضع أولويات والتدابير الأزمة لتعزيز الأمن الغذائي من خلال تعزيز مبدأ الحق في غذاء كاف

لجميع الأفراد، وترد عوامل تقف وراء انعدام الأمن الغذائي منها عوامل سياسية واقتصادية وديموغرافية واجتماعية التي قد تسهم في الجوع وسوء التغذية.

10. برنامج الأمن الغذائي وكيفية الوقاية من الأزمات والأمراض المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي:

1.10 الإستراتيجية في استخدام التقنيات والمدخلات الحديثة لتحقيق الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، وقد ازداد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام 2008، وتمثلت في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتقلص الواردات منها، مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية وتقنين تصدير السلع الغذائية وإلغاء الضرائب على الواردات وزيادة أجور العاملين، ومن جانب آخر فمن الممكن أن يتناول تنفيذ الإستراتيجية المذكورة تطوير استخدام التقنيات والمدخلات الحديثة، والتركيز على كفاءة ودعم وتطوير البحوث الزراعية، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار التركيبات المحصولية، وإتباع الأساليب الزراعية التي تساعد على حفظ رطوبة التربة، والاستفادة من الإنجازات الجديدة في ثورة التقنية الحيوية، آما من الممكن أن تشمل هذه الإستراتيجية إقامة مشاريع مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، وإنشاء معهد عربي للتقنية الحيوية وهندسة الجينات، وبنك للجينات، وإقامة مشروع لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية، وإنشاء شبكة إقليمية لربط هيئات ومؤسسات البحوث الزراعية العربية مع المؤسسات الإقليمية والدولية، وإعادة هيكلة مؤسسات الخدمات الزراعية (الأمن الغذائي في الدول العربية، 2020 ص199pdf/ www.amf.org.ae).

2.10 الوقاية من الآفات والأمراض المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والتغذية وعلاجها:

الاستهلاك غير المناسب والاستهلاك المفرط للأغذية الذي غالبا ما يصاحبه غياب المغذيات الدقيقة الأساسية يمكن أن يتسبب مشاكل خطيرة للصحة، بما في ذلك سوء التغذية والبدانة، وأيضا انخفاض مستويات التعليم والإلمام بالكتابة

والقراءة وتأثيره على سوء التغذية، بما في ذلك طريقة التغذية الضارة الممارسات السلوكية (الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، مرجع سابق، ص 10).

- الوقاية من الأمراض: إن إصابة أحد الأشخاص بفيروس كورونا المستجد في حد ذاته هو مصدر ضغط كبير، إضافة إلى ذلك، فإن الإصابة بالعدوى ستعطل أيضا نظامي العمل والحياة، وقد يعاني المريض من سلسلة من الضغوط، وقد تتكون لديه ردود فعل متباينة في مراحل مختلفة من العلاج،ويشعر الكثير من الناس في الحجر الصحي والذين يخرجون من المنزل بالاكتئاب والحزن واليأس، ويفقدون الاهتمام والمتعة تجاه كل شيء، وعدم قدرتهم على الشعور بالسعادة، ويشعرون كل يوم بالتعب الشديد، وتنخفض معنوياتهم، كما يجدون صعوبة في التركيز أو التفكير، فعندما يفكرون في وضع الوباء الحالي والحياة، فإنهم يشعرون بالألم والبكاء، وعندما يؤثر الوضع في بعض أعمالهم المهمة ومسائلهم الأسرية، فقد يشعرون بأن هذه هي نهاية العالم وقد يشير هذا إلى الإصابة بنوبة اكتئاب، ففي ظل الوضع الحالي المتوتر للوقاية من الوباء ومكافحته، فإن العدد يزداد من الإصابات فيجب الالتزام بالإجراءات الوقاية لتفادي تفشي فيروس كورونا (جمعية الصحة النفسية الصينية، 2020).

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي عامة والجزائر بوجه الخصوص، وعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة في الوطن العربي لمتحقق الزيادة في الإنتاج، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الأساسية، وبالتالي يجب تنفيذ الإستراتيجية التي تتركز في تطوير استخدام التقنيات الحديثة للزراعة مع التركيز على كفاءة ودعم البحوث الزراعية و الاهتمام أيضا بالتخطيط الزراعي، وكيفية الوقاية من الأزمة فيروس كورونا التي تأثر على الأمن الغذائي في المجتمع الجزائري.

النتائج و التوصيات:

النتائج الدراسة:

يتحقق الأمن الغذائي عندما تكون متاحة لجميع الأفراد بتساوي، ويتم من خلالها الحصول على أغذية كافية تلبي احتياجاهم الغذائية، وتحقق الاكتفاء الذاتي بين الأفراد مما ينعكس على تحقيق الأمن الغذائي في المجتمع الجزائري، وتتمثل النتائج المتوصل إليها، فيما يلي:

- ✓ وضع السياسات لمواجهة فيروس كورونا وترتيب الأولويات في الخطط والبرامج لمواجهة الجوع، وسوء التغذية، مع التركيز بصورة خاصة على الفئات الفقيرة والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بسبب حظر التجوال نتيجة تفشي فيروس كورونا.
- ✓ توافر الأغذية وإمكانات الحصول عليها واستخدامها واستقرار الإمدادات منها، ووضع برامج للحماية الاجتماعية لتأمين حصول المواطنين وبشكل خاص الطبقات الهشة على الغذاء، وإعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات أو تعليقها مؤقتا بسبب توقف حركة الطيران والسفر مما تجنب حدوث تفشي فيروس كورونا.

- ✓ تحسين خدمات الاجتماعية في المناطق الريفية، ومشاركة بين ممثلي المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستوى المعيشة في المناطق الريفية.
- ✓ المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي وهذا بدوره يعكس في تحقيق التنمية الزراعية وعلى استدامتها، من خلال توفيره للظروف المناسبة للحكومة ومؤسساتها والزراع، أفرادا ومؤسسات للقيام بنشاطهم التنموي بصورة ايجابية لزيادة نمو الإنتاج الزراعي.
- ✓ إنشاء برامج البحوث التعليمية لاستمرار تطوير وتبني تكنولوجيات محسنة تعمل على استدامة التنمية الزراعية، مما ينعكس على تحقيق الأمن الغذائي في المجتمع الجزائري.
- ✓ تشجيع الإنتاج من خلال الزراعة واستصلاح الأراضي البور واستغلالها والعمل على إعطاء أراضي البور لمن يستغلها لتحقيق الأمن الغذائي.

وفي الأخير أرجو أن أكون موفقة ولفت انتباه الجهات الحكومية للدولة الجزائرية في تطوير وتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحية مما ينعكس على تحقيق الأمن الغذائي في المجتمع الجزائري.

خاتمـــة:

كشفت جائحة فيروس كورونا عن هشاشة مختلف القطاعات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، وصولا إلى العالم العربي، وفي المجتمع الجزائري بالخصوص، على أن الجائحة سوف تحدث بدرجة أولى ضرر بالقطاعين الصحة والغذاء ربما يستمر الوباء أشهر او أكثر الله أعلى وأعلم، نسال الله رفع الوباء والشفاء من الأمراض.

ولقد دعا الرسول صلى الله عليه وسلم وقت الأوبئة، حيث قال:" اللهم إني أعوذ بك من البرص والجنون والجذام وسيئ الأسقام"، ويعد الأمن الغذائي هو ما يجب توفيره من تلبية احتياجات الأفراد من مواد لازمة من منتجات غذائية، مع إمكانية توفير هذه السلع بشكل دائم للفرد، والتي توافق هذه الأسعار وتلبي جميع شرائح المجتمع لكي يستطيع الفرد اقتناءها وتحقيق الاحتياجات الغذائية، فيجب أن تعمل الدولة الجزائرية بتوفير الغذاء الكافي مع وضع حد من سوء التغذية بين الأفراد، مما يجب عليها أيضا الانتباه مجددا لأهمية القطاع الأمن الغذائي ودعمه في تحقيق التنمية الاجتماعية وتحقيق الغذاء الكافي والأمن والصحة في المجتمع الجزائري.

التوصيات:

تستمر جائحة فيروس كورونا بث الخوف لدى الأفراد في كل قطر من أقطار العالم، فيما زادت حالات الإصابة بفيروس كورونا في عدد من الدول العربية، وصولا إلى الدول المغاربة من بينها الجزائر والذي نتج عنه عدد كبير من الإصابات وتسجيل يوميا حالات من الوفيات وأصبح الجميع يرفعون أيديهم للسماء والتضرع إلى الله تعالى ليرفع الوباء ويمنح الإنسان العافية في الصحة، نسال الله العفو والعافية للجميع.

وبالتالي يجدر تشديد الإجراءات التي تتخذها الجزائر لمواجهة تفشي جائحة فيروس كورونا، وقد بين النبي سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، في عدد من الأحاديث، مبادئ الحجر الصحي، وهذا ما ورد عن أسامة بن زيد عن النبي صل

الله عليه وسلم، قال :إِذَا سَمِعْتُمْ الطَّاعُونَ بِأَرْضٍ، فَلاَ تَدْخُلُوهَا، وَإِذَا وقَعَ بِأَرْضٍ، وَأَنْتُمْ فِيهَا، فَلاَ تَخْرُجُوا مِنْهَا متفقٌ عليهِ، وعن عائشة أم المؤمنين قالت: سألتُ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ عن الطاعونِ، فأخبَرَني رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: "أنَّه كان عَذابًا يَبعَثُه اللهُ على مَن يَشاءُ، فجَعَلَه رَحمةً للمُؤمِنينَ، فليس مِن رَجُلٍ يَقَعُ الطاعونُ فيَمكُثُ في بَيتِه صابِرًا مُحتَسِبًا يَعلَمُ أنَّه لا يُصيبُه إلَّا ما كَتَبَ اللهُ له إلَّا كان له مِثلُ أجْرِ الشَّهيدِ).

ومن خلال الأحاديث التي اخبرنا الرسول الله صل الله عليه وسلم في كيفية الوقاية من الطاعون، اتخذت ذلك الجزائر الإجراءات لمواجهة تفشي فيروس كورونا، من بينها غلق جميع مداخل العاصمة وتمديد الحجر الصحي المنزلي للولايات التي تفشى بها الفيروس، بالإضافة إلى إتباع الإرشادات والنصائح التي تقدمها منظمة الصحة العالمية حول فيروس كورونا، وقد وضعت اللجنة الوطنية الصينية للصحة مجموعة من الإرشادات تتمثل فيما يلي:

- ✓ تقليل الخروج من المنزل من خلال تنفيذ تدابير الوقاية الشخصية، وتجنب الذهاب إلى المناطق الموبوءة بفيروس كورونا المستجد.
- ✓ التقليل خلال فترة الوباء من زيارة الأصدقاء والأقارب والحفلات، والبقاء في المنزل قدر الإمكان، وأيضا الحد من التواجد في الأماكن العامة المزدحمة، وخاصة الأماكن ضعيفة التهوية مثل: الحمامات العامة، والينابيع الساخنة، ومقاهي الانترنت والمتاجر، ومواقف السيارات والمطارات وأرصفة الموانئ والمعارض وغيرها، مع وضع الكمامة خارج المنزل، بحيث يلزم وضع كمامة طبية أو كمامة من نوع 95NK95N / عند الذهاب إلى الأماكن العامة أو زيارة الطبيب أو ركوب المواصلات العامة.
- ✓ الحرص على نظافة اليدين بشكل دائم التقليل من لمس الأشياء في الأماكن العامة، وغسل اليدين بالماء والصابون أو مطهر اليدين، مع الإبقاء على الحفاظ على العادات الصحية السليمة، في فتح النوافذ الغرفة دائما والحرص على التهوية الجيدة (اللجنة الوطنية الصينية للصحة ومكتب الإدارة الوطنية للطب الصيني، 2020).
- ✓ تمكين الأسرة الجزائرية بالطرق وتزويدها بالأساليب المعرفية لإبقاء أبنائهم والتزامهم بالحجر المنزلي مع إقامة تباعد اجتماعي وفق موصفات المواطن الصالح وتربيتهم تربية حسنة وفق مبادئ إسلامية.
- ✓ عمل دراسة بكيفية الوقاية من فيروس كورونا من جهة ومن جهة أخرى وضع سياسات وبرامج واضحة تتواءم مع البيئة الاجتماعية، لتحقيق الأمن الغذائي في المجتمع الجزائري.
- ✓ تشجيع الباحثين على الولوج لمثل هذه مواضيع لإثرائها وصياغة عقل منتسب للدين الإسلامي يعطي إرشادات وتوجيهات دينية في كيفية الوقاية من الأوبئة والأمراض من بينها فيروس كورونا التي تؤثر على الأمن الغذائي.

✓ **أولا/ قائمة المصادر:**

✓ قرآن كريم:

1. سورة التين، الآية (3).
2. سورة قريش، الآية (4).

✓ ثانيا/ قائمة المراجع باللغة العربية:

3. جين هاريغان (2018)، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، تر: اشرف سليمان، عالم المعرفة/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
4. محمد السيد عبد السلام (1990)، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
5. محمد راكان الدغمي (1987)، في الإسلام الغذاء لكل فم، دار المعارف، القاهرة/ مصر.
6. محمد عمارة (2009)، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، ط1، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة/ مصر.

✓ ثالثا/ قائمة التقارير والبحوث العلمية:

7. بيان حول (2017)، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، لجنة الأمن الغذائي العالمي .
8. بيان حول(2020)، تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي وسبل مواجهتها ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم/ السودان .
9. بيان حول، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (2017)، بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي، منظمة الأغذية للأمم المتحدة / الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يونيسف.
10. التقارير المعلوماتية، الأمن الغذائي (2014)، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، العدد السابع مارس 2014، سلطنة عمان.
11. جمعية الصحة النفسية الصينية، تر: أمنية شكري(2020)، دليل وقاية الصحة النفسية من فيروس كورونا، ط1، بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، القاهرة.
12. دليل توعوي، فيروس كورونا المستجد (covid-19)، (2020) دليل توعوي صحي شامل/ 2020/3/5 ،ط1، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط .
13. اللجنة الوطنية الصينية للصحة ومكتب الإدارة الوطنية للطب الصيني(2020)، تر: إيمان سعيد وآخرون، ط1، الدليل الشامل لفيروس كورونا المستجد، بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، دار نشر تشينغداو، القاهرة.
14. الأمن الغذائي في الدول العربية العربية،المحورالفصل العاشر (2020) www.amf.org.ae./PDF

✓ رابعا/ قائمة مواقع انترنت:

15. تاريخ معنى الفيروس، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، 2020/07/30سا16:00 https://ar.wikipedia.org/ الاطلاع

إشكالية الأمن الغذائي بين القوانين الوطنية والتشريعات الدولية

The problem of food security between national laws and international legislation

أمال قاسيمي أستاذة محاضرة –أ– جامعة الجزائر3 الجزائر

رضوان بن صاري ، أستاذ محاضر–ب– جامعة المدية، الجزائر

ملخص:أخذت إشكالية الأمن الغذائي حيزا معتبرا من الاهتمام في معظم دول العالم، وذلك لكون الغذاء أساس حياة الفرد ويبقى السبيل الوحيد للجماعات لتحقيق الاستمرار والنجاة، والذي زادت أهميته بكثرة أثناء جائحة كورونا التي ضربت دول العالم دون استثناء، هذه الدول التي أعطت اهتماما أكثر لمشكل الغذاء أثناء هذه الجائحة لكون هذه الأزمة غير مقرونة بوقت محدد لانتهائها، وهو الأمر الذي يشكل خطرًا على مستقبل الأمن الغذائي العالمي القريب، وبالفعل حذر مديرو وكالتين تابعتين للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية من خطر حصول "نقص في المواد الغذائية" في السوق العالمية، بسبب الاضطرابات في التجارة الدولية وسلاسل الإمدادات الغذائية جراء تفشي فيروس كورونا.

ولكون أنه من الضروري على دول العالم ضمان مستويات مرضية من إنتاج الغذاء بحسن التصرف في الموارد والقدرات باعتماد سياسة زراعية وصناعية يتم ضبطها وفق قواعد وأساليب وقوانين تحافظ على الرأسمال الطبيعي وتعمل على استدامته والاستثمار في عوامل تجديده من اجل تلبية الطلب الحاضر والطلب الآجل على السواء، أي بتعظيم مستدام لحال الأمن الغذائي.

ومما سبق سيبحث فحوى المقال في الإشكال التالي: كيف تمت معالجة مشكلة الأمن الغذائي قانونيا من طرف الدولة الجزائرية ومن طرف دول العالم؟

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، القوانين المنظمة للغذاء، الغذاء، التشريعات الدولية الخاصة بالأمن الغذائي .

Abstract :The problem of food security has studed by the most countries of the world, because food is the basis of one's life and remains the only way for groups to achieve continuity and survival, which has become more important during the corona virus, which has spread in the world without exception. These countries that have given more attention to the food problem during this crisis because this is not accompanied by a definite time to end it, which represents a danger to the future of the near world food security, and actually the managers of two UN and World Trade Organization agencies warned against the danger of a "food shortage" in the world market. Because of the troubles in the international trade and food supply chains due to the spread of Corona virus.

It is importent that the world's countries ensure satisfactory levels of food production by behaving well on resources and capacities by adopting an agricultural and industrial policy that is controlled by rules, methods and laws that preserve and sustain natural capital and invest in factors To renew it to meet both current and long-term demand, a sustainable increase in food security.

The content of the article will be discussed in the following formats: How has the problem of food security been legally addressed by the Algerian State and by the world's Nations?.

Key words: Food security, food regulation, food, international food security legislation

مقدمة

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تواجه العالم بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص , وهذا نظرا لتأثيرها المباشر على الأوضاع السياسية والاقتصادية ، وما يرتبط بها من قرارات تنموية تتزايد كلما تصاعدت أزمة الغذاء في العالم , خاصة وأن الدول العربية أصبحت مرتبطة أكثر من ذي قبل ببعض الدول التي تعتمد على الزراعة وتسويق المنتوجات الغذائية كمصدر للدخل القومي كبعض الدول الأوروبية و بعض دول أمريكا اللاتينة , هذا الارتباط سببه السياسة المنتهجة من طرف الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص و تحولها من دول منتجة إلى مستهلكة خاصة ما تعلق بالإنتاج الزراعي , والصناعات الغذائية .

وأصبح من الضروري أن تقوم الدول بتنظيم فضاء الغذاء حتى تضمن تحقيق الأمن الغذائي للفرد، وهذا سواء دوليا أو وطنيا، وهو الإشكال الذي سنحاول في هذه الورقة البحثية مناقشته وتحليله أي تناول أهم المقتطفات التي جاءت بها الإعلانات والقرارات المتعلقة بحق الغذاء، والتطرق كذلك لأهم الآليات والأدوات القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لضمان الأمن الغذائي، وللإجابة على هذا الإشكال رأينا انه من الضروري تناول ماهية الأمن الغذائي والمصطلحات المشابهة ، مع ذكر أهم الأسباب الرئيسية للازمة الغذائية لنعرج في الأخير على السياق التاريخي والقانوني للأمن الغذائي، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي ، والذي سيمكننا من سرد كل المعلومات ذات العلاقة بالأحكام والقوانين المتعلقة بالأمن الغذائي.

تهدف هذه الورقة البحثية للإحاطة النظرية بموضوع التناول القانوني لمشكلة الأمن الغذائي في الجزائر وفي العالم، والتطرق إلى مختلف التشريعات الدولية والوطنية المنظمة لهذا الإشكال، ومعرفة الأطر المناسبة لتفعيل استراتيجيات القضاء على الجوع الغذائي، بالاستفادة من التجارب العالمية، في وضع تصور حول الأمن الغذائي المستقبلي في الجزائر.

1. ماهية الأمن الغذائي والمصطلحات المشابهة : وللإحاطة بالموضوع لابد في البداية التطرق للمفاهيم التي لها علاقة بالموضوع.

1.1. مفهوم الأمن الغذائي :

لقد كان أول اهتمام رسمي بمفهوم الامن الغذائي من قبل لجنة الامن الغذائي العالمي سنة 1974 وذلك بعد الازمة العالمية لسنة 1970، حيث عرفت الامن الغذائي بانه "القدرة على توفير الامداد الكافي من الغذاء".xxix

يمكن أن نعرف الأمن الغذائي كمصطلح هو توفر الغذاء للفرد دون نقص مع شعور الفرد بالأمان اتجاه وفرة الغذاء مستقبلا دون حدوث انقطاع xxx, هذا التعريف البسيط قد يحمل في طياته عدة مفاهيم والتفاسير حيث أن قدرة الدولة على توفير الغذاء للفرد بشكل دائم يربي إحساس الأمان لدى الفرد اتجاه دولته، و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه شعبها بتوفير أدنى متطلبات الحياة وهو الغذاء أو الأكل , النقطة الثانية هي وجود عدة أسباب قد تؤثر على مستوى الأمان لدى الفرد فيما يتعلق بالغذاء ومن أهمها أزمة الجفاف أو النزاعات المسلحة التي قد تنشأ بين الدول لسبب من الأسباب كما هو الحال في سوريا و ليبيا واليمن ...أما النقطة الثالثة فهي أن الأمن الغذائي ينقسم إلى مطلق و نسبي أما المطلق فهو قدرة الدولة على توفير الغذاء للفرد عن طريق سياستها المنتهجة في تحقيق الاكتفاء

الذاتي داخليا وبالتالي عدم الاعتماد على أي مصدر آخر من أجل توفير الغذاء , أما النسبي فزيادة على الإنتاج المحلي فإن الدولة تبحث عن مصادر أخرى لإشباع حاجيات الفرد من الغذاء كاللجوء إلى الاستيراد والمبادلات التجارية.

ومن جهته قدم مينفييه MINVIELLE هو الأخر تعريفا للأمن الغذائي على انه " القدرة على امتلاك باستمرار غذاء كافي للتمتع بأحسن صحة والعيش في حياة فعالة، وعليه فقد أضاف الكاتب من خلال هذا التعريف عنصرا مهما ألا وهو نوعية الغذاء، حيث لا يرتبط الأمن الغذائي فقط بتوفير الغذاء مهما كان نوعه، وإنما يجب أن يجعل الغذاء الفرد بعيدا عن الأمراض بعيدا عن الخمول.xxxi

ومن التعاريف التي يمكن إيرادها كذلك، التعريف الذي قدمته منظمة اليونسيف "الأمن الغذائي هو القدرة المادية والمالية للأسر على ضمان توفير غذاء واحد كافي لكل أفرادها ويسمح لهم بالحصول على الطاقة القصوى البدنية والفكرية لإعادة الإنتاج والإنتاج.xxxii

ويعني الأمن الغذائي على المستوى العالمي توافر المواد الغذائية اللازمة لتغذية سكان العالم بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية لنمو الإنسان وبقائه في حالة صحية جيدة، وهو يعني على المستوى الإقليمي أو الوطني مقدرة البلدان أو البلد على تامين المواد الغذائية الضرورية لسكانها.xxxiii

وبالتالي يتضح أن الأمن الغذائي لا يعني فقط توفير الغذاء بل أوسع من ذلك إذ يشمل أبعادا مختلفة من التوافر والحصول عليها واستخدامها واستقرار توفرها.

2.1. مفهوم الاكتفاء الذاتي:

ومن خلال اطلاعنا على موضوع الأمن الغذائي لاحظنا بعض المصطلحات المتداخلة وبالتالي لابد من التطرق لها من أجل إزالة اللبس ومن بين هذه المصطلحات الاكتفاء الذاتي الغذائي حيث يعرف بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كلّ احتياجاته الغذائية محلّيا، كما يمكن تعريفه على أنه: "كفاءة بلد ما في مدى مساعدته وبشكل مستقل للتوفير الاحتياجات الغذائية لسكانه. بحيث يمكن تقدير هذه الكفاءة من خلال تحديد مؤشر الاكتفاء الذاتي الغذائي، والذي يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار سواءً عينة من المحاصيل المستهلكة من طرف الأسر، أو كل الأغذية الظاهرة في كشف الوفورات الغذائية، بما فيها تلك الموجهة إلى السوق الخارجية،xxxiv وعليه فإن الاكتفاء الذاتي الغذائي هو مفهوم كمي يمكن قياسه عن طريق المعدل التالي:

$$\text{الاكتفاء الذاتي الغذائي} = \frac{\text{الانتاج الغذائي}}{\text{الوفرة الغذائية}} \times 100 \quad .\text{xxxv}$$

هذا التعريف للاكتفاء الذاتي الغذائي يعتبر من بين التعريفات التي لاقت النقد من طرف الباحثين الاقتصاديين حيث أن المجتمع الدولي في ظل التطور التكنولوجي والعولمة أصبح من الضروري وجود علاقات تربط الدول ببعضها البعض سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي، وعليه ففكرة تحقيق الاكتفاء الذاتي لا تجد محلا من الإعراب في وقتنا الحالي حتى ولو استغنت الدولة عن استيراد أهم الصناعات الغذائية المرتبطة بالقمح أو الحبوب إلا أن هناك بعض

الصناعات الغذائية التي تعتبر من الكماليات إلا أن الدول بشكل عام تقوم باستيراد هذه السلع في إطار التبادل التجاري بين الدول .xxxvi

أما المصطلح الآخر فهو أمان الغذاء حيث ظهر هذا الأخير في منتصف الثمانينات عندما انتشرت المبيدات الزراعية والمخصبات الكيماوية والصناعية المستعملة في الزراعة وبالتالي تزايد التخوف من انتشار بعض الأمراض المسرطنة التي لها علاقة وثيقة بالأغذية المنتجة بهذا النوع من المخصبات الكيماوية وعليه أصبحت الدول تبحث زيادة عن التوفير الغذاء شرط صحة أو أمان الغذاء حيث تم تجاوز مرحلة البحث عن الكمية إلى مرحلة النوعية وانتشر مصطلح الزراعة العضوية التي تعرف على أنّها نظام إنتاجي يتحاشى - أو يستبعد إلى حدّ كبير- المخصّبات المركبة صناعيا والمبيدات الحشرية ومنظمات النموّ وإضافات العلف الحيواني. وتعتمد نظم الزراعة العضوية إلى أقصى حدّ ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلّفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلّفات العضوية للمزرعة والأساليب البيولوجية للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى.

كما أن للأمن الغذائي مجموعة من الأبعاد أهمها:xxxvii

- البعد الاقتصادي: ويتضمن جانبا تنموياً يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السائد داخل الدولة على التنمية الاقتصادية، حيث توجد علاقةٌ طرديةٌ بين الغذاء الجيد وعملية التنمية الاقتصادية، فدون مشكلة غذائية، من شأنه أن يسهم ذلك في الاستقرار الداخلي الذي يكفل بدوره زيادةً في معدلات التنمية الاقتصادية، كما يتضمن هذا البعد جانباً زراعياً يتمثل في السياسة الزراعية المطبقة بتحديد المساحة المزروعة والمساحة المحصولية، واستخدام الماكينات والتقنيات الحديثة وتطبيق برامج الإرشاد وأثر ذلك كله على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي.
- البعد الاجتماعي والسياسي: ويتمثل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كأحد الحقوق، لأن عدم توفير مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع وعدم العدالة في توزيعه بين أفراده، من شأنه أن يسهم في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة. وتبرز أهمية توفير الغذاء أيضا في استقرار النظام السياسي، حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية، قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، الأمر الذي يعني تهديد الأمن الداخلي للدولة.إضافةً إلى استخدام الغذاء كسلاحٍ للضغط السياسي من قبل الدول المتقدمة التي تمتلك فوائض غذائية على الدول الفقيرة
- البعد ألظرفي: ويتمثل هذا البعد في أن الأمن الغذائي يختلف في الحاضر عنه في الماضي كماً ونوعاً، نظرا للتطورات المتلاحقة للحاجات الإنسانية في مجال الغذاء، لذا لا بد وأن يكون مفهوم الأمن الغذائي مفهوما حركياً يتكيف وفق جميع الظروف، ويختلف باختلاف الحالة الاقتصادية للدولة.

2. الأسباب الرئيسية للأزمة الغذائية

من بين الأسباب التي نرى أن لها ارتباط مباشر بالأمن الغذائي هو عدم الاستقرار السياسي حيث أن الأوضاع السياسية السائدة في أي بلد يكون لها تأثير مباشر على الاقتصاد، حيث أن أزمة الغذاء التي عرفها العالم في 2008 كان سببها تدهور الأوضاع السياسية في بعض البلدان، نذكر منها بنغلاديش والكاميرون وساحل العاج ومصر وأثيوبيا والهند وإندونيسيا والأردن والمغرب والسنغال، والملاحظ أن معظم هذه البلدان تعتمد على الزراعة كمورد غذائي وعليه فقد أدى عدم الاستقرار الاقتصادي إلى تدهور الأوضاع المعيشية في هذه البلدان، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية كما صاحب هذه الأوضاع ارتفاع غير مسبوق في أسعار الغاز والبترول الذي يستعمل غالبا في النشاطات الزراعية وتصنيع الأسمدة الكيماوية ،كما أن الحصّة الكبيرة من الزراعات أصبحت مخصصة لإنتاج الوقود الحيويّ بدل الإنتاج الغذائي , وما كادت بوادر الأزمة تنفرج حتى ظهر ما يسمى بثورات الربيع العربي التي زادت في تعميق أزمة الغذاء في البلدان العربية، ونكاد نجزم أنه من بين أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الثورات هو نقص الغذاء وتدهور المستوى المعيشي على الرغم من أنها سجلت معدلات نمو اقتصادية سليمة، لكنها لم تؤمّن النمو الشامل المساند للفقراء, ويعد الحد من الفقر وتأمين الدخل من المتطلبات الرئيسة لتحقيق الأمن الغذائي. ولم يُترجم النمو الاقتصادي السريع في العالم العربي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى تخفيض أعداد الفقراء لثلاثة أسباب: الارتفاع المستمر في مستوى البطالة , وكذا خلق فرص العمل يحدث إلى حد كبير في القطاع غير الرسمي ذي الأجور المنخفضة، وليس في القطاع الرسمي ذي الأجور المرتفعة؛ كما أن العمل ضمن القطاع الحكومي الرسمي عرف تخفيضا في الأجور الحقيقية ؛ وبالتالي لم يكن النمو مؤازرا للفقراء ولا شاملا.

بالإضافة إلى ذلك، تركز جزء كبير من النمو حول الخدمات النفطية والحكومية، مع القليل من التحول الهيكلي لاقتصادات المنطقة نحو التصنيع والخدمات غير الحكومية الموجهة نحو التصدير . xxxviii

3. السياق التاريخي والقانوني للأمن الغذائي

لقد كان الحق في الغذاء موضع أول دراسة أجرتها الأمم المتحدة بخصوص أحد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, حيث توالت الدراسات التي تقرر الحق في الغذاء باعتباره من حقوق الإنسان , ولقد كانت نقطة التحول عندما طلب مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تحديد المضمون القانوني للحق في الغذاء, وبعدها قام المجلس التنفيذي للأمم المتحدة بإنشاء فريق العمل رفيع المستوى مكلف بأزمة الأمن الغذائي العالمية في نيسان/أبريل 2008. ويترأس الأمين العام الفريق المكون من 23 عضوا رئيسيا من منظومة الأمم المتحدة. ويهدف الفريق أساسا إلى تعزيز الاستجابة الشاملة والموحدة من المجتمع الدولي للتحدي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية العالمي. كما دشن الأمين العام للأمم المتحدة تحدي القضاء على الجوع في عام 2012 خلال مؤتمر ريو + 20 العالمي بشأن التنمية المستدامة. ودُشن التحدي الرامي إلى القضاء التام على الجوع ليكون مصدر إلهام لحركة عالمية لعالم خال من الجوع خلال جيل واحد. ومن بعض النقاط التي يدعو إليها : xxxix

- الحصول على نسبة 100% بما يكفي من الغذاء على مدار السنة

- إستدامة جميع النظم الغذائية.
- زيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة والدخل بنسبة 100٪ .
- القضاء على إهدار المواد الغذائية.

ومن أهم المقتطفات التي جاءت بها الإعلانات والقرارات المتعلقة بحق الغذاءxl

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 : (لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته وخاصة على صعيد المأكل ..." (المادة 25)

2- إعلان حقوق الطفل 1959 : ينص الإعلان في المبدأين 4 و8 على ما يلي "للطفل حق في قدر كاف من الغذاء والمأوى واللهو والخدمات الطبية... ويجب أن يكون الطفل، في جميع الظروف، بين أوائل المتمتعين بالحماية والإغاثة

3- الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية 1974 : ("لكل رجل وامرأة وطفل حق، غير قابل للتصرف، في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية والعقلية إنماء كاملا ويحافظ عليها،...". (البند 1

4- إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة 1974 : ينص الإعلان على أنه "لا يجوز حرمان النساء والأطفال، من بين السكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة أثناء الكفاح في سبيل السلم وتقرير المصير والتحرر القومي والاستقلال أو الذين يعيشون في أقاليم محتلة، من المأوي أو الغذاء أو المعونة الطبية أو غير ذلك من الحقوق الثابتة، ..." (البند 6).

5- مؤتمر العالمة العالمي 1976 : يشير برنامج العمل الصادر عن مؤتمر العمالة العالمي إلى أن "الحاجات الأساسية، وفقاً لمفهومها في برنامج العمل الحالي، تتضمن عنصرين؛ فهي تتضمن أولاً الحد الأدنى مما تتطلبه الأسرة للاستهلاك الشخصي ألا وهو الطعام الكافي... وهي تتضمن ثانياً... مياه الشرب المأمونة."...

6- برنامج الأغذية العالمي 1977: جاء في البيان الرابع لبرنامج الأغذية العالمي أن الغذاء من العوامل المساعدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً بالنسبة لأشد الفئات ضعفاً وفقراً؛ ويركز البيان بصفة خاصة على البرامج الخاصة بأشد البلدان فقراً، ويشير إلى ضرورة تلبية حاجات الطوارئ من الأغذية وتدعيم الأمن الغذاء العالمي وفقاً لما وضعته الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة

7- إعلان المبادئ الصادر عن المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية 1979 : ورد في المادة 1 فقرة 7 من الإعلان أن المجتمعين "يؤمنون بأن الفقر والجوع وسوء التغذية تؤدي إلى تعطيل جهود التنمية الوطنية، وتؤثر تأثيراً سلبياً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي العالمي، وأن استئصالها يمثل الهدف الأول للتنمية العالمية... ". كما تضمنت المادة 1 الفقرة 14 التأكيد على أن المؤتمر يعترف بمسؤولية منظومة الأمم المتحدة عن وضع إستراتيجية

تنمية دولية جديدة، وبأن منظمة الأغذية والزراعة ملتزمة، بموجب دستورها، التزاماً صريحاً بتبيان وتفصيل كل ما يتعلق بالأغذية في هذه الإستراتيجية الجديدة

8- لجنة الدستور الغذائي المنبثقة عن مدونة أخلاقيات التجارة الدولية 1979 : أقرت لجنة الدستور الغذائي بأن توافر الغذاء الذي يتسم بالكفاية والأمن والسلامة والصحة يعتبر عنصراً حيوياً لتحقيق المستويات المعيشية المقبولة، وأن حق الفرد وأسرته في هذا الغذاء منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وتؤكد المادة 2 الفقرة 1 من المدونة على "أن هذه المدونة تنطبق على جميع الأغذية التي تشملها التجارة الدولية"، وتمضي الفقرة 2 من نفس المادة موضحة: "إن هذه المدونة ترسي معايير السلوك الأخلاقي الذي يجب أن يلتزم به جميع المعنيين بالتجارة الدولية في الأغذية

9- الإعلان العالمي للتغذية الصادر عن المؤتمر الدولي للتغذية 1992 : أشار الإعلان إلى دور التعاون الدولي في إعمال الحق في الغذاء حيث ورد فيه: "إننا إذ نأخذ في اعتبارنا الحق في مستوى معيشة كاف، بما في ذلك الغذاء، الذي ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نتعهد بالعمل متضامنين حتى نكفل تحقيق غاية التحرر من الجوع, وهكذا واستناداً إلى ما أصدره المجتمع الدولي من تأكيدات كثيرة على حق الغذاء، قد يحاجي البعض بأن الحق في الغذاء أصبح جزءاً من القانون الدولي العرفي.

10- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي 1996 : (نحن رؤساء الدول والحكومات، أو من يمثلوننا، المجتمعين في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نؤكد من جديد حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع"

11- خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 : من بين أهداف خطة العمل "توضيح مضمون الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع، كما نص عليهما في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصكوك الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، وإيلاء عناية خاصة لتنفيذ هذا الحق وإعماله بصورة كاملة ومطردة بوصفه وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي للجميع" (الهدف رقم 7-4.)

ويمكن القول أن مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام، التي اعتمدتها القمة العالمية للأمن الغذائي في روما في نوفمبر 2009 ،أرست دعامة إستراتيجية قوية للعمل المنسق من جانب جميع أصحاب المصلحة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية حيث تتبنى النهج المزدوج المسار تجاه محاربة الجوع وهذه المبادئ هي :[xli]

المبدأ 1 : الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية، والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشراكات جيدة التصميم ومستندة إلى النتائج .

المبدأ 2 : تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة، وتشجيع توزيع الموارد على نحو أفضل، وتلافي الازدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات

المبدأ 3 : بذل قصارى الجهد لإتباع نهج مزدوج المسار وشامل للأمن الغذائي يتألف مما يلي:

- إجراءات مباشرة للمكافحة الفورية للجوع في صفوف الفئات السكانية الأضعف
- برامج متوسطة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة المستدامة، والأمن الغذائي، والتغذية، وبرامج التنمية الريفية لاستئصال الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بما في ذلك الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف.

المبدأ 4 : ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دورا قويا من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف ، وقدرتها على الاستجابة والتنسيق، وفعاليتها.

المبدأ 5 : ضمان التزام جميع الشركاء التزاما كبيرا ومستداما بالاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية ، مع توفير الموارد اللازمة في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة، والموجهة للخطط والبرامج المتعددة السنوات.

و يتم حاليا الاعتماد على المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي حيث يقيس هذا المؤشر الأمن الغذائي على مستوى العالم ويستند في ذلك إلى الأبعاد الرئيسية التالية :

توافر الغذاء, Availability القدرة على تحمل تكاليف الغذاء Affordability، جودة وسلامة الغذاء safety&Quality حيث أصدرت دوبونت DuPont(،و التي تأسست في سنة 1802 ،تتولى وضع العلم على العمل من خلال وضع حلول مستدامة ضرورية لحياة أفضل وأكثر أمنا وصحة للناس كافة في كل مكان، تعمل في حوالي 90 دولة، حيث توفر مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المبتكرة للأسواق ،فهي تولي اهتماما كبيرا لموضوع الأمن الغذائي، حيث تقوم دوبونت بمختلف شركاتها حول العالم (دوبونت لحماية المحاصيل، دوبونت بايونير، دوبونت للتغذية والصحة، دوبونت للتغليف والبوليمرات الصناعية، ودوبونت لعلوم الأحياء الصناعية) بمعالجة مسألة الأمن الغذائي من خلال تقديم الابتكارات القائمة على العلم ، ووحدة المعلومات الاقتصادية Unit Economic Intelligence وهي جزء من المجموعة الاقتصادية ، المصدر الرئيسي لتحليل معلومات الشؤون التجارية العالمية، تأسست سنة 1946 بوصفها وحدة بحوث داخلية بصحيفة إيكونوميست تعمل على تقديم المعلومات التجارية، التنبؤ والمشورة ألكثر من 105 مليون من صناع القرار بالشركات العالمية الرائدة، المؤسسات المالية، الحكومات والجامعات، مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2014 (Index Security GlobalFood 2014) والذي يقيس واقع الأمن الغذائي من حيث 28 مؤشر للأمن الغذائي ترصد التأثير المستمر للاستثمارات واتفاقيات التعاون والسياسات الزراعية حول العالم وذلك في 109 دولة، حيث تم إضافة دولتين هما كل من دولة الامارات والكويت إلى قائمة المؤشر خلال 2014) ، نظرا لأن الأمن الغذائي يشكل تحديا عالميا متناميا في ظل الزيادة السكانية التي تتجاوز 75 مليون نسمة كل سنة، إذ سيصل إجمالي سكان العالم إلى أكثر من 9 مليار نسمة بحلول سنة 2050 ،كما ستكون أسعار الأغذية بمثابة عقبات رئيسية أمام إمكانية الحصول على الغذاء خصوصا مع إنفاق المليارات من السكان في الدول النامية نصف إلى ثالث أرباع دخولهم على الغذاء، كما سيشكل نقص المياه ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة لاسيما في الدول النامية تحديات إضافية أمام تحقيق الأمن الغذائي والهدف العام من هذا المؤشر

يتجلى في تقييم البلدان أيها الأقل أو الأكثر تعرضا لإنعدام الأمن الغذائي من خلال الأبعاد هذه، إذ تحتوي هذه الأبعاد على المؤشرات التالية :xlii

1- القدرة على تحمل تكاليف الأغذية (Affordability) : يقيس قدرة المستهلكين على شراء الغذاء , وتعرضهم لارتفاع الأسعار , ومدى وجود برامج وسياسات داعمة للمستهلكين عند حدوث هذا النوع من الارتفاع ويقاس من خلال ستة مؤشرات :

- استهالك المواد الغذائية كنسبة من الانفاق الأسري: حيث يقيس متوسط النسبة المؤوية لانفاق الأسر على الغذاء
- نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي: يقيس نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 2 دولار أمريكي في اليوم كمعدل لقوتهم الشرائية .
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد: يقيس الدخل الفردي .
- التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية: يقيس متوسط تطبيق الدولة للتعريفات الجمركية على الواردات الزراعية.
- وجود برامج لشبكات الأمن الغذائي: يقيس المساعدات العامة لحماية الفقراء من الصدمات التي لها علاقة بالأغذية , كبرامج شبكات الأمان الغذائي , التحويلات العينية الغذائية, برامج التغذية المدرسية من طرف الحكومة والمنظمات غير الحكومية.
- حصول المزارعين على التمويل: يقيس توفر التمويل للمزارعين من الحكومة , القطاع المتعدد الأطراف أو القطاع الخاص.

2- **توافر الأغذية (Availability):** يقيس كفاءة إمدادات الغذاء على المستوى الوطني , خطر تعطل الإمدادات , القدرات الوطنية لنشر المواد الغذائية , والجهود المبذولة من قبل الباحثين لزيادة النتاج الزراعي , ويقاس بثمانية مؤشرات :

- كفاءة الإمدادات الغذائية: مؤشر يقيس مدى توافر الأغذية, ومستويات المعونات الغذائية .
- الإنفاق الحكومي على التنمية والبحوث الزراعية: يقاس كنسبة مؤوية من إجمالي الناتج المحلي الزراعي .
- البنى التحتية الزراعية: يقيس القدرة على تخزين ونقل الإنتاج إلى الأسواق .
- تقلب الإنتاج الزراعي: يقاس كانحراف معياري لمعدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي .

- عدم الإستقرار السياسي: يقيس عدم الاستقرار السياسي العام, حيث أن عدم الاستقرار السياسي ينجم عنه عدم القدرة على الحصول على الغذاء .
- الفساد: لمعرفة درجة تفشي الفساد في بلد ما
- قدرة الاستيعاب في المناطق الحضرية: مقياس لقدرة الدولة على التصدي للضغوط التي تنجم عن التوسع الحضري مع ضمان تحقيق أمنها الغذائي .
- نقص الغذاء:

3- جودة وسلامة الغذاء (safety&Qualit) : يقاس بخمسة مؤشرات :

- تنويع النظام الغذائي: يقيس حصة الأغذية من الحبوب , الجذور والدرنات من إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية, عندما تكون حصة تلك الأغذية أكبر أي تنوع أكبر في المجموعات الغذائية في النظام الغذائي.
- المعايير الغذائية: مؤشر يقيس التغذية الحكومية , ويتألف من ثلاث مؤشرات فرعية هي : وجود مبادئ توجيهية للتغذية الوطنية , وجود إستراتيجية وطنية للتغذية ووجود المراقبة والإشراف الروتيني على الأغذية.
- توافر التغذية الدقيقة : يقيس مدى توافر الحديد والفيتامين (أ) في الإمدادات الغذائية .
- جودة البروتين:
- سلامة الأغذية: يقيس البيئة المواتية لسلامة الأغذية.

أكدت مجموعة من الخبراء الاقتصاديين أن الجزائر يمكن إدراجها ضمن الدول التي أخذت بعين الاعتبار أهمية تلبية احتياجات شعبها من الغذاء، وتحرص على توفير حجم الإنتاج الزراعي نوعا وكما، بما يكفي من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ولو نسبيا، والوصول بالتالي حسبهم إلى عملية تصدير فائض الإنتاج وتعويضه بالمواد التي لا تنتجها الجزائر وفق معطيات مختلفة، مؤكدين أن الدولة الجزائرية تدرك تمام الإدراك أن مستقبلها في تحقيق أمنها الغذائي، داعين إلى ضرورة وضع إستراتيجية شاملة خاصة بالقطاع الفلاحي والزراعي من أجل تحقيق مستلزماتها من الأمن الغذائي، وتحقيق بالتالي التنمية المستدامة.

كما أن الجزائر تسير بخطوات سريعة نحو تحقيق أمنها الغذائي، من خلال برامج الدولة التي تسعى إلى تحقيق مستلزمات من المنتجات واسعة الاستهلاك، والتي تتطلب أموالا باهظة لاستيرادها من الخارج ، ولها ثقلها في الميزان التجاري، على غرار تحسين شعبة الحليب والتقليص من فاتورة استيراد الحبوب الجافة، ومواد أخرى التي حققت فيها الجزائر نسبة كبيرة في إنتاجها. وباعتبار القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية ويستغل كورقة ضغط يستخدم لابتزازات وفرض الضغوطات على الدول التي لا تنتج لقمتها وتعتمد في توفير ما تحتاجه من منتجات مختلفة من الخارج على عملية الاستيراد،

قد أدركت الجزائر نفسها من خلال ارتكازها على دعامة تشجيع الإنتاج المحلي، وبذلت جهدها في إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية والفلاحية وحققت معدلات كبيرة في كثير من المواد، ما يؤكد أنها تسير نحو مستقبل غذائي أفضل، مع ضرورة إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي، بما يمكن الوصول إلى عملية تصدير فائض الإنتاج الزراعي واستيراد بعض المواد التي لا تنتجها الجزائر بحكم المناخ، وكذا التكثيف من زراعة القمح اللين الذي يدخل في صناعة الخبز والذي يكلف خزينة الدولة سنويا أموالا كبيرة، خاصة وأن حجم عملية استيراد هذه المادة الحيوية بلغ ما يعادل 60 بالمائة، ومن الإجراءات الواجب اتخاذها الاهتمام بتربية المواشي بما يفضي إلى تحقيق الاكتفاء من هذه الشعبة وطنيا، كما أن تحقيق الأمن الغذائي يحتاج إلى جهود إضافية وفي مقدمتها عصرنة القطاع الفلاحي، زيادة المساحات الزراعية المسقية، والاستثمار في العنصر البشريxliii..

تم الإشارة إلى الالتزام بالأمن الغذائي في الجزائر في المادة 02 من قانون الإستهلاك 89-02 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك والتي نصت على (كل منتوج سواء كان شيئا ماديا أو خدمة , مهما كانت طبيعته , يجب أن يتوفر على ضمانات ضد كل المخاطر التي من شأنها أن تمس بصحة المستهلك أو أمنه أو تضر بمصالحه المادية) الجريدة الرسمية العدد 6 المؤرخة في 08 فيفري 1989 , ص154 ويعتبر القانون 89-02 أول نص قانوني يهتم بحماية المستهلك , إلى جانب النصوص التنظيمية المتخذة لتنفيذه والتي من أهمها المرسوم التنفيذي 90-39 المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 01-135 المؤرخ في 16 أكتوبر 2001 , والمرسوم التنفيذي 91-53 المؤرخ في 23 فيفري 1991 , المتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للاستهلاك , وهناك أيضا بعض القوانين ذات الارتباط المباشر بمسألة الأمن الغذائي منها القانون 85-05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها , المعدل والمتمم , والقانون 87-17 المؤرخ في 01 أوت 1987 المتعلق بحماية الصحة النباتية , والقانون 88-08 المؤرخ في 26 جانفي 1988 المتعلق بنشاط الطب البيطري وحماية الصحة البيطرية .

ولقد ألغي قانون الاستهلاك 89-02 بالقانون 09-03 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش , جريدة رسمية عدد 15 , هذا الأخير وضع الإطار القانوني العام لحماية المستهلك حيث فرض على المتدخل مجموعة من الالتزامات وجب مراعاتها في تعامله مع المستهلك منها : الالتزام بالأمن , الالتزام بالمطابقة , الالتزام بالضمان والخدمة ما بعد البيع , الالتزام بالإعلام , وأخيرا الالتزام بعدم الإضرار بالمصالح المادية والمعنوية للمستهلكين , والمتدخل حسب ما تعرفه المادة 3 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش 09-03 بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي يتدخل في عملية عرض المنتوجات للاستهلاك أي الذي يتدخل خلال جميع مراحل الانتاج و الإستيراد والتخزين والنقل والتوزيع بالجملة وبالتجزئة لمواد معالجة أو معالجة جزئيا أو خام , موجهة لتغذية الإنسان أو الحيوان , بما في ذلك المشروبات وعلك المضغ, وكل المواد المستعملة في تصنيع الأغذية وتحضيرها و معالجتها , باستثناء المواد المستخدمة فقط في شكل أدوية أو مواد تجميل أو مواد تبغ)

يتضح من خلال نص المادة أن المشرع الجزائري لم يهتم فقط بقضية توفير الغذاء فقط و تحقيق الاكتفاء الذاتي , وانما اهتم أيضا بسلامة الغذاء أو ما يسمى بأمن الغذاء حيث أن المتدخل سواء شخص طبيعي أو شركة عاملة في مجال

الصناعة الغذائية ملزمة بتقديم مواد غذائية سليمة لا تحتوي على مواد مسرطنة أو أي مواد من شأنها أن تعرض المستهلك للخطر , والمستهلك حسب ما جاءت به المادة 3 الفقرة 2 من نفس القانون , هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بمقابل أو مجانا سلعة أو خدمة موجهة للاستعمال النهائي من أجل تلبية حاجياته الشخصية أو تلبية حاجيات شخص آخر أو حيوان متكفل به .

وعليه فإن المشرع الجزائري قد حاول قدر الإمكان بناء نظام متكامل خاص بالالتزام بالأمن الغذائي و ذلك من خلال الاعتماد على أحكام قانون حماية المستهلك ونظرا لارتباطه ببعض القطاعات كالصحة وقطاع المواد الغذائية فان المشرع دعم هذا النظام بأحكام ونصوص قانونية متخصصة تنظم القطاع المعني , لتحقيق الفعالية من جهة و تجاوز الطابع الشمولي والعام الذي تتميز به القواعد العامة المتعلقة بالالتزام بأمن المنتوج من جهة أخرى

وبالرغم من استقرار التشريعات الحديثة على إلزام المتدخل بأمن المنتوج , إلا أن ضمان تنفيذ هذا الإلتزام يبقى غير أكيد , وعليه وبهدف تفعيل هذا النظام وضمان تنفيذ المتدخل لالتزاماته , منح المشرع لهيئات إدارية متخصصة سلطة التدخل لضمان تحقيق هذه الالتزامات , مزودا إياها بصلاحيات مهمة تمكنها من ممارسة وظيفة الرقابة , واتخاذ التدابير اللازمة لجعل المنتجات والخدمات تستجيب للرغبة المشروعة في السلامة , بالرغم من أن هذا التدخل يصنف ضمن القيود الواردة على مبدأ حرية التجارة والصناعة، إلا أنه مبرر بحماية أمن وصحة المستهلك .

أما عن الأولويات التي يمكن للجزائر تبنيها ف مجال البحث العلمي ذات الصلة بالأمن الغذائي فتتمثل في:[xliv]

- العمل على إنشاء برنامج وطنية للبحث العلمي في مجال الأمن الغذائي
- تعزيز القدرة الوطنية من خلال إنشاء وتجهيز المرافق الضرورية من مراكز بحث وبنوك ...الخ
- معالجة مشكلة نقص الكفاءات في مجالات الخبرة البحثية المتخصصة ذات الصلة بالأمن الغذائي
- بناء شراكات إقليمية ودولية والتمويل المشترك للبحوث ذات الصلة بالأمن الغذائي
- تبني أنجع السبل لتثمين نتائج البحوث وتوجهها إلى الواقع العملي

من بين أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث هي أن الأمن الغذائي يعني دوليا ووطنيا توفير الاحتياجات الغذائية للسكان لكن دون الاتفاق على نطاقه، وهذا من اللامنطق لان الأمن الغذائي نراه انه يعني توفي كل الاحتياجات اللازمة من المواد الغذائية التي تضمن مستوى معيشي عالي للمواطن.

أضف إلى أن للأمن الغذائي أساس قانوني وأخلاقي، وعلى الدول تطبيق كافة الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية وعدم جعلها كلام على ورق دون تفعيل ولا تجسيد على ارض الواقع.

إلى هنا ما يمكن أن نقوله أن كل الإعلانات والمبادئ التفسيرية سعت لتجسيد الالتزام المعنوي الأخلاقي للدول في تحقيق الأمن الغذائي دون أن تكون ملزمة قانونا، مع العلم أن الالتزام القانوني والردعي هو ما يساهم ويساعد وبدرجة كبيرة في تفعيل وضمان تحقيق الحق في الأمن الغذائي، وهو ما نجده في الكثير من الاتفاقيات الدولية

وبعض دساتير العديد من الدول الذي يبقى حبر على ورق، لان ما يشهده العالم من نسبة الجوع التي يعاني منها أطفال العالم وأطفال الجزائر أكبر دليل على ذلك.

من بين التوصيات التي يمكن أن نخرج منها هي:

- ضرورة تفعيل وتجسيد كامل للاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة بالأمن الغذائي.
- ضرورة إعداد وتبني إستراتيجية دولية وعربية ووطنية متكاملة لسد الفجوات الغذائية وطنيا عربيا ودوليا.
- السهر على ترشيد استهلاك الغذاء وبناء مخزون للطوارئ وهذا سواء دوليا آو وطنيا.
- العمل على إنشاء برامج دولية ووطنية للبحث العلمي في مجال الأمن الغذائي

قائمة المراجع والإحالات

- جين هاريغان، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، ترجمة اشرف سليمان، مجلة عالم المعرفة، العدد465، أكتوبر 2018، الكويت، ص17.
- سالت محمد مصطفى , التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر , من خلال شعبة القمح , أطروحة دكتوراه في العلوم الزراعية , كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة , جامعة محمد خيضر بسكرة , 2017/2016
- سعيد شواقفة، فؤاد الهزايمة، دراسة في جغرافية الوطن العربي، دار عمان، عمان، 1991، ص161.
- علة مراد، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر (دراسة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي)، الملتقى التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف يومي 23، 24 نوفمبر 2014، ص2.
- علي مكيد ،. فريدة بن عياد ، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2017/17 ، ص 6, 7
- لجنة الأمن الغذائي العالمي ، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية 2017 ص 16
- مولود صياد، يمكننا تحقيق الأمن الغذائي ..ولكن، جريدة الحوار بتاريخ 16 أكتوبر 2018
- وهيبة زبيري، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017، ص66.

- F. ABDOUCHE, Les Céréales et la sécurité alimentaire en Algérie, les éditions el Hikma, Alger, 2000, p19
- J.P MINVIELLE Maîtrise de la sécurité alimentaire : le défi de la complexité, ORSTOM, Paris, Actualité n° 44, 1994, p 16-17
- MINPAT/SIDA, Les populations à haut risque alimentaire, juin-juillet, p .3
- TOPIC FOOD SECURITY", www.ifpri.org, Retrieved 4-8-2018. Edited
- UNICEF, Analyse de la situation des femmes et des enfants, 1993, p 144-145

- محمد ولد عبد الدايم، اقتصادي" .مفاهيم تتعلّق بالأمن الغذائي ."الجزيرة نت.16-09-2013Retrieved .
- الأمم المتحدة، الغذاء، عبر الرابط الالكتروني : https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/food/
- رولف اونرمان، الحق في الغذاء الكافي، الوحدة رقم12، مكتبة حقوق الإنسان، ص241/240. عبر الرابط الالكتروني http://hrlibrary.umn.edu/arab/circleofrights.html

البيئة و الأمن الغذائي : سؤال الاستدامة

Environnement andfoodsafety: adurability question

فاطمة الزهراء سعيدي، باحثة بسلك الدكتوراه "قانون البيئة والتنمية المستدامة" جامعة محمد الخامس الرباط- المغرب

الملخص: لقد انخرط المغرب بقوة في المسار المتعلق بتفعيل الآليات والاتفاقيات الدولية في مجال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي ومواجهة التغيرات المناخية يعدان من أقوى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بصفة عامة والبلدان السائرة في طور النمو بصفة خاصة.

تبعا لذلك، ارتئينا من خلال هذه الدراسة الوقوف عند التحديات البيئية المهددة للأمن الغذائي وكذا تسليط الضوء على استراتيجية المغرب لضمان الأمن الغذائي.

الكلمات المفاتيح: الأمن، الغذاء، البيئة، الاستدامة، المستهلك

Abstract : Morocco has been strongly involved to work by the international mechanisms and agreements in many fields, such as, environmental preservation, sustainable development, food security and facing climate change thatare among the strongest rising challenges facing the international community in general and on a special notethe countries on the path to growth.

Accordingly, we decided through this study to stand at the environmental threats to food security and shed the light on Morocco’s strategy to ensure food security.

Key words: security, food, environment, sustainability .

تقديم:

يكتسي موضوع الأمن الغذائي أهمية كبرى لدى المغرب الذي انخرط بقوة في المسار العالمي المتعلق بتفعيل الآليات و الاتفاقيات الدولية في مجال المحافظة على البيئة و التنمية المستدامة و الأمن الغذائي ، على اعتبار أن ضمان الأمن الغذائي و مواجهة التغيرات المناخية يعدان من أقوى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بصفة عامة و البلدان السائرة في طريق النمو بصفة خاصة .

كما أن مسألة الحفاظ على البيئة من التلوث من أهم القضايا التي تشغل بال المجتمع الدولي، ذلك أن إدراك الإنسانية لما يمثله التلوث البيئي من خطر على تحقيق التنمية المستدامة من جهة أولى، و على الوجود البشري على وجه هذه البسيطة من جهة ثانية، جعل من قضية حماية البيئة و الحفاظ عليها، بعدا استراتيجيا للمنتظم الدولي و للدول والحكومات لكونها عاملا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة .

و بما أن الغذاء هو المصدر الأساسي لحياة الانسان، فإن ثلوث الغذاء يعد مشكلة رئيسية لما يسببه من أضرار بصحة الإنسان و الحيوان، فالثلوث الغذائي هو عبارة عن احتواء المواد الغذائية على الجراثيم المسببة للأمراض، أو المواد الكيميائية أو الطبيعية أو المشعة، المؤدية إلى حلول تسمم غذائي57 ، فتلوث الغذاء سواء المتأتي من مصادر بيولوجية أو كيميائية يسبب أضرارا كبيرة بالكائنات الحية و بالتالي فإن الغذاء الملوث أيا كان مصدره يسبب تسمما لدى الانسان58.

وتبعا لذلك، فالبيئة و الأمن الغذائي عنصرين مترابطين و هما مما يسهمان في ضمان الاستدامة ، و نظرا لإهميتهما فسوف نعمد إلى تعريف كل منهما على حدة :

البيئة : لقد خضع مفهوم البيئة لعدة تطورات، و يختلف مدلوله من حقل معرفي إلى آخر، لهذا نجد مفهوم البيئة يتشكل من مجموعة من المكونات الطبيعية و الثقافية التي من شأنها أن تؤثر في الكائنات الحية و في الأنشطة التي يقوم بها السكان، لكن غالبا ما يقتصر المدلول على المكونات الطبيعية ، إلا أن مؤتمر ستوكهولم أعطى للبيئة فهما متسعا بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء و هواء وتربة و معادن و مصادر الطاقة و نباتات و حيوانات..)، بل هي رصيد الموارد المادية و الاجتماعية المتاحة في وقت ما و في مكان ما لاشباعحادات الانسان و تطلعاته59 .

الامن الغذائي : حسب المنظمة العالمية للتغذية FAO فإن عبارة الأمن الغذائي تعني : الوضعية التي من خلالها يمكن لأي شخص أن يحصل في كل الظروف على تغذية مضمونة ومغذية تمنه من حياة سليمة و نشيطة ، إذن نستنتج أن مفهوم الأمن الغذائي يحيل على وفرة وجودة التغذية، وهو يتوزع على أربع مستويات، أولا الوفرة التي تكمن في الانتاج الداخلي، والقدرة على الاستراد و التخوين. ثانيا الحصول على التغذية التي ترتبط بالقدرة الشرائية، و البنيات

57- سكندر داود محمد " التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث " مكتبة زين الحقوقية و الأدبية ش.م.م. الطبعة الاولى 2017، ص 38,

58- أحمد الفرج العطيات " البيئة (الداء و الدواء)، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 1997، ص 40.

59- رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني " البيئة و مشكلتها "، عالم المعرفة، العدد 22، السنة 1979 ص 24.

التحتية. ثالثا الاستقرار المناخي و السياسي. و أخيرا الصحة المرتبطة بالنظافة و إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب 60.

الاستدامة : هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية و الاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية و تحسين جودة الحياة 61.

بعد إدراجنا لتعريف كل من البيئة و الأمن الغذائي و الاستدامة، فلا شك ا، الارتباط الوثيق بينهما ظهر بشكل واضح و جلي بحيث لا يقل أحدهم أهمية عن الآخر .

أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذا الموضوع في وجود استمرارية العلاقة بين البيئة و الأمن الغذائي، وهي علاقة مستمرة باستمرار بحث الإنسان عن غذاءه ، ونظرا للترابط القائم بين البيئة والأمن الغذائي فإن هذا الأخير يتأثر سلبا تبعا لتضرر البيئة من التلوث و العوامل المناخية ، و لضمان استدامة البيئة و الأمن الغذائي فإن المغرب عمد إلى سن مجموعة من التدابير القانونية تصب جلها في توفير الأمن الغذائي من خلال مجموعة من القوانين على رأسها قانون رقم 08.31 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك ، و القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار و المنافسة ، لما لهما من بعد حمائي للمستهلك باعتباره طرفا ضعيفا في العلاقة التعاقدية خاصة في الوضعية الراهنة التي تعيشها دول العالم و المغرب على وجه الخصوص في ظل جائحة كوفيد 19.

وبناء عليه فإن موضوع مداخلتنا سيتمحور حول : "البيئة والأمن الغذائي : سؤال الإستدامة "

و الحديث عن هذا الموضوع يجعلنا نتساءل حول السبل الكفيلة بضمان استدامة الأمن الغذائي ؟

للإجابة عن هذا التساؤل و الحديث بشكل مفصل حول موضوع " البيئة و الأمن الغذائي : سؤال الاستدامة " ارتئينا اعتماد التصميم التالي :

أولا : التحديات البيئية وتأثيرها على الأمن الغذائي

التحديات البيئية على المستوى الوطني (المغرب نموذجا)

التحديات البيئية على المستوى الدولي

ثانيا : التدابير التشريعية والسياسية الكفيلة بضمان الأمن الغذائي

قانوني حماية المستهلك وحرية الأسعار والمنافسة وسيلة لضمان الأمن الغذائي

استراتيجية المغرب لضمان الأمن الغذائي

أولا : التحديات البيئية وتأثيرها على الأمن الغذائي

60- محمد الفرجي " السياسة الغذائية بالمغرب : معادلة بين ضمان الحق في الأمن الغذائي وواجب محاربة الممارسات غير التنافسية في ظل جائحة كرونا " مقال تم نشره بالمجلة الالكترونية MarocDroit وقع العلوم القانونية .

61- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، التربيو من أجل التنمية المستدامة، اليونسكو، السنة 2013.

أن التحديات البيئية لها تأثيرات مختلفة على الأمن الغذائي، حيث تتاثر جل مؤشرات توافر الغذاء بسبب تغير المناخ بل يتعدى تلك المؤشرات إلى المساس بجوانب أخرى متعلقة بالزراعة والأرض والمنتجات الغذائية المختلفة والكائنات الحية في البيئة والتي هي مصدر غذاء للإنسان 62.

يمكن حماية الأمن الغذائي في حالة التطبيق السليم للسياسات البيئية، و في المقابل يمكن الإسهام في انعدام الامن الغذائي عند التقصير في تطبيق هذه السياسات أو في حالة عدم تنفيذها تنفيذا عقلانيا . وتتحدد هذه التحديات البيئية على مستويين اثنين : تحديات بيئية على المستوى الوطني (1)، تحديات بيئية على المستوى الدولي (2).

التحديات البيئية على المستوى الوطني (المغرب نموذجا)

إن التحديات البيئية يتعدى مداها الإضرار بكل أبعاد الأمن الغذائي سواء فيما يتعلق بالتوافر ، الجودة والإستدامة، ولا يخفى على أحد أن التغيرات المناخية التي تجتاح العالم تعد من أهم القضايا البيئية الراهنة، نظرا لإرتباطها وتأثيرها المباشر على مختلف القطاعات الحيوية، من فلاحة ونقل ومياه و موارد طبيعية .

ونظرا للموقع الجغرافي للمغرب الذي يجعله في صميم الإشكالية المرتبطة بالتغيرات المناخية، بحيث يقع في غرب القارة الإفريقية وينفتح على واجهتين بحريتين، ويتضمن سلاسل جبلية تؤذي نظا بيئية تعد من النظم الأكثر هشاشة وتغطي الصحراء جزءا مهما من ترابه. هذا الموقع يسهم في ظهور خلل مناخي يعانيه المغرب نظرا لانتمائه إلى منطقة مناخية ما فتئت تعرقل جهود التنمية الاقتصادية التي ترتكز على الفلاحة بشكل أساسي، وهو أمر قد يؤثر سلبا في الأمن الغذائي اللازم للبلاد التي تعرف نموا ديمغرافيا سريعا63، غير أن ضمان الأمن الغذائي في مواجهة هذه الظاهرة يظل من بين أهم التحديات التي تواجه البشرية .

وانطلاقا من تفاعل البعدين البيئي و الأمني، فإن قضايا تلوث المياه الصالحة للشرب، وانقراض بعض أنواع الكائنات الحية وتدمير الغابات... أدت إلى نشوب اضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية، باتت تهدد الأمن الدولي ككل64.

لقد أدى تدهور البيئة إلى انعدام الأمن الإنساني بمختلف أبعاده : الغذائي و الصحي ... ومن جهة أخرى فإن عدم الاهتمام بالأمن الاستراتيجي أو الإخلال به يعتبر عاملا رئيسيا في تدمير البيئة، ذلك أن التدمير البيئي يعتبر كعامل لغياب الأمن الغذائي.

وبالتالي إذا كان بمقدور المغرب و بإمكاناته الذاتية المتوافرة التصدي كرد فعل بعدي للأخطار التي تهدد كيانه، فإن الأخطار البيئية الصادرة من جهات خارجية لم تعد تحت سيطرة أي جهة، الشيء الذي يستلزم القيام بتدابير وقائية قبلية قصد تفادي الأخطار البيئية . من جهة أخرى فإن غياب الأمن الغذائي حتما سيؤذي إلى تدهور البيئة جراء الأنشطة العشوائية المضرة بالوسط البيئي التي سيلجأ إليها الإنسان من أجل ضمان غذاءه .

---

62 - زبيري وهيبة " التهديدات البيئية وإشكالية بناء الامن الغذائي " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان والامن الإنساني، جامعة سطيف 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر ، 2014/2013 ص 110.

63 - محمد العابده، الأمن البيئي والتنمية المستدامة : الآليات و التحديات، الإنسان والبيئة مقاربات فكرية و اجتماعية واقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2017 ص 111.

64- أكحل لعيون، الأمن على اختلاف أبعاده : الغذائي-البيئي-الإنساني، الدار البيضاء، دار افريقيا الشرق 2012 ص 109.

وفيما يتعلق بمظاهر تدهور البيئة المغربية نشير إلى بعضها في الآتي 65:

انقراض الغابات بما يقدر ب 31 ألف هكتار من الغابات سنويا .

تلوث مياه البحر و الأنهار بملفوظات التجمعات الحضرية و الملفوظات الصناعية .

التزايد الملموس لملوحة مياه الفرشات المائية في المناطق الساحلية .

هذه التحديات البيئية وغيرها تتسم بأبعاد تهديدية ليس فقط للأمن الغذائي و إنما للأمن الإنساني بوجع عام .

2 – التحديات البيئية على المستوى الدولي

إن التحديات التي يتعرض لها أمن الإنسان نتيجة التحولات البيئية، تحديات لم يسبق لها نظير ، فهي تتميز بكونها عالمية المجال ونظامية المنشأ، وتتمثل في :

ارتفاع درجة حرارة الأرض : مما ينتج عنه ذوبان الثلوج وارتفاع مستوى البحار والمحيطات ما بين نصف المتر إلى المترين، وبالتالي تآكل الشواطئ وتدمير المدن الساحلية وتشريد أعداد كبيرة من الناس وخلق الملايين من اللاجئين البيئيين عبر العالم 66.

ولا يخفى علينا الآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن الغذائي، بحيث توجد تداخلات عديدة بين تقلبات المناخ وتغيراته وبين الزراعة. فالزراعة تتأثر بهبات المناخ، وتساهم في زيادة تقلباته وتغيراته، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري و انقطاع الدورات الطبيعية لكثير من العناصر والمياه بسبب تدهور الأراضي و قطع الأشجار و غير ذلك. وبالرغم مما قام به المجتمع الدولي من دراسة الجوانب التقنية والعلمية فإنه يتخذ إجراءات أغلبها في مجال السياسات والقانون والمؤسسات لإلزام البلدان باتباع أساليب تتعلق بقطاعي الزراعة والغابات67 .

تدمير الغابات الاستوائية : يعتبر تدمير الغابات شكل من أشكال التصحر، كما أن مساحتها عبر العالم انخفضت في القرن 20 بمعدل 3،5 بالمئة. وفيما يتعلق بالغابات الاستوائية وبعدما كانت تغطي ما مجموعه 16 مليون كلم مربع، فإنها اليوم تقلصت مساحتها إلى ما دون النصف 68. ل ولا يخفى علينا الدور الذي تلعبه الغابات في المساهمة في الأمن الغذائي العالمي حيث أن نظم الغابات والأشجار تلعب دور هام في تكميل الوجبات الغذائية للناس وتوفير نظام غذائي متوازن من الناحية التغذوية للناس، وهذا ما يعزز للترابط الوثيق بين المحافظة على الغابات وإدارتها المستدامة والقضايا العالمية مثل توفير الغذاء وحماية البيئة .

تآكل طبقة الأزون: لهذه الطبقة وظيفة حماية الكائنات الحية من الإشعاعات فوق البنفسجية، وهي تتآكل بسبب تسرب غاو فلوريد الكربون الذي يستعمل في الثلاجات والمكيفات. إن انخفاض 1 بالمئة من طبقة الاوزون يقابلها

---

65 محمد العابدة، الأمن البيئي و التنمية المستدامة: الآليات و التحديات، مرجع سابق، الصفحة 111.

66 حسين السعدي، أساسيات علم البيئة والتلوث، عمان: دار البازوري العلمية،2009، ص 55.

67 مقتطف من أشغال ندوة : تقلب المناخ وتغيراته : تحد يواجه الإنتاج الوراعي المستدام، الدورة السادسة عشرة، روما .

68 - عادل الشيخ حسين، البيئة: مشكلات وحلول (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2009)،ص 107.

زيادة 2 بالمئة من الأشعة فوق البنفسجية التي تصل إلى الأرض. كما أن الأبحاث العلمية أوضحت أن 90 بالمئة من الموارد المتسببة في تآكل طبقة الأوزون تستهلك من لدن 20 بالمئة من سكان الأرض غالبيتهم من الدول المتقدمة 69.

كانت هذه أهم التحديات التي تواجه البيئة على المستوى الدولي والتي امتدت آثارها السلبية لتمس بالأمن الإنساني بشكل عام و تهدد الأمن الغذائي على وجه الخصوص .

ثانيا : التدابير التشريعية والسياسية الكفيلة بضمان الأمن الغذائي

لقد نهج المغرب استراتيجية فعالة لتشجيع الاستثمارات في ميدان دعم وضمان استدامة ووفرة ونوعية الإنتاج الغذائي، ومواجهة النقص الحاد في الإنتاج الغذائي وجعل معدل الزيادة في إنتاج الاغذية يتناسب مع النمو السكاني ، ومجابهة العقبات التي تحول دون تحقيق النمو المطلوب من حيث الإنتاج الغذائي، وخصوصا ما يرتبط بالتغيرات المناخية.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى اتخاذ التدابير التشريعية والسياسية الكفيلة بضمان التمتع بالحق في الغذاء المناسب والصحي والآمن والكافي. وفيما يلي سوف نتطرق للتدابير التشريعية من خلال قانون حماية المستهلك و قانون حرية الأسعار و المنافسة الذين سنها المشرع المغربي حماية للمستهلك باعتباره طرفا ضعيف في هذه العلاقة التعاقدية و لضمان حقه في الامن الغذائي (1) ، لنتطرق بعدها لاستراتيجية المنتهجة لضمان الأمن الغذائي(2).

قانوني حماية المستهلك وحرية الأسعار والمنافسة وسيلة لضمان الأمن الغذائي

لقد شرع المغرب في الأخذ بنمط تحديث اقتصاده، ذلك أن التوجه نحو نظام اقتصاد السوق لم يكن فقط بهدف تنشيط وتقوية الاكتفاء الاقتصادي، بل أيضا كان بهدف تحسين وتقوية شفافية العلاقات والمعاملات التجارية وحماية المستهلكين .

وتعتبر حماية المستهلك في الدول المتقدمة والدول النامية من الاشكالات التي تفرض نفسها في عصرنا الراهن، فالتشريعات المقارنة والتشريع المغربي أوجد حماية جنائية و أخرى مدنية من خلال قانون حماية المستهلك وقانون حرية الأسعر والمنافسة 70.

فمنذ تفشي فيروس كرونا المستجد والاقتصاد العالمي يعرف تدهورا شديدا، ولم يسلم المستهلك من آثار هذه الجائحة، فالمستهلك يعتبر عنصر فعال في الاقتصاد وبالتالي فلا محالة من تضرره من هذه الجائحة التي باتت تهدد الأن الإنساني بمختلف أنواعه : الصحي و الاقتصادي و الغذائي.

صحيح أن الثمن أو السعر لمنتوج أو خدمة معينة تعتبر هي الشغل الشاغل بالنسبة للمستهلك حيث يجب أن يتلاءم مع قدرته الشرائية ، لكن ونحن أمام هذا الوضع الراهن الذي تمر منه المملكة المغربية إثر انتشار فيروس كورونا ا ‘لان حالة الطوارئ، والمستهلك يعرف ارتفاع مهول في اثمنة العديد من المنتوجات و السلع من طرف التجار وبالتالي نكون هنا أمام خرق واضح من طرف التجار للمادة 2 من قانون حرية الأسعار والمنافسة، حيث نص صراحة على أن

69- سامي زعباط و عبد الحميد مرغين، " آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدزائر" ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي الاول حول علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات ، المنعقدة بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، الجزائر بتاريخ 28-29 نيسان/أبريل 2015.

70- مراد الفرجي " السياسة الغذائية بالمغرب : معادلة بين ضمان الحق في الامن الغذائي وواجب محاربة الممارسات غير التنافسية في ظل جائحة كورونا " ، مقال تم نشره بالمجلة الالكترونية maroc droit.

أسعار المنتوجات والسلع تحدد بقرار لرئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة من لدنه 71، ومن هنا يظهر لنا البعد الحمائي لقوانين حماية المستهلك .

ففي ظل هذه الجائحة أصبح الأمن الغذائي للأفراد مهدد، خاصة مع استغلال هذه الأزمة من طرف البعض لتحقيق الربح و الاغتناء وفي وقت يستوجب فيه الأمر تظافر جهوذ جميع فئات المجتمع للخروخ بأقل الأضرار من هذه الأزمة العالمية . هذه الأفعال فيها خرق واضح لمقتضيات القانونية المنظمة بمقتضى قانون رقم 06-99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة .

2 – استراتيجية المغرب لضمان الأمن الغذائي

لقد تبنى قطاع الفلاحة بوزارة الفلاحة والصيد البحري مخطط المغرب الأخضر كاستراتيجية متكاملة ومندمجة لتنمية القطاع الفلاحي، تهدف بالخصوص إلى :

إعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة ومتوازنة مع مراعاة الخصوصيات

تثمين الإمكانيات واستثمار هوامش التطور

مواجهة الرهانات المعاصرة مع الحفاظ على التوازنات السوسيو اقتصادية

مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية

و قد ارتكزت هذه الاستراتيجية الطموحة على دعامتين أساسيتين هما : الفلاحة العصرية والفلاحة التضامنية ، وتهدف دعامة الفلاحة العصرية إلى تنمية فلاحة متكاملة تستجيب لمتطلبات السوق، وذلك من خلال انخراط القطاع الخاص في استثمارات جديدة ومنصفة.

في حين أن دعامة الفلاحة التضامنية تسطر لمقاربة ترمي بالأساس إلى محاربة الفقر في العالم القروي عبر تحسين دخل الفلاحين الصغار72.

والهدف من هذا المخطط هو المساهمة في نمو الاقتصاد المغربي وذلك بالرفع من الناتج الداخلي الخام وخلق فرص الشغل ومحاربة الفقر ودعم القدرة الشرائية للمستهلك المغربي و كذا ضمان إستدامة الأمن الغذائي.

فالمغرب سعيا منه لضمان الأمن الغذائي، أولى اهتماما واضحا بقطاع الفلاحة، هذه الأخيرة التي عرفت توسعا كبيرا، مدعما بأنواع عديدة من الاكتشافات المتعلقة بالمواد الغذائية التي ساعدت الإنسان على تحسين شروط و ظروف عيشه، وبالتالي ساهمت في جعل أمد حياة الإنسان لأطول وأدت إلى ارتفاع النمو السكاني بشكل سريع73.

فبعد استراتيجية "مخطط المغرب الأخضر" هذه و التي امتدت على مدي 12 عاما، أطلق المغرب استراتيجية زراعية جديدة " الجيل الأخضر 2020- 2030 " ، و أخرى باسم " غابات المغرب"74 .

71- عبد الصمد فرطاس " أي دور لجمعيات حماية المستهلك في ظل أزمة كورونا" مقال منشور بالمجلة الالكترونية maroc droit.

72- تقرير صادر عن وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات .

73- محمد أعراب " سيسيولوجيا البيئة والتنمية المستدامة " مجلة التراب، المجتمع ، التنمية المستدامة، أعمال الندوة الدولية التي نظمها القطب أيام 7-8-9 دجنبر 2016، الصفحة 258.

74- مريم التايدي " بعد "مخطط المغرب الأخضر".. إستراتيجيةوراعية جديدة لتنمية الأرياف، مقال منشور على موقع aljazeera .net.

وحسب وزير الزراعة المغربي عزيز اخنوش، فإن الاستراتيجية الزراعية الجديدة تعتمد على ركيزتين : تتعلق الأولى بإعطاء الاولوية للعنصر البشري، في حين تتعلق الثانية بمواصلة دينامية التنمية البشرية والاجتماعية، ويضاف إليها استراتيجية تطوير قطاع المياه و الغابات . كما ان الاستراتيجية الزراعية ترتكز على تكريس المكتسبات التي حققها مخطط المغرب الأخضر (مخطط سابق 2008-2020)، من خلال اعتماد رؤية جديدة للقطاع الزراعي، ووضع إمكانيات حديثة رهن إشارة القطاع .

وتجدر الإشارة إلى ان الهدف من عذا المخطط ليس فقط تعزيز الاستثمار و تطور الاقتصاد المغربي، و إنما الهدف منه أيضا توفير الشروط اللازمة لضمان الأمن الغذائي ، بحيث ساعد هذا المخطط على المستوى الاجتماعي في إحداث فرص الشغل ورفع معدلات تغطية الحاجات الغذائية .

و بالتالي فإن التطبيق السليم و الناجح لهذه الاستراتيجية من شأنه ان يحسن الإنتاج الفلاحي، خاصة على مستوى قطاع الحبوب، وتوفير الامن الغذائي، وتنافسية المنتج المحلي.

خاتمة

و ختاما لما سبق فإن البيئة و الأمن الغذائي عنصرين مترابطين، بحيث لا يمكن ضمان إحداهما و الاستغناء عن الآخر، ذلك ان البيئة السليمة مصدر للأمن الغذائي كما الأن الأمن الغذائي من شأنه حماية الوسط البيئي، و العنصرين معا من شأنهما ضمان الاستدامة .

وانطلاقا مما سبق خرجنا ببعض الاقتراحات التي تمكننا من التصدي لانعدام الأمن الغذائي :

تعزيز حوكمة الأمن الغذائي

العمل على إحداث تحول في النظم الزراعية والغذائية من أجل وضع حد لأوجه اللامساواة و تغدية سكان العالم نحو كاف.

الحرص على أن تكون الزراعة مستدامة و فعالة بقدر أكبر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من اجل ضمان تحقيق الامن الغذائي والحفاظ على صحة الأفراد و تنمية البلدان .

دعم إنشاء سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية المستدامة .

تعزيز الاجراءات المرتبطة بتوفير المساعدات الغذائية للسكان الضعفاء وتحسين قدرتهم على الصمود .

و نضرا لأهمية الماء على مستوى الأمن الغذائي، فإنه يجب الحرص على استقرار الماء كعامل يسهم في استقرار الأمن الغذائي، و بالتالي فإنه يجب العمل على اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لظاهرة ندرة المياه لما لهذه الأخيرة من آثار و خيمة تهدد الأمن الإنسائي بمختلف أبعاده : الصحي، الاقتصادي، البيئي و الغذائي .

لائحة المراجع

- محمد أعراب " سيسيولوجيا البيئة والتنمية المستدامة " مجلة التراب، المجتمع ، التنمية المستدامة

- مريم التايدي " بعد "مخطط المغرب الأخضر".. إستراتيجيةوراعية جديدة لتنمية الأرياف، مقال منشور على موقع aljazeera .net
- عبد الصمد فرطاس " أي دور لجمعيات حماية المستهلك في ظل أزمة كورونا" مقال منشور بالمجلة الالكترونية maroc droit
- مراد الفرجي " السياسة الغذائية بالمغرب : معادلة بين ضمان الحق في الامن الغذائي وواجب محاربة الممارسات غير التنافسية في ظل جائحة كورونا " ، مقال تم نشره بالمجلة الالكترونية maroc droit.
- عادل الشيخ حسين، البيئة: مشكلات وحلول (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والنوزيع،2009) سامي زعباط و عبد الحميد مرغين، " آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدزائر" ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي الاول حول علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات. 2015.
- حسين السعدي، أساسيات علم البيئة والتلوث، عمان: دار البازوري العلمية،2009
- زبيري وهيبة " التهديدات البيئية وإشكالية بناء الامن الغذائي " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان والامن الإنساني، جامعة سطيف 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر ، 2014/2013
- محمد العابده، الأمن البيئي والتنمية المستدامة : الآليات و التحديات، الإنسان والبيئة مقاربات فكرية و اجتماعية واقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2017
- أكحل لعيون، الأمن على اختلاف أبعاده : الغذائي-البيئي-الإنساني، الدار البيضاء، دار افريقيا الشرق 2012
- رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني " البيئة و مشكلتها "، عالم المعرفة، العدد 22، السنة 1979
- سكندر داود محمد " التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث " مكتبة زين الحقوقية و الأدبية ش.م.م. الطبعة الاولى 2017.
- أحمد الفرج العطيات " البيئة (الداء و الدواء)، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 1997.

تفعيل آليات استغلال العقار الفلاحي الوقفي كأحد الحلول القانونية لتحقيق الأمن الغذائي في التشريع الجزائري

Activting the mechanisms of exploitation of the agricultural andowment as one of the legal solutions to acheieve food security in the algerien legislation

شريفة يوسف الزين طالبة دكتوراه. جامعة المدية الجزائر
علياتي محمد أستاذ محاضر قسم أ. جامعة المدية الجزائر

ملخص:
على ضوء الأزمة الاقتصادية التي تعرفها البلاد وبعد أن أصبحت شبه عاجزة عن تلبية حاجيات الأساسية للأفراد ومن ثمة تحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح قضية ذات أمن قومي، كما يشكل عقبة أمام تطور الشعوب وتحقيق اكتفائها الذاتي بسبب ضعف أداء العقار الفلاحي الوقفي نتيجة سوء استغلاله و إدماجه في القطاع العمراني، إلى جانب التناقض والتطبيق الغير سليم للنصوص القانونية المنظمة له مما نتج عنه التصرفات الغير قانونية ، هذا ما دفع بالمشرع الجزائري إلى سن قوانين منظمة للوقف الذي يعد من أهم الأنظمة العقارية المعبرة عن ثقافة التضامن و التآزر بين أفراد المجتمع، متدخلا لتنظيمها بالأساليب القانونية كل ذلك أجل تحسين وترشيد استغلال العقار الفلاحي الوقفي بصورة فعالة، وتحقيق تنمية الوقف، والنهوض بالقطاع الفلاحي الوقفي ودعم التنمية الفلاحية وتقليص الفجوة الغذائية.
الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي، المساقاة، المزارعة ، الحكر، استثمار

Abstract :
In light of the economic crisis that the country is expiencing and has become almost unble to meet the basic needs of individuals and achieve food security , which has become an issue of national security, is one of the reasons that prompted reasons that prompted the algarian legislator to enact laws organized for the endowment , which is one of the most importantsystems
The ancient islamic real estateexpresses a culture of solidarity and synerg Between members of society, and reflects the milieu of love and rapprochement between people and a the algerian legislator reliance on intervention to organize its fields by legal means aimed at developing the endowment and achieving food securty and the endowment is of two types
key words : food security, msaqa, farming , hikarlease ,waqf, development.

مقدمة

يعتبر الوقف من أهم المواضيع المعاصرة نظرا لأهميته باعتباره موردا تمويليا أساسيا، كما يتجلى دوره أيضا باعتباره دعامة أساسية لتقوية العلاقات الاجتماعية بما يجسده من أبعاد إنسانية وتربوية تتمثل بالأساس في حب الخير والتعاون والتخلص من حب التملك وإصلاح أوضاع الناس المعنوية والمادية.

وبهذا الاعتبار فالوقف من أهم مقومات بناء المجتمع وحل مشاكله وقضاياه، لأن أساسه هو العمل الخيري التطوعي المرسخ للقيم الروحية كالتقوى والصلاح، والمؤدي إلى انتشار القيم الاجتماعية كالتعاون والمشاركة في حل مشاكل الآخرين وتعميق التكافل الاجتماعي، لذلك يعتبر الاستثمار الوقفي أحد مقومات نجاح أي دولة باعتباره انعكاس لتطور اقتصادها فهو يكشف مدى تحكم الدولة في ثرواتها، وكيفية استقلالها من أجل بناء اقتصاد قوي ناجح على جميع المستويات وكذا تفعيل حركتها التجارية على مستوى الوطني والدولي، ولا يكون ذلك في هذا الصدد إلا من خلال حسن استثمار واستغلال العائدات التي تأتي من الوقف بهدف توظيفها في مشاريع استثمارية ناجحة و رائدة خاصة بالدولة الجزائرية التي تعتبر في أمس الحاجة لهذه المخططات المستقبلية لذلك عمدت الجزائر إلى استغلال العقارات الوقفية بما يحقق ذلك فأصدرت عدة نصوص لاستثمار الأوقاف العامة الذي عُني باهتمام المشرع و أقر أحكام لاستثماره.

لاشك أن استثمار العقارات الوقفية الفلاحية أمر واجب، ولولا هذا الواجب لما بقيت الأوقاف، ولما تمت المحافظة على أصولها الوقفية و سواءا كانت قد حبست لتقديم فيض من المنافع أو الإيرادات لتحقيق أهداف وضعها الواقف، وفي تعطيل الوقف عن الاستغلال الذي أعد له حرمان لأفراد الأمة أو المجتمع من منافع الوقف و إهدار للعلاقات الإنتاجية الكامنة في أموال الأوقاف.

و بسبب تدهور أسعار النفط في زمن كورونا، و مع استمرار الجائحة يشكل استغلال العقارات الفلاحية بما فيها الوقفية أمل النجاة في تحقيق الغذائي و بذلك فإن الاستثمار في هذا القطاع يعد من أحد البدائل التي تعول عليها البلاد للخروج من تبعية الغذائية و دفع عجلة التنمية إلى أمام ، لذلك حاول المشرع الجزائري الاستفادة و استغلال هذه الثروة الوقفية و ذلك باستثمارها و تنميها، و عن طريق سن قانون يُعنى باستثمار العقارات الوقفية الفلاحية فأقر صيغ لاستغلال العقارات الوقفية الفلاحية و عليه نطرح الإشكالية التالية ما هو دور العقار الفلاحي الوقفي في تحقيق الأمن الغذائي ؟.

و لتجسيد هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج التحليلي المنصب على النص القانوني المُنظم لموضوع الحال تحليلا و تمحيصا لمختلف أحكامه، و إدراكا لذلك قسمنا هذا البحث إلى محورين

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

ارتبط الأمن الغذائي بالعديد من المتغيرات منها المناخية، ومشكلة العقار الفلاحي الوقفي ، ذلك لكون أزمة الغذاء تتصدر لائحة اهتمامات العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، مما جعل المشرع الجزائري يعطي العقار الفلاحي الوقفي اهتماما كبيرا من خلال ترسانة النصوص القانونية والتنظيمية لتفعيل دور العقار الفلاحي الوقفي في تحقيق الاكتفاء

الذاتي الغذائي، غير أنه لم يعد تعريف الأراضي الفلاحية الوقفية لذلك تقدم تعريفا لهذه الأخيرة بإضافة إلى تعريف الأمن الغذائي مع الكشف عن واقعه في الجزائر

تعريف الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة: لا نجد تعريفا قانونيا للأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة عند الرجوع إلى النصوص القانونية المنظمة لأحكامها، غير أنـــــه يمكن ملاحظة أن هذه الأراضي تتصف بخاصيتين أساسيتين - وذلك انطلاقا من تسميتها :

فهي من جهة أراضي وقفية ومن جهة ثانية أراضي فلاحية، وعليه يمكن تحديد هذه الأراضي وتعريفها انطلاقا من الخاصيتين السابق ذكرهما.

الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة هي أملاك وقفية: من خلال استقراء نصوص الترسانة القانونية الوطنية، نجد المشرع قد نص بالمادة 213 من القانون المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم، وكذا المادة 03 من القانون رقم 91 - 10 المتعلق بالأوقاف، أن الأملاك الوقفية تنشأ نتيجة تصرف الواقف في مال يملكه بجعله غير قابل للتملك على وجه التأبيد بغية التصدق بمنفعة هذا المال على الفقراء أو على وجه من وجوه الخير75.

كما نص المشرع بالمادة 08 من نفس القانون على أن الأملاك الوقفية تتضمن مجموعة من الأماكن والمنقولات والعقارات.

و بناءا مما تقدم يتضح أن الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة تدخل في عموم الأملاك الوقفية العقارية ذلك أن الأصل في العقارات هو الأرض76، وفي هذا أكدت المادة22 من المرسوم التنفيذي رقم 98 - 381 المحدد لشروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وحمايتها و كيفيات ذلك77، أن الملك الوقفي يمكن أن يكون بناءا أو أرض بياض أو أرضا زراعية - وهو ما ينطبق على الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة - أو أرضا مشجرة.

وعليه فالأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة هي أراضي وقفية تم حبسها عن التملك على وجه التأبيد للتصدق بمنفعتها للجهة التي حددها الواقف أو على وجوه البرّ عموما

ب - الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة هي أراضي فلاحية : عرف المشرع الجزائري الأراضي الفلاحية بموجب المادة 04من القانون رقم 90-25 المتضمن التوجيه العقاري المعدل والمتمم78، التي جاء فيها ما يلي :" الأرض الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية في مفهوم هذا القانون هي كل أرض تنتج بتدخل الإنسان سنويا أو خلال عدة سنوات إنتاجا يستهلك البشر أو الحيوان أو يستهلك في الصناعة استهلاكا مباشرا أو بعد تحويله" .

---

75 كريمة حاجي، استغلال الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة في التشريع الجزائري ، مقال منشور مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد التاسع ، المجلد الثاني لسنة 2018. ص 1141 .

76 عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد،حق الملكية مع شرح مفصل للأشياء والأموال، الجزء الثامن،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ، لبنان، 1998 ،ص 19 ، ص20 .

77 المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 98 - 381 المؤرخ في 12 / 01 / 1998 ، المحدد لشروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وحمايتها و كيفيات ذلك، الجريدة الرسمية عدد 90 لسنة 1998 .

78 المادة 04 من القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في1990/11/18، المتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية عدد 49 لسنة 1990 .

فالملاحظ أن هذا النص ضبط تعريف الأراضي الفلاحية على أساس معيارين هما79:

1- الإنتاج أو قابلية الإنتاج الفلاحي بتدخل الإنسان، ويترتب عن هذا المعيار إخراج الأراضي التي تنتج بطبيعتها دون تدخل الإنسان من دائرة هذا التعريف.

قابلية الإنتاج الفلاحي للاستهلاك الإنساني أو الحيواني أو الصناعي.

كما يتضح من هذه المادة أن الأراضي الفلاحية إما أنها فلاحية في أصلها، أي أنها ذات طبيعة فلاحية بما تقدمه من إنتاج فلاحي، وهو ما يجعل الأرض الفلاحية تستغل في الأنشطة التي هي مهيأة لها بالطبيعة وإما أنها أراضي قابلة للاستغلال الفلاحي كونها أراضي ذات وجهة فلاحية، ولو لم تستغل فعلا في الفلاحة وهو ما ينطبق على الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة، فهي إما أن تكون أراضي فلاحية في أصلها وإما أنها أراضي ذات وجهة فلاحية يمكن استغلالها فلاحيا80.

وعليه من خلال مضمون هاتين الخاصيتين الأساسيتين للأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة، يمكن أن نتقدم بتعريف للأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة كما يلي : " الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة هي أراضي تم حبسها عن التملك على وجه التأبيد للتصدق بمنفعتها كونها أراضي ذات إنتاج فلاحي متى تم استغلالها وفقا لما يحدده القانون" 81 .

الأمن الغذائي :عرفت المنظمة العالمية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي على أنه:" توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة وبصورة مستمرة ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل القطر، وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية"82

كما عرفته لجنة الأمن الغذائي العالمي على أنه:" تمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة" 83 يتبن من خلال تعريفين المقدمة أن المنظمة العالمية للتغذية والزراعة أسست تعريفها للأمن الغذائي على الجانب الإنساني ، فهي تهتم بالإنسان بالدرجة الأولى وباحتياجاته الغذائية وبمشكلة الجوع84 كل ذلك من الحفاظ على كرامته الإنسانية من جهة، والعمل على توفير الغذاء الذي يضمن صحة الإنسان ونشاطه من جهة أخرى، هذا الاهتمام وان كان في محله إلا أنه معيب حيث لا يصلح لبناء اقتصاد وطني سليم لأنه يشجع على استيراد الغذاء

---

79 محمد كنازة ، الحماية الإدارية لأملاك الدولة الخاصة في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في القانون، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016 / 2015 ، ص 216 .

80حاجي كريمة ، المرجع السابق، ص 1141

81حاجي كريمة، نفس المرجع، ص 1142

82 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة ، العدد الأول والثاني، ديسمبر 2009 ، ص 28 .

83 le Programme CE-FAO « Sécurité alimentaire l'information pour l'action », FAO 2008 , http://www.fao.org/docrep/013/al936f/al936f00.pdf

84 زعيط نور الدين، مقال بعنوان الإشكالية الغذائية للدول النامية ، طبيعتها وتجلياتها وأسبابها، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد 31 ، جوان 2009 ، المجلد ب، ص. 232

من الخارج أو بالاعتماد على المعونات والتضامن الدولي، وبناء عليه يمكن القول أن مفهوم الأمن الغذائي وفق تعريف المنظمة العالمية للتغذية لا يصلح ليكون مبدأ تبنى عليه سياسة زراعية وطنية تسعى إلى تحقيق اكتفائها الغذائي، وعليه يعد انسب تعريف للأمن الغذائي المقدم من طرف منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للتجارة بصورته الأساسية على أنه" حصول جميع الإفراد وبشكل دائم على المواد الغذائية اللازمة والكافية لتغذية الإنسان وبقائه في حالة صحية جيدة" 85

واقع الأمن الغذائي في الجزائر : يشكل انعدام الأمن الغذائي تحد كبير يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للجزائر نتيجة سياسات تنموية فاشلة بحكم أنه لم يحظ فيها القطاع الفلاحي بصفة عامة ، والعقار الفلاحي بصفة خاصة بالأولوية والاهتمام الكافي، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الفلاحي الذي لم يواكب متطلبات الأفراد ، بالمقابل ارتفاع الواردات الغذائية التي تجاوزت 2 مليار دولار خلال فترة التسعينات، وتعدت 4 مليار دولار سنة2010 ، ومن المتوقع أن تتعدى 6.5 مليار دولار سنة 2020، وتشير الإحصائيات إلى أن الجزائر تعرف تبعية غذائية كبيرة، حيث ارتفع متوسط التبعية للحبوب من 51.24 %خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 - 1970 إلى 71.74 % خلال الفترة الممتدة 1990-1981 وانخفض إلى 70.30%خلال الفترة 2001 - 1991 ، وانتقل متوسط التبعية بالنسبة لسلعة القمح من 56.8 % إلى% 78 ، وانخفض إلى71.55 %على التوالي خلال الفترة نفسها86 ، وبقيت الجزائر حتى الألفية الثالثة تعاني من التبعية في مجال الغذاء هذا ما دفع بها لاستغلال كامل أملاكها العقارية الفلاحية بما فيها الوقفية، وذلك للخروج من التبعية الغذائية.

المحور الثاني: دور أساليب استغلال العقارات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي

يلعب العقار الفلاحي بصفة عامة، والعقار الفلاحي الوقفي بصفة خاصة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي والتخلص من التبعية، إذ حضي العقار الفلاحي في الجزائر باهتمام كبير وهو ما نشهده من الترسانة القانونية والتنظيمية التي وضعها المشرع من أجل تنظيم استثماره.

الإطار القانوني للاستثمار العقار الفلاحي الوقفي: مر استثمار العقار الفلاحي الوقفي في الجزائر بمرحلتين متباينة الأحكام القانونية .

المرحلة الأولى : من الاستقلال إلى صدور القانون رقم 91-10 المتعلق بالأوقاف: أول إطار لتنظيم الوقف كان المرسوم رقم 64-283 والمتضمن نظام الأملاك الحبسية العامة، الذي لم يلق تطبيقا من طرف الدولة لأنه وضع في ظروف خاصة، كما لم يحدد فيه الأحكام القانونية التي تلزم الإدارة حماية الأوقاف من الضياع والاندثار87.

---

85 - Joseph H.Hulse, **Développement durable : un avenir incertain**, les presses du l'université Laval, Québec, Canada, 2008, p 179.

86 عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، الجزائر ، ص 182 .

87 مجاجي منصور ، مصطفاوي عايدة ، شروط و كيفيات استغلال العقارات الوقفية الموجهة للاستثمار مقال منشور ، مجلة الأفاق علمية ، المجلد11 العدد 02 السنة 2019 ، ص 106.

لصدر بعد ذلك قانون الأسرة رقم 84-16 الذي تناول بعض أحكام الوقف ، ولكنه لم ينص على استثمار الأملاك الوقفية88.

وما يميز هذه المرحلة، استحالة الحديث عن استثمار الأموال الوقفية لعدم وجود الأملاك الوقفية، بحكم أن النظام الجزائري استولى على ما تبقى من الأموال الوقفية بإصدار قرار تأميم الأراضي.

المرحلة الثانية : من 1991 إلى سنة 2001 : حسب ما جاء في المادة 46 من دستور 1989، أصدر المشرع القانون رقم 91-10 المتعلق بالأوقاف، حيث حدد هذا القانون القواعد العامة لتنظيم الأملاك الوقفية وتسييرها وحفظها وحمايتها، ونص في مادته 45 على أن الأملاك الوقفية تنمى وتستثمر وفقا لإرادة الواقف، وطبقا لمقاصد الشريعة الإسلامية في مجال الأوقاف حسب كيفيات تحدد عن طريق التنظيم ، ليصدر المرسوم التنفيذي رقم 98-381، الذي نص على الإيجار كطريقة لاستثمار الأملاك الوقفية بصفة عامة بما فيها الفلاحية .

إن هذا القانون صدر بعد تغير نظام الحكم في الدولة الجزائرية، حيث بدأ اهتمام الدولة بالوقف واعتبرته عاملا أساسيا في التنمية والتكافل الاجتماعي، أن المشرع ذكر مادة واحدة حول استثمار الأملاك الوقفية وهي المادة 45 منه، تأخر صدور النصوص التنظيمية إلى غاية 01 ديسمبر 1998.

مرحلة ما بعد سنة 2001: تماشيا مع التغييرات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري كان لابد أن تساير الأملاك الوقفية هذه التغييرات بنا فيها الجانب الفلاحي عن طريق استثمارها و تنظيمها بما يعود بالفائدة على الوطن و الموطن لذلك جاء القانون 01-07 المعدل و المتمم للقانون 91-10 المتعلق بالأوقاف الذي استبعد الأوقاف الخاصة كنا فيه مساعدة للجهة المكلفة بالأوقاف هي التفرع و التحكم في إدارة و تنظيم و تسيير الأملاك الوقفية العامة بما فيها الفلاحية تلتها مراسم تنظيمية توضح أحكام استثمار العقارات الفلاحية الوقفية وفق أساليب محددة.

مساهمة العقار الفلاحي الوقفي في تحقيق الأمن الغذائي للعقار الفلاحي الوقفي دورا مهما في دفع عجلة الاقتصاد مما له من انعكاسات على استقرار الدولة واستقلاليتها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، إذ حضي باهتمام كبير، فتحقيق الأمن الغذائي يفرض الانفتاح على الاستثمار في مختلف القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي الوقفي، و بذلك يعد استثمار الأملاك الوقفية أحد العوامل المساعدة لتخفيف من أعباء الدولة89، حيث حدد المشرع الجزائري بموجب القانون 01-07 الذي جاء فيه ما يلي: "يمكن أن يستغل ويستثمر وتنمى الأملاك الوقفية إذا كانت أرضا زراعية أو شجرًا"، وحدد لها نوعين من العقود لاستثمارها هي90 :

---

88 القانون رقم 84-16 المؤرخ في 1984/06/09 المتضمن قانون الأسرة الجريدة الرسمية العدد 24 المعدل و المتمم.

89 زايد حنيفة،(مساهمة الزكاة و الوقف في بناء الاقتصاد)مجلة رسالة المسجد، العدد الرابع، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، 2014 ، ص31 .

90 القانون رقم 01-07 المعدل و المتمم للقانون رقم 91-10 المتعلق بالأوقاف العامة ، الجريدة الرسمية العدد 29 لسنة 2001.

عقد المزارعة ويتلخص في إعطاء الأرض الوقفية لمزارع يستغلها مقابل حصة من المحصول يتفق عليها عند إبرام العقد91و هو ما أكد عليه المشرع الجزائري بموجب المادة الفقرة الثانية من المادة 26 مكرر 1 من القانون رقم 01-07 المعدل و المتمم للقانون 91-10 المتعلق بالأوقاف

و مهما كانت طبيعة العقد فإن الهدف منه هو إيجاد سبل ناجعة لاستغلال الأراضي بما يحقق الغرض المقصود منها هو توفير الأمن الغذائي و هو الأمر الذي لا نجده في الواقع العملي .

عقد المساقاة هي إعطاء الشجر بمختلف أنواعه وما يدخل في حكمه، كالنخيل لمن يقوم بسقيه مع القيام بسائر الأعمال الأخرى التي يحتاجها الشجر مقابل جزء معلوم من ثمره مشاعا فيه، وعرفها المشرع الجزائري في المادة 26 مكرر 1 من قانون 01-07 عقد المساقاة يقصد به إعطاء الشجر لاستغلال لمن يصلحها مقابل جزء معين من ثمره.

يعد عقد المساقاة من الصيغ الاستثمار و التمويل طويلة الأجل و من أنجع الصيغ الاستثمارية للأراضي الفلاحية الزراعية المشجرة غير أن ما يعاب عليه هو عدم النص على أحكام الخاصة بعقد المساقاة92 الأمر الذي يستدعي الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي تشترط في عقد المساقاة بيان محل العمل ، أي نوع الشجر أو الشجر المراد سقيه و كذا تحديد صفة العمل يشترط في العامل أن يبذل عناية الرجل العادي في أرضه فيقوم بكل ما يلزم لإصلاح النخل أو الشجر تقيدا بما جرى به العرف في المساقاة 93

أما الأراضي البور فقد أقر المشرع الجزائري لاستثمارها عقد الحكر وتم النص عليه في المادة 26 مكرر 02 من القانون 01-07 على أنه يمكن استثمار الأرض الموقوفة العاطلة بعقد الحكر وعليه هو حق عيني يخول للمحتكر الانتفاع بأرض موقوفة بالبناء عليها أو بالغرس أو بأي غرض آخر وذلك مقابل أجرة معينة94

استثمار الأراضي الفلاحية عن طريق الإيجار: يعتبر إيجار الأراضي الوقفية الفلاحية من أهم طرق استثمار العقار الفلاحي الوقفي و أكثرها شيوعيا في الواقع العملي إن لم نقل الوحيد الذي تلجأ إليه مديرية الأوقاف في إطار تنمية و استثمار العقارات الوقفية، و قد أجاز المشرع الجزائري وفقا لنص المادة 26 مكرر 09 من القانون 01-07 و أحال شروطه و أحكام تنفيذه للمرسوم التنفيذي رقم 14-70 المؤرخ في 10 فيفري 2014 المحدد لشروط و كيفيات إيجار الأراضي الوقفية الفلاحية95 ذلك أن نطاق استغلال الخواص لأراضيهم الفلاحية الخاصة أوسع من نطاق استغلال الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة، ذلك أن الأراضي الفلاحية لا تكون معدة إلا للإنتاج الفلاحي، المرتبط ارتباطا

---

91 صورية زردوم، النظام القانوني للأملاك الوقفية، مذكرة ماجستير في القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 ، ص 140

92 عبد القادر عزرز فقه استثمار الوقف و تمويله في الإسلام دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائري، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر ، 2004/2004 ، ص129

93 بن شرطيوة سناء، الأنظمة العقارية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2018/2018 ، ص 267.

94 رامول خالد، الإطار القانوني و التنظيمي لأملاك الوقف في الجزائر، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر ،2006 ، ص 138

95 المرسوم التنفيذي رقم 14-70 المؤرخ في 10 فيفري 2014 المحدد لشروط و كيفيات إيجار الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة، الجريدة الرسمية، العدد 09، المؤرخة في 2014/02/20.

وثيقا بممارسة النشاط الفلاحي، وهو يستغرق النشاط الزراعي ويتعداه إلى أنشطة أخرى:كتربية المواشي وغيرها من الأعمال التي تبقى قابلة للتطور وتؤثر على مفهوم النشاط الفلاحي، و كذا على المعنى المراد بالإنتاج الفلاحي، الذي يتغير بتغير المقصود من النشاط الفلاحي 96 ، ويتحقق للملاك الخواص حرية ممارسة أي نشاط فلاحي في أراضيهم و الحصول على إنتاج فلاحي متى حافظوا على الوجهة الفلاحية لهذه الأخيرة، علما أن المشرع الجزائري قد حدد المقصود من الإنتاج الفلاحي في المرسوم التنفيذي رقم 96 - 63 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المتضمن تعريف النشاطات الفلاحية وتحديد شروط الاعتراف بصفة الفلاح و كيفياته97 وذلك في المواد02 ،03،04، 05منه، إذ نص على اعتبار كل نشاط يرتبط بسير دورة نمو منتوج نباتي أو حيواني وتكاثره نشاطا ذا طابع فلاحي، ويمتد هذا الوصف إلى كل نشاط يستند إلى هذا الاستغلال أو يعتبر امتدادا له كعمليات تخزين المنتوجات سواء كانت من مصدر نباتي أو حيواني، وكذا عمليات تحويل و توضيب وتسويق هذه المنتوجات عندما تمثل استمرارا للاستغلال الفلاحي، دون الأخذ بعين الاعتبار الطرق المعتمدة في انجازها طبيعية كانت أو اصطناعية.

غير حين أن الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة تستغل في الإطار الذي تحدده إرادة الواقف كما تلزم الجهات المسيرة بالتقييد برغبة الواقف التي على أساسها تم الوقف، كما نص المشرع الجزائري بموجب المرسوم التنفيذي 14-70 على استغلال العقارات الفلاحية الوقفية التي يكون إما محصورة أو مسترجعة

الأراضي الوقفية الفلاحية المحصورة : جاء بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 14-70 أنه الأراضي الفلاحية الموقوفة المحصورة تكون بناءا على عقد إيجار الوقفي، و يقصد بإيجار الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة المخصصة للفلاحة كل عقد تؤجر بموجبه السلطة المكلفة بالأوقاف إلى شخص مستأجر أرض وقفية مخصصة للفلاحة، و قد يكون شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا، مع تحديد الشروط واجب توافرها في كل منهما خاصة اشتراط ثبوت صفة الفلاح للمستأجر إذا كان شخصا طبيعيا و ذلك بتقديمه شهادة تكوين أو التأهيل في المجال الفلاحي أو أن يكون الشخص المعنوي المستفيد من الإيجار الفلاحي الوقفي خاضعا للقانون الجزائري و أن يكون النشاط الذي يمارس في مجال الفلاحة 98 الأمر الذي يكلف إلى حد ما كون المستثمر من ذوي الخبرة في الميدان .

ويعد عقد الإيجار من أهم وسائل استغلال واستثمار العقارات الوقفية بأنواعها المختلفة :أرض فلاحية، عقار مبني ذو استعمال سكني، عقار مبني ذو استعمال تجاري ... ، وهذا لأنه من أقدم طرق استغلال هذه العقارات، وأكثرها استعمالا و تتمثل أركان العقد الإيجار الوقفي الفلاحي في الرضا و المحل و السبب بالإضافة إلى الشكلية حيث يجب إفراغه في قالب الرسمي 99 تحت طائلة البطلان الرضا هو تبادل الطرفان التعبير عن إراداتهما حول المسائل

---

96 حاجي كريمة ، المرجع السابق، ص 1145.

97 أنظر المرسوم التنفيذي رقم 96 - 63 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المتضمن تعريف النشاطات الفلاحية وتحديد شروط الاعتراف بصفة الفلاح و كيفياته الجريدة الرسمية عدد 07 لسنة 1996 .

98 المواد 4 و 7 و 8 من المرسوم التنفيذي رقم 14-70 المذكور سابقا

99 راجع المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 14-70 المذكور سابقا

الأساسية في العقد و التي تتمثل في طبيعة العقد و أطرافه تحديد الأرض المؤجرة و مدة إيجارها و الأجرة المتفق عليها فالمحل بالنسبة للمؤجر هو منفعة العين المؤجرة .

أما بالنسبة للمستأجر هو الأجرة المدفوعة 100 مقابل انتفاعه بالعين المؤجرة و كلاهما يقاس بمدة زمنية يسري من خلالها عقد الإيجار و التي يمكن تجديدها بشرط موافقة السلطة المكلفة بالأوقاف 101 ويكون تأجير الأراضي الوقفية الفلاحية إما عن طريق المزاد العلني أو عن طريق التراضي .

الأراضي الفلاحية الوقفية المسترجعة: يمكن استخلاص شروط استرجاع الأراضي الفلاحية الوقفية المؤممة من نص المادة 38 من قانون الأوقاف 91 - 10 ، بحيث تنص على أنه " تسترجع الأملاك الوقفية التي أممت في إطار أحكام الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 والمتضمن الثورة الزراعية إذا ثبتت بإحدى الطرق الشرعية والقانونية، وتؤول إلى الجهات التي أوقفت عليها أساسا وفي حالة انعدام الموقوف عليه تؤول إلى السلطة المكلفة بالأوقاف.

وما فوت منها باستحالة استرجاع العين الموقوفة وجب تعويضها وفقا للإجراءات المعمول بها مع مراعاة أحكام المادة 02 أعلاه".

نستنتج من نص المادة الشروط التالية:

أن يثبت الوقف بإحدى الطرق الشرعية و القانونية: تقع قرينة إثبات الوقف على عاتق الموقوف عليهم سواء كان الوقف عاما أو خاصا، فإذا تعلق الأمر بالوقف الخاص (الأهلي، الذري) وجب إثباته من طرف الموقوف عليهم، وذلك عن طريق تقديم عقد الوقف أو أية وثيقة تثبت أنهم المنتفعين بالوقف وقت عملية التأميم، أو يتم إثبات الوقف من طرف جمعية المسلمين أو الجهة المكلفة بإدارة وتسيير الأملاك الوقفية، وهي الجهة الوصية في حالة انعدام الموقوف عليه الشرعي102.

2- أن يحتفظ الوقف بوجهته الفلاحية الأصلية: أي أن تكون العين الموقوفة قد احتفظت بوجهتها الفلاحية الأصلية وقت مباشرة إجراءات الاسترجاع من طرف الموقوف عليهم، أما إذا لم تحتفظ بطبيعتها الأصلية كأن تصبح أرض عمرانية أو تكون تعرضت للضياع و الاندثار، ففي هذه الحالة يستحيل استرجاع الأرض الوقفية الفلاحية، وهنا يتم تعويض الموقوف عليهم تعويضا عينيا مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية103 ، وهو ما أشارت إليه الفقرة الثانية من المادة38 من قانون الأوقاف السابقة الذكر، وكذا المادة 76 من قانون التوجيه العقاري، التي تنص على استرجاع حقوق الملكية للأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية، الذين أممت أراضيهم أو تبرعوا بها في إطار الأمر المتعلق بالثورة الزراعية، شريطة أن لا تكون الأراضي المعنية قد فقدت طابعها الفلاحي، وفي حالة العكس فإن ملاكها يعوضون نقديا أو عينيا.

---

100 المادتين 22 و 23 من المرسوم التنفيذي رقم 98-381 المذكور سابقا

101 حددت مدة الإيجار الأملاك الوقفية بمدة 40 سنة قابلة للتجديد

102 راجع رامول خالد، الإطار القانوني و التنظيمي لأملاك الوقف في الجزائر، المرجع السابق، ص 110.

103 رامول خالد، نفس المرجع ، ص 111 .

وحسب نفس المادة تفقد الأرضي طبيعتها الفلاحية عندما يستعمل وعاؤها لغرض البناء، أو عندما تتغير وجهتها الفلاحية وتحول عن طريق أدوات التهيئة والتعمير.

3 - إجراءات استرجاع الأراضي الفلاحية الوقفية المؤممة: أحالت المادة 39 من قانون الأوقاف إجراءات التسوية إلى أحكام المواد 78 ، 79 ، 80 ، 81 ، 82 من قانون التوجيه العقاري وبالرجوع للمادة 81 من قانون التوجيه العقاري نجد أن طلب الاسترجاع يقدم من المالك الأصلي وهنا تحل الجهة الموقوفة عليها أو السلطة الوصية المكلفة بالأوقاف محل المالك الأصلي حسب المادة 40 من قانون الأوقاف، ويرفق الطلب حسب المادة 81 من قانون التوجيه العقاري، بملف يوجهه إلى الوالي المختص إقليميا وذلك في أجل اثني عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ نشر قانون التوجيه العقاري، غير أن هذا الأجل لا يعتد به بالنسبة لاسترجاع الأراضي الفلاحية الوقفية حسب نص المادة 40 من قانون الأوقاف، التي تنص على أن الآجال المنصوص عليها في المادة 81 من قانون التوجيه العقاري لا تؤخذ بعين الاعتبار.

ونصت المادة 81 / 02 من القانون قانون التوجيه العقاري على أنه يتم تحديد وثائق ملف الاسترجاع عن طريق التنظيم، وتبعا لهذا صدر المرسوم التنفيذي رقم 96 - 104 119 يحدد قائمة الوثائق اللازمة التي يتكون منها ملف رد الأراضي الفلاحية المؤممة أو المتبرع بها بعنوان الثورة الزراعية أو بعنوان وضعها تحت حماية الدولة، بحيث نصت المادة02 منه على أن "الوثائق المنصوص عليها أعلاه هي:

- طلب رد الأراضي الفلاحية يقدمه المعني.
- قرار التأميم أو التبرع، أو الوضع تحت حماية الدولة أو اية وثيقة أخرى تثبت ذلك.
- عقد الملكية الرسمي أو أي سند قانوني آخر يثبت ملكية الأراضي أو حيازتها.
-استمارة يسحبها المعني من مديرية المصالح الفلاحية في الولاية و يكمل مضمونها.

وحسب المادة 82 من قانون التوجيه العقاري تدرس الملفات لجنة الولائية متساوية الأعضاء، تضم ممثلين للإدارة، وعددا متساويا من المنتخبين المحليين وممثلي جمعيات الملاك والمستثمرين الفلاحين وتجمعاتهم المعتمدة قانونا، بالإضافة إلى ممثل السلطة المكلفة بالأوقاف حسب المنشور الوزاري المشترك 105 ، وقرار اللجنة قابل للطعن بالطرق القانونية المقررة.

وبعدما نصت المادة 38 من قانون الأوقاف على مبدأ استرجاع أراضي الوقف المؤممة، صدر منشور وزاري مشترك يحدد كيفيات استرجاع الأراضي الوقفية التي أدمجت في الصندوق الوطني للثورة الزراعية، وكيفيات تسوية أوضاع المستفيدين المستغلين لهذه الأراضي طبقا لأحكام المادة 39 من قانون الأوقاف.

---

104 المرسوم التنفيذي رقم 96-119 المؤرخ في 6 أبريل 1996 ، يحدد كيفيات تطبيق المادة 11 من الأمر رقم 95 - 26المعدل و المتمم للقانون 90 - 25 و المتضمن قانون التوجيه العقاري، ج ر 22 مؤرخة في 04 / 10 / 1996

105 القرار المشترك المؤرخ في 01 / 06 / 1992 ، ينص على تطبيق المادة 38 من قانون الأوقاف.

كل هذه الإجراءات من أجل الحفاظ على العقارات الفلاحية الوقفية و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتمد على الفلاحة الذي يعد المصدر رئيسي لرأس المال اللازم لعملية الاستثمار الاقتصادي، و بذلك يكون الجزائري ميز من خلال هذا المرسوم بين نظامين يكرسهما عقد الإيجار نظام عام و آخر خاص

يظهر النظام العام من خلال ما سماه المشرع بعقد إيجار الأراضي الوقفية الفلاحية المعلومة التي تم حصرها، و الذي كشف على جملة من المرتكزات الموضوعية و الشكلية التي يقوم عليها هذا العقد، بينما يتعلق النظام الخاص بعقد إيجار الأراضي الفلاحية الوقفية المسترجعة من الدولة.

و بذلك فإن عقد الإيجار الأراضي الفلاحية الوقفية بمفهومه المستحدث يعد في حقيقته تعبير كشف على تنظيم تشريعي واضح لنظام استغلال تلك الأراضي من جهة، كما يعتبر تتويج لعملية التسوية القانونية لوضعية تلك الأراضي خصوصا التي كانت تحت يد الدولة من جهة أخرى

غير أن ما يجب التأكيد عليه هو بعض النقائص التي تم تسجيلها على نظام الإيجار وقفا للمرسوم التنفيذي رقم 14-70 سواءا من الناحية الموضوعية أو الإجرائية لأحكامه، و لا شك أن ذلك من شأنه الحد من فاعلية عقد الإيجار في تحقيق التنمية و الاستغلال الوقفي الفلاحي المنتج[106]

خاتمة

توصلنا من خلال دراستنا إلى جملة من النتائج

تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يعد تحديا يستدعي بذل المزيد من المجهودات و استغلال كافة الإمكانيات الفلاحية الوقفية حتى يساهم العقار الفلاحي الوقفي في سد الفجوة الغذائية في التخفيف من التبعية في مجال الغذاء التي أصبحت تؤرق الحكومة، بعدما أصبح الغذاء أداة ضغط من الدول المصدرة للغذاء

لم تصل الجزائر إلى درجة الاكتفاء في مجال الغذاء بسبب ارتباط الأمن الغذائي بالعوامل المناخية وتغيرات الأسعار العالمية من جهة، ومن جهة أخرى عدم وجود سياسة تشريعية واضحة في العديد من المجالات خاصة مجال الاستثمار، تساهم الأراضي الفلاحية الوقفية بتوفير العديد من مناصب الشغل و بالتالي التقليص من البطالة بالإضافة إلى تطوير الإنتاج الزراعي و تأمين الحاجيات الغذائية

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية تحقيق الاستخدام الكامل لليد العاملة و القضاء على البطالة المقنعة، و يعتبر القطاع الزراعي بما فيه الوقفي مخزن لليد العاملة و مجال هائل يمكن استغلاله في ميدان الشغل الحقيقي و ذلك لأن جل سكان الدول النامية يشتغلون في الزراعة

إبراز جملة من الآليات التمويلية والعقود والأساليب الاستثمارية التي يستمد معظمها من الشريعة الإسلامية، باعتبارها روح العمل الوقفي ومصدره المادّي، وقد لوحظ أنّ معظم تلك الصّيغ والأساليب لم تعط نتائج إيجابية لعدم إمكان تطبيقها على أرض الواقع بسبب عدم توفّر منظومة مالية، وبنكية تشجّع الاستثمار والتمويل في هذا المجال.

---

106 د/لعميري ياسين و بوشنافة جمال ، استغلال العقارات الوقفية في التشريع الجزائري – دراسة على ضوء آخر المستجدات القانونية- بدون رقم الطبعة، دار الخلدونية ، 2019، ص 182.

هذا ما دفعنا إلى تقديم مجموعة من الإقتراحات التالية:

العمل على إيجاد إدارة صارمة تسهر على تطبيق البرامج المسطرة واستغلال الاعتمادات بشكل أمثل للوصول إلى الأهداف المسطرة وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي .

العمل على الحد من استغلال العقار الفلاحي الوقفي في غير الوجهة المخصصة له.

إيجاد أساليب حديثة لاستثمار الوقف واستغلاله في حل مشكلة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي

وجوب توفر الإرادة السياسية المدركة لأهمية الوقف و إقامة دورات تكوينية لوكلاء الأوقاف لتعريفهم بمستجدات موضوع الأوقاف من جانبها الإداري والقانوني والتسييري، وذلك بالاستعانة بأساتذة متخصصين في هذا الموضوع.

عند وضع الدولة أي خطة للنهوض بالأوقاف الإسلامية، يجب أن تناسب تنمية الأملاك والممتلكات الوقفية القائمة، والتشجيع على قيام أوقاف جديدة من أجل استئناف عملية التراكمات الوقفية.

قائمة المراجع

- عبد الرزاق السنهوري،الوسيط في شرح القانون المدني الجديد،حق الملكية مع شرح مفصل للأشياء والأموال، الجزء الثامن، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان، 1998
- د/لعميري ياسين و بوشنافة جمال ، استغلال العقارات الوقفية في التشريع الجزائري – دراسة على ضوء آخر المستجدات القانونية- بدون رقم الطبعة، دار الخلدونية ، 2019.
- عبد القادر عزرز فقه استثمار الوقف و تمويله في الإسلام دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائري، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر ، 2004/،2004 .
- محمد كنازة ، الحماية الادارية لأملاك الدولة الخاصة في التشريع الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في القانون،كلية الحقوق،جامعة باجي مختار،عنابة، الجزائر، 2016 / 2015
- صورية زردوم، النظام القانوني للأملاك الوقفية، مذكرة ماجستير في القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 .
- بن شرطيوة سناء الأنظمة العقارية في التشريع الجزائري أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة 2018/2018 .
- عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، الجزائر .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة ، العدد الأول والثاني، ديسمبر. 2009
- كريمة حاجي، استغلال الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة في التشريع الجزائري، مقال منشور بالمجلة ، العدد التاسع ، المجلد الثاني لسنة 2018.
- زعيط نور الدين، مقال بعنوان الإشكالية الغذائية للدول النامية ، طبيعتها وتجلياتها وأسبابها، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد 31 ، جوان 2009 ، المجلد ب
- مجاجي منصور ، مصطفاوي عيدة ، شروط و كيفيات استغلال العقارات الوقفية الموجهة للاستثمار مقال منشور، مجلة الأفاق علمية ، المجلد11 العدد 02 السنة 2019 .
- زايد حنيفة،(مساهمة الزكاة و الوقف في بناء الاقتصاد) مجلة رسالة المسجد، العدد الرابع، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، 2014.
- Joseph H.Hulse, **Développement durable : un avenir incertain**, les presses du l'université
Laval, Québec, Canada, 2008
- le Programme CE-FAO « Sécurité alimentaire l'information pour l'action », FAO 2008 , http://www.fao.org/docrep/013/al936f/al936f00.pdf
- القانون رقم 84-16 المؤرخ في 1984/06/09 المتضمن قانون الأسرة الجريدة الرسمية العدد 24 المعدل و المتمم.
- القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في 1990 / 11 / 18 ،المتضمن التوجيه العقاري،الجريدة الرسمية عدد 49 لسنة 1990.

- القانون رقم 01-07 المعدل و المتمم للقانون رقم 91-10 المتعلق بالأوقاف العامة ، الجريدة الرسمية العدد 29 لسنة 2001.
- المرسوم التنفيذي رقم 98 - 381 المؤرخ في 12 / 01 / 1998 ، المحدد لشروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وحمايتها و كيفيات ذلك، الجريدة الرسمية عدد 90 لسنة 1998 .
- المرسوم التنفيذي رقم 14-70 المؤرخ في 10 فيفري 2014 المحدد لشروط و كيفيات إيجار الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة، الجريدة الرسمية، العدد 09، المؤرخة في 2014/02/20.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-119 المؤرخ في 6 أبريل 1996 ، يحدد كيفيات تطبيق المادة 11 من الأمر رقم 95 - 26المعدل و المتمم للقانون 90 - 25 و المتضمن قانون التوجيه العقاري، ج ر 22 مؤرخة في 04 / 10 / 1996
- المرسوم التنفيذي رقم 96 - 63 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المتضمن تعريف النشاطات الفلاحية وتحديد شروط الاعتراف بصفة الفلاح و كيفياته الجريدة الرسمية عدد 07 لسنة 1996 .

الآليات القانونية لضمان الحق في الأمن الغذائي للمستهلك المغربي في ظل فيروس كورونا

Legal mécanismes to garantie the right of Food Security for the Moroccan consumer Durring theCorona Virus situation

ذ.صباح نافيع. باحثة بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق السويسي- الرباط/ المغرب.
البريد الالكتروني: Sabahnafia7@gmail.com

ملخص الدراسة:

يعرف المغرب في الفترة الحالية على غرار جميع دول العالم، أزمة صحية واقتصادية واجتماعية جراء انتشار فيروس كورونا، أدى إلى ظهور تجاوزات بعض التجار واعتمادهم لممارسات غير تنافسية تتجلى أساسا في احتكار وادخار السلع، وتخزينها والزيادة في اثمانها.، مما انعكس سلبا على مستهلك المنتجات الغذائية، وانتهاك حقه في الامن الغذائي.

تبعا لذلك، ارتأينا من خلال هذه الدراسة معالجة المقاربة القانونية للدولة المغربية لضمان حق المستهلك في الأمن الغذائي في ظل هذه الجائحة، من خلال فحص وتقييم القوانين المتعلقة بحماية المستهلك وحرية الأسعار والمنافسة، والقانون المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع.

الكلمات المفاتيح: الأمن، الغذاء، المستهلك، القوانين، كورونا

Abstract:

Morocco, as all the countries of the world, knows in the current period a health economic and social crisis due to the spread of the Corona virus, which led to the illegal excesses of some traders and their adoption of non-competitive practices manifested mainly in the monopoly and saving of goods, storage and increase in the price of them, which reflected negatively on the consumer of food products And violating his right to food security

Accordingly, we decided through this study to address the legal approach of the Moroccan state to ensure the consumer's right to food security in light of this pandemic, by examining and evaluating laws related to consumer protection and freedom of prices and competition, and the law relating to restraint against fraud in goods.

Key Words: Security, Food, consumer, Laws, corona

مقدمة:

تحظى قضية الأمن الغذائي بمكانة بارزة على المستوى الدولي منذ نصف القرن الماضي، حيث غدت من أهم متطلبات الحكومات ومطلبا أساسيا لتحقيق التوزيع العادل لعوائد التنمية والثروة بين أجيال الحاضر والمستقبل، وهذا ما زاد من أهميتها لدرجة تأسيس هيات مستقلة خاصة لتحقيق التنمية الغذائية.

وأمام ما يشهده العالم حاليا، من ظهور وباء كورونا، واعتباره أزمة تراخت معالمها على جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى اضطراب سلاسل الغذاء في دول المغرب العربي عموما والمغرب خصوصا على نحو كبير وأثار المخاوف بشأن الأمن الغذائي.

تبعا لذلك، استدعى ضرورة تحريك عجلات الدولة نحو تطبيق القوانين المتعلقة بحماية المستهلك وحرية الأسعار والمنافسة، والقانون المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع، من أجل ضمان الحق في الأمن الغذائي للمستهلك المغربي، خصوصا أمام ما عرفه المغرب من تجاوزات بعض التجار واعتمادهم لممارسات غير تنافسية تتجلى أساسا في احتكار وادخار السلع، وتخزينها والزيادة في اثمانها.

وفي ضوء ما سبق، تطرح الورقة التساؤلات التالية: ماهي الاليات التي تضمن الحق في الأمن الغذائي بالنسبة للمستهلك المغربي في ظل فيروس كورونا؟ وكيف يمكن لها المساهمة في تعزيز التنمية الغذائية؟ ثم ماهي التحديات التي تواجهها لتحقيق تدبير أمثل للسياسة الغذائية؟

وعموما، إن منطلقات البحث المحددة في هذه الورقة، اذ تستهدف أساسا التوفيق بين حماية الأمن الغذائي في زمن كورونا والمساهمة في تحقيق التنمية الغذائية.

أولا: ضمان الحق في الأمن الغذائي على ضوء القوانين المتعلقة بالمستهلك وحرية الأسعار والمنافسة في ظل كورونا

ثانيا: ضمان حق المستهلك في الأمن الغذائي على ضوء قانون زجر الغش عن البضائع في ظل وباء كورونا

أولا–ضمان الحق في الأمن الغذائي على ضوء القوانين المتعلقة بالمستهلك وحرية الأسعار والمنافسة في ظل كورونا

بالنظر لوضعية المستهلك المغربي أمام تفشي فيروس كورونا المستجد، كان لزاما التعرض لموقف القانون من ذلك، من خلال فحص النصوص القانونية المتعلقة بالمستهلك وحرية الأسعار والمنافسة (أ)، وتلك المتعلق بزجر الغش في البضائع (ب).

أ– اليات قانون حماية المستهلك في ضمان الامن الغذائي في ظل وباء كورونا

في ظل الوضعية الراهنة التي يعيشها المغرب والتي تعرف انتشار وباء كوفيد 19 الأمر الذي دفع الحكومة على إعلان حالة الطوارئ107 بتاريخ 24 مارس 2020 وإغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية والالتزام بقواعد الحجر الصحي، هذا الوضع خلق هلعا في نفوس المواطنين، وهو ما دفعهم إلى التوجه نحو الأسواق التجارية والمحلات التجارية لاقتناء كميات كبيرة من السلع والمنتوجات، وهو ما دفع ببعض التجار وأصحاب المحلات التجارية إلى الزيادة في ثمن بعض السلع والأكثر من ذلك احتكارها، مخالفين بذلك القانون وضاربين بذلك قيم الإنسانية والتضامن عرض الحائط108.

بالتالي، فالمستهلك المغربي أمام ما يتعرض له من هذه الممارسات وغيرها، يكون في وضعية استغلال لوضعية المستهلك، التي قد تطرق لها المشرع المغربي بكل دقة لفرض حماية قانونية له.

وبالرجوع إلى قانون حماية المستهلك109 نجده قد حدد موقفه بخصوص الاستغلال والتعسف الذي يتعرض له المستهلك المغربي، حيث قضى ببطلان الالتزامات التي تنشأ بفعل استغلال ضعف أو جهل المستهلك، مع تخويله الحق في استرجاع المبالغ المؤداة من طرفه، ومنحه التعويض عن الضرر اللاحق إذا كان له موجب.110

وبالرجوع للمادة 184 من نفس القانون نجد أن المشرع المغربي قد رتب على مخالفة مقتضيات المادة 59 عقوبة الحبس من شهر إلى خمس سنوات وبغرامة من 1200 درهم إلى 50.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، وذلك دون الاخلال بأحكام الفصل 552 من مجموعة القانون الجنائي111.

إذا كان المخالف شخصا معنويا يعاقب بغرامة تتراوح ما بين 50.000 درهم و 1.000.000 درهم".

107– المرسوم القانون رقم 20.292.2 الصادر بتاريخ 23 مارس 2020 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها منشور بالجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر المؤرخة في 24 مارس 2020.

108– عبد الهادي رشدي، المستهلك بين رهان الحماية وهاجس تلبية الحاجة في ظل فيروس كورونا، مقال منشور في مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، عدد 18، ماي 2020، ص: 228.

109–ظهير شريف رقم 1.11.03 صادر في 14 من ربيع الأول 1432(18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك.

110– المادة 59 من قانون 31.08 تنص على ما يلي: " يقع باطلا بقوة القانون كل التزام نشأ بفعل استغلال ضعف أو جهل المستهلك مع حفظ حقه في استرجاع المبالغ المؤداة من طرفه وتعويضه عن الأضرار اللاحقة".

111– نص الفصل 552 من القانون الجنائي على ما يلي: " من استغل حاجة قاصر دون الواحد والعشرين أو بالغا فاقد الاهلية أو محجورا، أو استغل أهواءه أو عدم خبرته، ليحصل منه على التزام أو إبراء .... يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثالث سنوات وغرامة من 200 إلى 2000 درهم"...

هذا ما يستدعي تطبيقه على كل الممارسات غير المشروعة التي يتعرض لها مستهلك المنتجات الغذائية في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد.

ب- اليات قانون حرية الأسعار والمنافسة في ضمان حق المستهلك في الامن الغذائي في ظل فيروس كورونا

أثر انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 على أثمنة العديد من المنتوجات والسلع مما أدى إلى رفع ثمنها من طرف التجار وبالتالي نلاحظ خرق واضح لمقتضيات المادة 2 من قانون حرية الاسعار والمنافسة112 التي تنص على أن اسعار المنتوجات والسلع تحدد بقرار لرئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة من لدنه، ومنه فليس من المعقول أن يتم رفع الأثمنة دون وجه حق من طرف أشخاص غير مرخص لهم واستغلال الأزمة الوطنية لتحقيق الربح في وقت يتطلب الأمر تعبئة واسعة من طرف جميع فئات المجتمع للحيلولة دون انتشار فيروس كورونا113.

إضافة إلى بعض الأفعال الأخرى التي تخرق قواعد المنافسة الحرة ولا تحترم المقتضيات القانونية والمتمثلة في احتكار السلع وحظر رفع الأسعار وعرقلة السير العادي للأسواق والمنع من السوق وغيرها من ممارسات التي تزايدت في ظل الوضع الحالي طبقا لمقتضيات المواد الرابعة والسادسة والسابعة114.

من هنا تأتي أهمية المقتضيات القانونية الواردة في قانون حرية الأسعار والمنافسة، الرامية إلى القضاء على هذه الأفعال، من خلال التنصيص على عقوبات جنائية، خاصة تلك الواردة في المادتين 75 و76 التي تتعلق بالأفعال السالفة الذكر.

بالرجوع إلى المادة 75 من القانون المذكور نجدها تنص على ما يلي: " يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة من عشرة آلاف (10.000) إلى خمسمائة ألف (500.000) درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل شخص ذاتي شارك على سبيل التدليس أو عن علم مشاركة شخصية وحاسمة في تخطيط الممارسات المشار إليها في المادتين 6 و7من هذا القانون أو تنظيمها أو تنفيذها أو مراقبتها

ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر قرارها كليا أو في مستخرجات في الجرائد التي تحددها على نفقة المحكوم عليه".

أما المادة 76 فتنص على أنه: "يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من عشرة آلاف (10.000) إلى خمسمائة ألف درهم (500.000) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من افتعل أو حاول افتعال رفع أو تخفيض سعر سلع أو خدمات أو سندات عامة أو خاصة، باستعمال أية وسيلة كانت لنشر معلومات كاذبة أو افتراءات أو بتقديم عروض في السوق قصد الإخلال بسير الأسعار أو عروض مزايدة على الأسعار التي طلبها الباعة أو باستخدام أية وسيلة أخرى من وسائل التدليس

---

[112]-ظهير شريف رقم 1.00.225 صادر في 2 ربيع الأول 1421 (5 يونيو 2000)بتنفيذ القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، صدر قي الجريدة الرسمية بتاريخ 3 ربيع الآخر 1421 (6 يوليو 2000) عدد 4810، ص 1941.

[113]- اسية اللطيفي، أي تفعيل لقانون حرية الأسعار والمنافسة في ظل جائحة كورونا، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، عدد 17، أبريل 2020، ص: 124.

[114]- اسية اللطيفي، مرجع سابق، ص: 124.

عندما يتعلق رفع أو تخفيض الأسعار المفتعل بالمواد الغذائية أو الحبوب أو الدقيق أو المواد الطحينية أو المشروبات أو العقاقير الطبية أو الوقود أو السماد التجاري، يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة يزيد مبلغها عن ثمانمائة ألف (800.000) درهم.

يمكن أن ترفع مدة الحبس إلى خمس سنوات والغرامة إلى مليون (1.000.000) درهم إذا تعلقت المضاربة بمواد غذائية أو بضائع ال تدخل في الممارسة الاعتيادية لمهنة المخالف".

إذن يمكن القول أن المشرع المغربي كان واضحا بشأن تجريم وتفريد العقوبات بالنسبة للممارسات التي تعرقل المنافسة الحرة، التي يحتم تطبيقها خاصة في ظل الظروف الحالية التي يشهدها المغرب على غرار جميع دول العالم جراء تفشي وانتشار فيروس كورونا المستجد.

مما يدعي تطبيق مقتضيات الفصل 5 من ظهير شريف بمثابة قانون رقم 104.12 حول حرية الأسعار والمنافسة، وكذا تفعيل مقررات فصلين 62-66 من نفس القانون والمتعلقين بمحاربة وزجر احتكار السلع والتخزين السري بغرض المضاربة ورفع الأسعار.

ثانيا– ضمان حق المستهلك في الأمن الغذائي على ضوء قانون زجر الغش عن البضائع في ظل وباء كورونا

عرف زجر الغش في المعاملات التجارية بموجب ظهير 14 أكتوبر 1914 الذي عرف عدة تغييرات وتعديلات اخرها صدور القانون 13.83[115] المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع الذي يكمل المقتضيات العامة للقانون الجنائي باعتباره الشريعة العامة في مجال التجريم والعقاب الذي لم يعد كافيا لمواجهة صور وأشكال الإجرام المرتبطة بالبضائع والخدمات.

أ-المراقبة والبحث في جريمة الغش في البضائع

من أجل توفير حماية مستهلك المنتجات الغذائية، فإنه ينبغي تكريس اليات الرقابة والبحث حتى يتسنى له الحصول على هذه المنتوجات والخدمات وضمان حقه فيها، خصوصا في ظل انتشار فيروس كورونا وما نتج عنه من ممارسات غير مشروعة تنافي الممارسة الحرة.

وبالرجوع إلى القانون المتعلق بزجر الغش عن البضائع، نجده قد خول لبعض الأجهزة مهمة مراقبة مدى سلامة المنتجات الغذائية وتأهيلها للاستعمال ومدى مطابقتها للمقاييس المعتمدة والمواصفات القانونية والتنظيمية، والقيام بالتحريات في أي وقت وفي أي مرحلة من مراحل عرض المنتوج للاستهلاك[116].

وقد حدد قانون الزجر عن الغش في البضائع أنواع السلطات المكلفة بالمراقبة والبحث التمهيدي وذلك بمقتضى فصليه 20و 21 حيث جعلها فئتان:

- عسكرية إذا كانت المواد الغذائية والمشروبات المعينة مخصصة لاستهلاك الجيش

---

[115]– ظهير شريف رقم 1.83.108 صادر في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 13.83 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع

[116]– جميلة جلام، الحماية الجنائية للمستهلك من الغش التجاري، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– مراكش، السنة الجامعية: 2010-2011، ص: 143.

- مدنية إذا كانت الجهة المعنية بالبضاعة مدنية أو أن البضاعة لم تدخل في حوزة الجيش أو تخصص لاستهلاكه.

✓ بالنسبة للموظفون المدنيون المكلفون بالمراقبة والبحث التمهيدي

هم الموظفون المكلفون بأعمال المراقبة والبحث التمهيدي على جميع البضائع والمنتوجات، التي يستهلكها أو يقتنيها عموم الناس، وقد حددهم الفصل 20 من القانون المذكور في:

- ضباط الشرطة القضائية
- لمحتسبون في نطاق اختصاصهم
- موظفو ومأمورو زجر الغش المحلفون
- المأمورون المعتمدون خصيصا لزجر الغش من لدن الوزارة المعنية.

وكذلك الأشخاص المحلفون الآتي ذكرهم أثناء مزاولة مهامهم:

- البياطرة مفتشو تربية المواشي
- مفتشو الصيدلة
- المأمورون التابعون لمكتب التسويق والتصدير
- مهندسو الصحة والأطباء مديرو المكاتب البلدية للمحافظة على الصحة وتقنيو المحافظة على الصحة والتطهير
- مأمورو الجمارك والضرائب غير المباشرة.

ويعتمد على المحاضر التي يحررها في هذا الشأن الأشخاص المشار إليهم أعلاه إلى أن يثبت ما يخالفها بالرغم عن جميع الأحكام الأخرى المتعلقة بقوة الإثبات المعترف بها للمحاضر التي يضعها عادة محررو المحاضر المذكورون.

✓ بالنسبة للموظفون العسكريون المكلفون بالمراقبة والبحث التمهيدي

لقد حدد الفصل 21 من القانون المكور أعلاه الموظفون العسكريون المختصون بإجراء الأبحاث وأخذ العينات من المواد الغذائية والمشروبات التي يستهلكها الجيش وبالقيام بحجزها عند الاقتضاء وهم كالاتي:

- موظفو المراقبة التابعون لإدارة الجيش
- موظفو التموين العسكري
- الأطباء العسكريون
- البياطرة العسكريون
- الضباط المكلفون بتوزيع الأغذية.

ولا يشارك الموظفون العسكريون في تنفيذ هذا القانون إلا بمناسبة الممارسة العادية لمهامهم.

ارتباطا بما سبق، فإنه يتعين على هذه الجهات القيام بأعمال المراقبة والبحث والتحري عن مختلف الممارسات غير المشروعة التي تلحق بمستهلك الخدمات الغذائية بالموازاة مع انتشار فيروس كورونا المستجد، من أجل حماية حقه في الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الغذائية بجميع روافدها. مع ضرورة أخذ سلامة المادة الغذائية جزء كبير من

اهتمام الأفراد والسلطات على حد سواء، خاصة أمام التطور التكنولوجي الذي أفقدها تدريجيا خصائصها ومكوناتها الطبيعية، لتشكل مصدر خطر على سلامة المستهلك117

ب- الجزاءات المقررة للغش في المنتجات الغذائية في ظل فيروس كورونا

إن القانون 13.83 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع يعتبر من بين القوانين المتطورة مقارنة مع بعض القوانين التي تقتصر عليها بعض الدول، مثل القانون المصري سواء من حيث الشكل او المضمون أو الهدف، نظرا لكونه اعتبر العرف المهني والتجاري مرجعا لتحديد مادية المخالفة بالنسبة للمواد أو الافعال التي لا يتضمنها قانون زجر الغش أو النصوص المتخذة لتطبيقه، كل هذه المميزات جعلت منه قانونا جديدا بالفعل في غاياته وأهدافه.

ويعتبر صدور هذا القانون تأكيدا لرغبة المشرع المغربي في حماية المستهلكين بعد أن عرفت النصوص المنظمة لزجر الغش تقلبات كثيرة ابتدأت من الرسالة الدورية التي وجهها مندوب الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب إلى رؤساء البلديات بتاريخ 1913/09/17 والمتضمنة لنص نموذجي يجب الاعتماد عليه في صياغة القرارات البلدية المتعلقة بالزجر عن الغش في المواد الغذائية والمواد المخصصة للمداواة118.

فبروز ظاهرة الاحتكار والادخار السري، في زمن كورونا أصبح في تزايد ملحوظ، فكما تتبع المهتمون ما قام به المجلس الجهوي لصيادلة الجنوب في رفع شكاية إلى رئيس النيابة العامة، من اجل التحقيق في اختفاء الكمامات ومحاليل التعقيم من جل الصيدليات بالتزامن مع تسجيل حالات إصابة بفيروس كورونا، حيث عمدت شركات مجهولة وبعض السماسرة إلى إعادة شراء كميات ضخمة من المواد المذكورة الشيء الذي أدى إلى اختفائها والارتفاع الصاروخي لأثمنتها عند الموزعين، وهو ما يهدد بتقويض الجهود المبذولة في القضاء على هذا الوباء119.

هذا ما يستدعي تطبيق الفصل 6 من القانون المذكور الذي يقضي بأن": تطبق العقوبات في الفصل الأول على كل من يحوز دون سبب مشروع بالمخازن أو الدكاكين أو المنازل أو السيارات المعدة للتجارة أو في المعارض أو الأسواق أو على الطريق العامة أو غير ذلك من أماكن البيع أو في المعامل أو المصانع أو الأقبية أو الزرائب أو غيرها من أماكن الصنع أو بالمستودعات أو مستودعات التبريد أو المجازر أو مرافقها أو في أماكن العبور أو الخزن الأخرى أو بالمحطات أو الموانئ أو المطارات أو غيرها من الأماكن المعدة للنقل أو بوجه عام في جميع الأماكن أو المرافق التي تنتج أو تستورد أو تصدر أو تصنع أو تحول أو تعالج أو تسوق فيها البضائع للبيع أو التوزيع :

1- مواد غذائية يستهلكها الإنسان أو الحيوان أو مشروبات أو منتجات فلاحية أو طبيعية يعلم أنها مزيفة أو فاسدة أو سامة؛

2- مواد مستعملة للمداواة مزيفة أو فاسدة أو انتهى أجل صلاحيتها؛

117- قونان كهينة، الإلتزام بسلامة المادة الغذائية في مرحلة الإنتاج على ضوء القانون الجزائري، مقال منشور في مجلة منازعات الأعمال الدولية، عدد 52 يونيو 2020، ص:51.

118- إيمان المالكي، قراءة في قانون زجر الغش في البضائع، مقال منشور في:https://www.hespress.com/writers/303113.html، بتاريخ: الأربعاء 20 أبريل 2016- 03:15، أطلع عليه بتاريخ: 13:29-2020\07\26.

119- مراد الفرجي، السياسة الغذائية بالمغرب: معادلة بين ضمان الحق في الأمن الغذائي وواجب محاربة الممارسات غير التنافسية في ظل جائحة كورونا، مقال منشور في مجلة منازعات الاعمال الدولية، العدد 52 يونيو 2020، ص: 159.

3- منتجات يمكن استعمالها لتزييف مواد غذائية يستهلكها الإنسان أو الحيوان أو مشروبات أو منتجات فلاحية أو طبيعية".

انطلاقا من النص يتضح أن الركن المادي لهذه الجنحة يتجلى في فعل حيازة تلك المواد السالفة الذكر في الفصل، إلى جانب أن تكون حيازتها غير مشروع. والحيازة في القانون المدني هي وضع مادي ينجم عن أن شخصا يسيطر سيطرة فعلية وعلى الحق سواء كان الشخص هو صاحب الحق أم لم يكن. أما الحيازة في القانون الجنائي فيستوي فيها اصطلاح الحيازة والتملك120.

تبعا لذلك، وبالنظر لتسارع ايقاعات التحولات الجارية على الصعيد الدولي والمحلي، وما يتبلور في خضمها من أكراهات وتحديات وما يفرز من مشاكل وتعقيدات، تجعل التنمية عملية معقدة ورهانا قويا، يصعب كسبه في الظروف الراهنة121، ولاسيما مجال الأمن الغذائي، يقتضي من السلطات المكلفة تطبيق المقتضيات القانونية السالفة الذكر، ومواجهة كافة الأفعال غير المشروعة والمنافية للممارسة الحرة، التي تهدد مستهلك المنتجات الغذائية بانتهاك حقه في الامن الغذائي، خاصة في ظل الازمات والاوبئة العالمية التي تكون الفترة السانحة لانتشار هذه الممارسات غير المشروعة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي الأخذ بمبدأ الحيطة في مجال حماية المستهلك بالنظر للدور الجديد الذي ألقي على عاتق الدول هو محاولة توقع المخاطر الصحية والغذائية والبيئية وما ينجم عنها من اثار سلبية كبيرة، هذا ما دفع الفقه إلى القول:" أن تحكم يعني لأن تتوقع أو تتنبأ أو على الأقل ان تحاول التوقع"122.

ختاما،ومن خلال قراءتنا للقوانين المؤطرة لحماية المستهلك، فقد صادفتنا مجموعة من الملاحظات نوردها على الشكل التالي:

- ✓ تطورت أساليب وتقنيات الغش بشكل جعل مقتضيات قانون الزجر عن الغش في البضائع لا يتلاءم مع الواقع.
- ✓ ضعف تفعيل الجانب الردعي، حيث أن العقوبات المنصوص عليها في القوانين أعلاه لاسيما في شقها المالي لم تعد مواكبة لتطور الجريمة الاقتصادية، وما يحصل عليه التجار والصناعيون غير النزهاء من أرباح طائلة قد تستغرق بكثير ما قد تحكم به المحاكم من غرامات تعد هزيلة. مما يؤدي إلى عدم فعالية الحماية المقررة بمقتضى هذه القوانين لمستهلك المنتجات الغذائية خاصة في ظل جائحة كورونا التي عرفت مجموعة من الممارسات غير المشروعة تهدد الأمن الغذائي.
- ✓ هشاشة البنيات الرقابية والافتقار لتكوين يلائم طبيعة الوظائف والمهام الموكولة إليها سواء من حيث الجانب التقني أو القانوني.

وتبعا لهذه الملاحظات فإن لنا جانب من التوصيات المتواضعة نجملها فيما يلي:

120- جميلة جلام، مرجع سابق، ص: 106.

121- صديق عبد النور، الموارد الثرابية والتنمية الريفية المستدامة بالمجال الجبلي للأطلس المتوسط الشرقي: حالة جماعة لمريجة (إقليم جرسيف)، مقال منشور في مجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد السادس، مطبعة الأمنية، ص: 120.

122- بقدار كمال، البيئة والمستهلك علاقة زواج أم تنافر، مقال منشور ضمن إصدارات فريق البحث حول قانون البيئة والتنمية المستدامة، أعمال المؤتمر الدولي الأول المنظم يومي 20 و 21 نونبر 2012 في موضوع:" القانون، المقاولات وحماية البيئة"، الطبعة الأولى: 2015، المطبعة طوب بريس- الرباط، ص: 74.

✓ يتعين على المشرع المغربي أن يصدر قانونا جديدا للزجر في الغش وادراج مقتضيات قانونية تتماشى مع كل المستجدات الإجرامية التي عرفها العالم.

✓ تكوين قضاة متخصصين في الجرائم المتعلقة بالمستهلك خصوصا تلك التي تهدد صحته وسلامته باعتبارها تتطلب خبرة ودراية معينة.

✓ تعزيز أجهزة الرقابة بالوسائل والمعدات المادية اللازمة للقيام بعملها الميداني على أكمل وجه، وكذا تكوينها تقنيا وقانونيا، مما يمكن من ضمان حق المستهلك المغربي في الأمن الغذائي في ظل الأزمات.

❖ **لائحة المراجع:**

✓ **مقالات:**

– عبد الهادي رشدي، المستهلك بين رهان الحماية وهاجس تلبية الحاجة في ظل فيروس كورونا، مقال منشور في مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، عدد 18، ماي 2020.

– اسية اللطيفي، أي تفعيل لقانون حرية الأسعار والمنافسة في ظل جائحة كورونا، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، عدد 17، أبريل 2020.

– إيمان المالكي، قراءة في قانون زجر الغش في البضائع، مقال منشور في:https://www.hespress.com/writers/303113.html،.

– مراد الفرجي، السياسة الغذائية بالمغرب: معادلة بين ضمان الحق في الأمن الغذائي وواجب محاربة الممارسات غير التنافسية في ظل جائحة كورونا، مقال منشور في مجلة منازعات الاعمال الدولية، العدد 52 يونيو 2020.

– صديق عبد النور، الموارد الثرابية والتنمية الريفية المستدامة بالمجال الجبلي للأطلس المتوسط الشرقي: حالة جماعة لمريجة (إقليم جرسيف)، مقال منشور في مجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد السادس، مطبعة الأمنية.

– بقدار كمال، البيئة والمستهلك علاقة زواج أم تنافر، مقال منشور ضمن إصدارات فريق البحث حول قانون البيئة والتنمية المستدامة، أعمال المؤتمر الدولي الأول المنظم يومي 20 و 21 نونبر 2012 في موضوع:" القانون، المقاولات وحماية البيئة"، الطبعة الأولى: 2015، المطبعة طوب بريس– الرباط.

– قونان كهينة، الإلتزام بسلامة المادة الغذائية في مرحلة الإنتاج على ضوء القانون الجزائري، مقال منشور في مجلة منازعات الأعمال الدولية، عدد 52 يونيو 2020.

✓ **رسائل وأطروحات:**

– جميلة جلام، الحماية الجنائية للمستهلك من الغش التجاري، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– مراكش، السنة الجامعية: 2010-2011.

✓ **قوانين ومراسيم:**

– ظهير شريف رقم 1.00.225 صادر في 2 ربيع الأول 1421 (5 يونيو 2000)بتنفيذ القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، صدر قي الجريدة الرسمية بتاريخ 3 ربيع الآخر 1421 (6 يوليو 2000)عدد 4810.

-ظهير شريف رقم 1.11.03 صادر في 14 من ربيع الأول 1432(18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك

- ظهير شريف رقم 1.83.108 صادر في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 13.83 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع.

- المرسوم القانون رقم 2.20.292 الصادر بتاريخ 23 مارس 2020 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها منشور بالجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر المؤرخة في 24 مارس 2020.

الأمن الغذائي مرتبط بالأمن القانوني

-أي دور لقانون حماية المستهلك في تحقيق الأمن الغذائي-

The link between food safety and legal certainty, what is the role of consumer protection law

الدكتور حمادي عبد النور

أستاذ محاضر قسم -أ-

جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت-الجزائر

ملخص: أبانت جائحة فيروس كورونا عن بعض الممارسات والتجاوزات التي تفتقر إلى أسس المنافسة الشريفة كالتدليس والمضاربة والإحتكار وانتشار منتوجات غذائية سواء موجهة للكبار وحتى الصغار كحليب الرضع تفتقر لأدنى المعايير العلمية وحتى القانونية المُشترطة في المنتوجات الغذائية .وهذا كله يؤثر على الأمن الغذائي للمستهلك

وإنطلاقا مما سبق ومن أجل استظهار العلاقة الإيجابية بين الأمن الغذائي والأمن القانوني،نحاول الإجابة عن أي دور لقانون حماية المستهلك الجزائري في تحقيق الأمن الغذائي

كلمات دالة:الأمن القانوني-جائحة كورونا-قانون حماية المستهلك-الأمن الغذائي

ABSTRACT;

Corona pandemic revealed certain practices and transgressions that are not based on the foundations of fair competition, such as fraud, speculation, monopoly and the distribution of food products, whether intended for adults and even young children, like infant milk, which do not have the lowest scientific and even legal standards required in food products. All of this affects consumer food safety.

Based on the above, and in order to highlight the positive relationship between food security and legal security, we try to respond to any role of Algerian consumer protection law in achieving food security.

Key words ; Legal security-Corona pandemic-Consumer Protection Act-Food safety

مقدمة:

في ظل الأزمات والتغيرات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات ،وازدياد وتوسع حجم الأسواق بفضل الكم الهائل من المنتجات والسلع،تغيرت أنماط الإستهلاك وحجمه،لكن بعد ظهور الأزمة الصحية العالمية بفعل جائحة فيروس كورونا،انتشر لدى المجتمعات الشعور بالخوف من تأثير تداعيات جائحة كورونا المتعلقة بالتدابير الخاصة بالحجر الصحي الذي فرضته جميع الدول من أجل الحيطة والحد من تفشي فيروس كورونا،هذا الخوف والقلق أثر على ثقافة استهلاك الفرد ،مما دفع إلى التوجه نحو التخزين والتكديس للسلع والمنتجات خوفا من ندرتها أمام كثرة الطلب عليها

لكن أزمة كورونا أبانت عن بعض الممارسات والتجاوزات التي تفتقر إلى أسس المنافسة الشريفة كالتدليس والمضاربة والإحتكار وانتشار منتوجات غذائية سواء موجهة للكبار وحتى الصغار كحليب الرضع تفتقر لأدنى المعايير العلمية وحتى القانونية المُشترطة في المنتوجات الغذائية .وهذا كله يؤثر على الأمن الغذائي للمستهلك

وإنطلاقا مما سبق ومن أجل استظهار العلاقة الإيجابية بين الأمن الغذائي والأمن القانوني،نحاول الإجابة عن أي دور لقانون حماية المستهلك الجزائري في تحقيق الأمن الغذائي من خلال محورين:

المحور الأول:دور المؤسسات القانونية والتشريعات التي جاء بها قانون حماية المستهلك 09-03 في تحقيق الأمن الغذائي للمستهلك في ظل جائحة كورونا

المحور الثاني: مدى مساهمة جائحة فيروس كورونا في تحفيز الجانب الرقابي للسلطات الإدارية وجمعيات حماية المستهلك المنصوص عليها في قانون حماية المستهلك

المحور الأول:دور المؤسسات القانونية والتشريعات التي جاء بها قانون حماية المستهلك 09-03 في تحقيق الأمن الغذائي للمستهلك في ظل جائحة كورونا

أولا: الحماية القانونية للأسعار ،ومنع الإحتكار كضمانة للأمن الغذائي

إن شفافية الممارسات التجارية التي تعد من مبادئ المنافسة الحرة تلزم كل تاجر بإشهار ثمن السلع و الخدمات المعروضة للبيع ، قصد إعلام الزبون بأسعار و شروط المنتجات و الخدمات ، وعند الإقتضاء التخفيضات و هذا الإلتزام يحمي المستهلك من أية مفاجأة قد يتعرض لها عند تحديد الثمن بعد تلقيه السلعة أو الخدمة ، كما يجب أن يوافق السعر المعلن المبلغ الذي يدفعه الزبون مقابل إقتنائه للسلعة أو طلب الخدمة .

إن الإعلام بالأسعار يمكن المستهلك من المقارنة بين أسعار المنتجات و الخدمات التي هي من نفس الصنف، ومن ثم يتم اختياره لما يوافق إمكانياته المالية.

ويكون إشهار السلع و الخدمات لفائدة المستهلكين بواسطة وضع علامات أو معلقات أو أي وسيلة أخرى مناسبة لإعلام المستهلك بأسعار البيع عند الحاجة بالشروط و الكيفيات المخصصة لذلك،

هذا وإذا كان الأصل أن أسعار السلع و الخدمات في السوق تحدد بصفة حرة هذا تكريسا لحرية التعاقد اعتمادا على قواعد المنافسة، أما الاستثناء يتمثل في إمكانية تقييد الدولة لحرية الأسعار في حالات استثنائية ، هذه الأخيرة جاء النص عليها في الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة[123] ،إذ نصت المادة 5 أنه " يمكن تقنين أسعار السلع و الخدمات التي تعتبرها الدولة ذات طابع استراتيجي عن طريق التنظيم بعد أخذ رأي مجلس المنافسة ،كما يمكن اتخاذ تدابير استثنائية للحد من ارتفاع الأسعار أو تحديدها لاسيما في حالة ارتفاعها المفرط بسبب اضطرابات السوق أو كارثة أو صعوبات

[123] -قانون 03-03-المؤرخ في 19 جويلية سنة 2003-المعدل بالقانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 – الجريدة الرسمية الجزائرية-عدد36-سنة 2008

مزمنة في التموين داخل قطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة أو في حالات الاحتكار الطبيعية، تتخذ هذه التدابير الاستثنائية عن طريق التنظيم لمدة أقصاها 6 أشهر قابلة للتجديد بعد أخذ رأي مجلس المنافسة".

إذن وأمام خطورة فيروس كورونا الذي أصبح يُطلق عليه مصطلح"جائحة" واجهته دولة الجزائر من خلال إصدار مرسومين تنفيذيين الأول رقم 69/20 المؤرخ في 26 رجب 1441 الموافق ل21 مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته[124]،الذي اتخذ عدة تدابير منها توقيف المؤسسات العمومية عن تقديم خدماتها وكذلك غلق كلي للمدارس والجامعات ،والتوجه نحو التعليم عن بعد،ثم تلاه إصدار مرسوم تنفيذي آخر رقم 70/20 المؤرخ في 29 رجب عام 1441الموافق ل24 مارس 2020 المحدد لتدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته[125].الذي جاء بفرض حالة الحجر الصحي وتوسيعها على باقي أرجاء وولايات دولة الجزائر منها ماكان حجر صحي كلي ومنها ما كان حجر صحي جزئي .

وهنا نعتقد أن جائحة كورونا تتخذ وصف الكارثة التي جاءت بها المادة 05 من قانون03-03 ومنه يمكن للدولة أن تتدخل في مسألة حرية الأسعار بين المتعاقدين،وذلك كله ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي للأفراد وهذا لن يكون إلا بوجود أمن قانوني ، يتمثل في النصوص والتشريعات القانونية الموجهة للتصدي للأزمات أو ما نسميه تشريعات الأزمات .

ولما تبين للمشرع الجزائري أن ترك حرية تحديد أسعار السلع والمنتجات لإرادة المتعاقدين،وخاصة في ظل الأزمات سواء الصحية كحالة فيروس كورونا أو الطبيعية كالفيضانات والزلازل أو حتى البشرية كحالة الحروب مثلا ،يمكن أن تؤدي إلى خلق ما يسمى بالإحتكار للسلع والخدمات ،وعلى هذا الأساس قام المشرع الجزائري بمنع اللجوء إلى كل الإتفاقات الرامية إلى الإحتكار لسلعة ما من أجل الرفع من سعرها خاصة عند إزدياد الطلب عليها فترة الأزمات،وهو الشيء الذي نجده في المادة 07 من قانون المنافسة التي تنص"يحظر كل تعسف ناتج عن وضعية هيمنة على السوق أو إحتكار لها أو على جزء منها قصد:

-الحد من الدخول في السوق أو ممارسة النشاطات التجارية فيها

-عرقلة تحديد الأسعار حسب قواعد السوق بالتشجيع المُصنع لإرتفاع الأسعار أو انخفاضها

-تقليص الإنتاج أو مراقبته أو منافذ التسويق أو الإستثمارات أو التطور التقني

هذا والإحتكار سبق وحاربته الشريعة الإسلامية ،فنجد الرسول صلى الله عليه وسلم يقول عن إبن عمر رضي الله عنه"" من أحتكر طعاما أربعين يوما فقد برئ من الله وبرئ الله منه[126]."

وفي القانون الجزائري حسب قانون المنافسة يكون الإحتكار بتبني خطة مشتركة بين مجموعة من الأعوان الإقتصاديين،تهدف إلى الإخلال بحرية المنافسة،داخل سوق واحدة للسلع والخدمات،وهذا ويعتبر الإتفاق قائما في نظر المشرع الجزائري ،ودائما بهدف ضمان الأمن الغذائي للمستهلك ،بمجرد تبادل الإيجاب والقبول مهما كان صريحا أو ضمنيا ،شفهيا أو مكتوبا،أو سواء أكان إتفاقا حقيقيا أو تفاهمات حول عرقلة المنافسة،فالمهم في نظر قانون المنافسة الجزائري أنه يتحقق الإحتكار الذي يؤدي إلى خلق أزمة أمن غذائي ،كل عمل يؤدي إلى إعاقة المنافسة الحرة أو تحديدها سواء بتحديد الأسعار أو تقليص الإنتاج،أو الحد من الدخول في السوق للمنافسين

---

124 -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية-العدد15-سنة 2020

125 -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية-العدد-العدد16-سنة 2020

126 -رمضان علي السيد الشرنباصي:حماية المستهلك في الفقه الإسلامي-دراسة مقارنة-الإسكندرية-دار الجامعة الجديدة للنشر-سنة 2004-مصر-ص50

ومن أجل حماية أكبر لغذاء المستهلكين ولتحقيق الأمن الغذائي وخاصة فترت الأزمات ،قد صاحب المشرع الجزائري عقوبات جزائية رادعة لكل مخالف واجب عدم المغالاة في الأسعار وكذلك واجب عدم الغش باللجوء إلى الإحتكار ورفع أسعار المواد الغذائية فند قانون 04-02 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية[127]،تتمثل أولا هذه العقوبات في جزاءات مالية كعقوبات أصلية فنجد المواد 4و6و7 من قانون 04-02 تنص على فرض غرامات مالية من 5000د ج إلى 100.000دج ،ولكن هذه العقوبات المالية لا تمنع من اللجوء إلى العقوبات التكميلية التي تتمثل في المصادرة ،أو نشر العقوبة،أو المنع من ممارسة النشاط التجاري بصفة مؤقتة وكذلك الغلق الإداري للمحلات التجارية

هذا ولا ننسى كذلك نشر الحكم الصادر من المحكمة الناطقة بالعقوبة،وهذه العقوبة التشهيرية يكون لها الأثر الكبير عند البائع أو المُصنع لما تسببه من تهديد لسمعته التجارية اتجاه المستهلكين.

وفي حقيقة الأمر أن موضوع إعلام المشتري ببيان السعر ،زادت من فرضه المرحلة الجديدة التي نمر بها والمتعلقة بجائحة كورونا،والتي ينبغي في عصر هذه الجائحة التفكير في ضمان الأمن الغذائي ،فمن بين الأركان الأساسية لحماية المستهلك توافر شرط اساسي هو الموجه لهذا الأخيرنفهو إلتزام يقع على عاتق البائع،ويجد مبررا له في إختلال التوازن في المعارف بين المتعاقدين ،إذ يفترض عدم المساواة في الخبرات بين البائع أو المنتج للسلعة وبين المستهلك .

ونجد أن هذا الإلتزام يرجع لسببين هما أولا في إطار القواعد العامة للإلتزام،فعندما يُبطل المشرع الجزائري العقد لصالح المشتري لغلط جوهري ،فإنه يراد من ذلك جعل عيب الرضا وسيلة لعقاب خطأ البائع المتمثل المتمثل في عدم إعلام المتعاقد الآخر وهذا حسب ما تنص عنه المادة 82 مدني جزائري بامكانية ابطال العقد للمتعاقد الذي وقع في غلط،السبب الثاني نجده في واجب تنفيذ العقد طبقا لمشتملاته وهذا ما تنص عنه المادة 107 مدني جزائري[128]

ثانيا:فرض إلزامية النظافة والنظافة الصحية للمواد الغذائية وسلامتها ودوره في تحقيق الأمن الغذائي الإستهلاكي

لقد كرس المشرع مبدأ السلامة للمنتوجات والخدمات من خلال قانون حماية المستهلك وقمع الغش حيث أفرد له الفصل الأول بعنوان" إلزامية النظافة والنظافة الصحية للمواد الغذائية وسلامتها، أما الفصل الثاني يتمحور حول" إلزامية النظافة والنظافة الصحية".

يعتبر حق المستهلك في الغذاء من أهم الحقوق التي يكتسبها الإنسان بمجرد ولادته، يتفرع عن حق أصلي هو حق الإنسان في الحياة و سلامة البدن، وحماية الصحة العامة بحماية وحفظ المادة الغذائية التي يستمد منها حياته، ويترتب على الاعتداء عليها ما يترتب على الاعتداء على الحقوق الأساسية الأخرى[129].

لقد نص المشرع في المادة 04 من قانون حماية المستهلك على أنه":يجب على كل متدخل في عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك، احترام إلزامية سلامة هذه المواد والسهر على أن لا تضر بصحة المستهلك..."

---

[127] - قانون 04-02 المؤرخ في 05 جمادى الأولى 1425 الموافق ل23 يونيو 2004 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية-الجريدة الرسمية الجزائرية –عدد41-سنة 2004

[128] -تنص "يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبحسن نية" القانون المدني الجزائري بالقانون رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدّل والمتمّم

[129] -صياد الصادق:حماية المستهلك في ظل القانون الجديد09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش-مذكرة ماجستير-جامعة قسنطينة 1-الجزائر-سنة2013-2014-ص93

من خلال هذا النص ألزم المشرع المتدخل في عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك بضرورة بذل العناية المطلوبة للحيلولة دون وجود عيب أو خطر يهدد أمن وسلامة المستهلك،حيث لا تكتمل سلامة المادة الغذائية إلا بسلامة المواد المعدة للامستها، فإن كانت هذه الأغذية في الماضي القريب تلامسها الأكياس الورقية والعبوات الزجاجية، فإنه

في وقتنا الحاضر وأمام استخدام التكنولوجيا الحديثة في ميدان تغليف الأغذية وسعي المتدخلين إلى جذب المستهلكين باستخدام المواد الجذابة واللامعة، فإن تحديد مواصفات المنتجات يدخل في بحوث علوم الكيمياء والبيولوجيا و الهندسة و نحو ذلك ليأتي في التالي دور القانون الذي مهمته صياغة ما إنتهت إليه تلك العلوم و الفنون و هي قواعد مواصفات و مقاسات و ضوابط ، بحيث تحقق السلامة و حفظ الأمن الغذائي للمستهلكين ،تبرز قيمة هذه التشريعات حال الأزمات كما نواجه حاليا أزمة جائحة فيروس كورونا التي تسبب مرض كوفيد 19.

وفي سبيل دائما حماية الأمن الغذائي للمستهلك عن طريق توفير ضمانة وأمن قانوني أشمل يمكنه إحقاق الحق في السلامة للمستهلك ،فنجد أن السرعة التي يتميزبها العهد الحالي وازدياد الحاجة للغذاء ،واكب المشرع الجزائري هذا التطور بأن فرض كذلك إحترام المقاييس العلمية والقانونية في مسألة المُضافات الغذائية المسموح بها ، حيث تتنوع أهداف استخدام الإضافات الغذائية في الغذاء حسب نوع المادة المضافة والحاجة إليها، ويعتبر استخدام هذه الإضافات الغذائية أمرا شائعا وواسع الاستخدام وذا أهمية كبيرة، حيث لجأت العديد من الدول المنتجة إلى تجنب الخسائر المادية الناتجة عن فساد الأغذية وتلفها ،وخاصة أثناء حالات الطوارئ ،بحفظها عن طريق استخدام إضافات غذائية ذات طبيعة كيميائية أو طبيعية قصد حفظها من التلف.

ومن ناحية أخرى فإن عمليات التصنيع المختلفة التي تمر بها الأغذية يفقدها جزءا كبيرا من ألوانها الطبيعية ومظهرها وجاذبيتها للمستهلك الذي يعزف عنها وعن استهلاكها بهذه الصفة، لذلك تلعب هذه المحسنات والملونات الكيميائية أو الطبيعية دورا هاما في التأثير في السلوك الشرائي للمستهلكين، وتزيد من إقبالهم عليها، كما قد تستخدم مضافات الأغذية في إحدى مراحل نمو النبات، بحيث يتم امتصاصها عن طريق الجذور، أو قد تضاف أثناء عمليات الحصاد، أو التعليب، التصنيع، التخزين، أو تسويق الأغذية بهدف تحسين نوعيتها أو زيادة المبيعات منها[130].

وبالرجوع إلى قانون حماية المستهلك وقمع الغش 09-03 نجده ينص في المادة 8 منه "يمكن إدماج المضافات الغذائية في المواد الغذائية الموجهة للإستهلاك البشري أو الحيواني"

وهذا كله نوراه يخدم فكرة ضمان سلامة المستهلك وضمان أمنه الغذائي الذي يتأتى عن الأمن القانوني الموجود في قانون حماية المستهلك وقمع الغش ،وأبعد من هذا فرض المشرع الجزائري بُغية ضمان أمن غذائي بعض المواصفات و المقاييس التي نص عليها التشريع الجزائري

يجب أن تكون السلع الغذائية غير المعبئة أو غير الجاهزة مغلقة طبقا للمقاييس حيث يمنع إستعمال ورق الجرائد مكان غلاف الرزم.

- يجب أن تتوفر في المنتوج مقاييس معينة على وثيقة أو لافتة بطاقة أو ختم .

- لابد أن تكون بيانات الرسم مرئية و سهلة للقراءة، ويصعب محوها ، و يجب أن تكون مكتوبة باللغة الوطنية و بلغة أخرى على سبيل الإضافة .

- الرسم هو عبارة عن إشارة ماركة الصنع أو ماركة تجارية ، صورة أو علامة قصد تبيين المنتوج ، والتي يجب أن تكون مبينة على الرمز EMBALLAGE أو وثيقة أو خاتم يوافق المنتوج أو الخدمة و هذه المعلومات هي:

130 -صياد الصادق:المرجع السابق-ص88

- إسم المادة - مكونات المادة - الكمية الصافية - تاريخ الصنع و توضع بعلامة " صنع في... - تاريخ نهاية الإستهلاك و توضع علامة " تستهلك قبل ..." ، صناعة المادة ، (إسم الشركة). - كيفية الإستعمال وشروط تخزينها وإستعمالها .

- تمكين المستهلك من التأكد من طبيعة السلعة و تمييزها عن غيرها من السلع المشابهة لها.

وبالرجوع إلى القضاء الأجنبي ومن أجل تحقيق أمن قضائي يكفل أمن غذائي للمستهلكين ،نجد حكما لمحكمة "ريون " ROYEN الفرنسية بتاريخ 27جوان 1973 يقضي بمسؤولية بائع زجاجات لبن مبستر نصف دسم بعد التحقيق في القضية من طرف النيابة العامة التي تبين لها ما يلي:

-بطاقة الوسم لم تشمل على كافة البيانات الإلزامية المنصوص عليها ،وبالتالي توافر جميع أركان جريمة الإمتناع عن تنفيذ الإلتزام بوسم السلع الغذائية.

-إدراج على بطاقة الوسم بيان ،لبن فاخر SUPER LAIT حيث كُيفت الواقعة على أنها جريمة بإعتبار العبارة تدفع المستهلك إلى الوقوع في غلط للإعتقاد أنه يشتري لبن من نوع إستثنائي في حين أنه لبن عادي[131].

وبالرجوع إلى قواعد العقد المدني ونتيجة لأزمة التوازن العقدي التي مست نظرية التعاقد بأن أصبه يوجد طرف مستهلك يعاني من مركزقانوني ضعيف ،مع بائع أو مهني يمتاز بمركز قانوني أقوى بحكم حيازته للسلطة المادية وكذلك سلطة المعلومات المتعلقة بخصائص السلع الغذائية والمنتوجات محل التعاقد ،ويزداد هذا المركز الضعيف للمستهلك أثناء الأزمات الأوبئة ،فقد تم تطويع العقد بفرض الإلتزام بالسلامة على عاتق منتج السلعة الغذائية ،وكل هذا بهدف ضمان أمن غذائي عن طريق أمن قانوني نجده في المادة 04 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش التي تقضي بإلزامية على كل متدخل في عملية وضع المواد الغذائية للإستهلاك إحترام غلزامية سلامة هذه المواد والسهر على أن لاتضر بصحة المستهلك.

والأمن القانوني الذي يوفره إلزامية الإلتزام بالسلامة والذي يهدف إلى تحقيق أمن غذائي للمستهلك ،والذي أصبح من الإلتزامات المنبثقة عن عقود الإستهلاك ،والذي يهدف إلى الحفاظ على التوازن بين كل من مصلحة المضرور بضمان حصوله على تعويض الأضرار التي تسببت فيها المنتجات إذا ثبت أن المهني أخل بإلتزامه بالسلامة ،وبالتالي الإلتزام بالسلامة في عقود الإستهلاك أصبح له وجهان فمن جهة هو واجب على مقدم السلع الغذائية ،ومن جهة هو حق للمستهلك يكفل له أمن غذائي.

نجد الإلتزام بالسلامة يُعتبر إلتزاما جوهريا ينشأ عن عقد الإستهلاك ،ومن ثم يبطل كل إتفاق على حذفه،وكذلك أبعد من هذا حيث لا يجوز الإتفاق على حذف إلتزام يفرضه نص آخر ،وإلا وقع الإتفاق باطلا[132].

المحور الثاني: مدى مساهمة جائحة فيروس كورونا في تحفيز الجانب الرقابي للسلطات الإدارية وجمعيات حماية المستهلك المنصوص عليها في قانون حماية المستهلك ضمانا للأمن الغذائي

إن حماية المستهلك من جميع المخاطر التي قد تلحق به ،وخاصة تلك المُتأتية من جراء جائحة فيروس كورونا،هو أحد مهام ومسؤوليات الدولة الحديثة من أجل ضمان أمن غذائي يحقق الإستقرار للفرد والجماعة داخل كيان الدولة ،

---

[131] -ماني عبد الحق:الحماية القانونية للإلتزام بالوسم-دراسة مقارنة-رسالة دكتوراه-جامعة بسكرة –الجزائر-سنة2015-2016-ص70

[132] - أسامة أبو الحسن مجاهد: فكرة الإلتزام الرئيسي في العقد وأثرها على اتفاقات المسؤولية –دار النهضة العربية-2003-القاهرة-ص 18

وذلك من خلال سن التشريعات والقوانين كمرحلة أولى وتطبيقها على أرض الواقع من خلال الأعوان المكلفين بذلك كمرحلة ثانية ,وتحقيق الحماية المنشودة من طرف المشرع لكافة أطراف العلاقة الاقتصادية خاصة المستهلك كونه يمثل الحلقة الأضعف في هذه المعادلة كمرحلة،ونجد أن قانون حماية المستهلك وقمع الغش 09-03 الجزائري جاء لتحقيق هذه الغاية من خلال وضع أجهزة رقابية كجمعيات حماية المستهلك ومجلس المنافسة ،فكلاهما لديهما دورا بارزا في تحقيق الأمن الغذائي وخاصة في مرحلة الأزمات أين تكثر وتنتشر السلوكات الإستهلاكية السلبية .

أولا: أي دور لجمعيات حماية المستهلك في تحقيق أمن غذائي للمستهلك

بالرجوع إلى قانون حماية المستهلك الجزائري 09-03 نجد ه ينص في مادته 21 "جمعية حماية المستهلك هي كل جمعية مُنشأة طبقا للقانون ،تهدف إلى ضمان حماية المستهلك من خلال إعلامه وتحسيسه وتوجيهه وتمثيله.

يمكن أن يُعترف لجمعيات حماية المستهلكين المذكورة في الفقرة أعلاه بالمنفعة العمومية ضمن الشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع الساري"

ونجد كذلك نص المادة 22 من ذات القانون على أنه"يمكن أن تستفيد جمعيات حماية المستهلك من المساعدة القضائية"

وعليه وانطلاقا من قانون حماية المستهلك،ومن واقع ما فرضه فيروس كورونا من تفشي ظاهرة المخالفات الصادرة عن مقدمي السلع والمواد الغذائية،والإنتشار الواسع لمحلات بعيدة كل البعد عن المعايير القانونية وحتى الصحية دون مراقب،تعرض مواد غذائية من أجل إحتواء كثرة الطلب واستغلال حالة كثرة الخوف من ندرة المواد الغذائية،وهذا يُظهر جليا أهمية الدور الفعال لجمعيات حماية المستهلك والمجتمع المدني في التخفيف من وطأة هذه التحديات.

ومن خلال ما نعيشه من تفشي جائحة فيروس كورونا ،وبالرجوع لقانون حماية المستهلك الجزائري نجد أن لجمعيات حماية المستهلك دورا ملموسا في تكريس أمن غذائي قوي خاصة في هذه الأزمة ،فجمعيات حماية المستهلك أعطاها قانون حماية المستهلك وقمع الغش 09-03 دورين هامين ،أبانت جائحة كورونا قيمتيهما

فالدور الأول وهو دور استباقي احتياطي يمكن أن نسميه ،من أجل شعور المستهلك بالأمن الغذائي ،وأن فيه أجهزة قانونية ساهرة في هذا المجال،فالمستهلك الآن مشغول مع الإجراءات الإحترازية والوقائية ،وكذلك هو الآن في حجر صحي ممنوع عليه الإتصال بالعالم الخارجي ،وحتى خروجه من مسكنه يكون لقضاء حوائجه ثم الرجوع إلى منزله ،حماية لصحته وصحة عائلته،وبالتالي يأتي هنا الدول الحمائي والوقائي لجمعيات حماية المستهلك من خلال ما قد تقوم جمعيات حماية المستهلك بتوجيه انتقاد إلى بعض السلع والخدمات بالوسائل المكتوبة كالمجلات والصحف واللافتات والملصقا ت , أو عن طريق الوسائل السمعية البصرية كالراديو والتليفزيون و الانترنت مما يؤدي إلى إلحاق أضرار بالغة بالمنتج أو مقدم السلعة[133] .

هذا و قيام جمعيات حماية المستهلك بهذا الدور من الإعلان التوعوي يشكل نقيضا لأسلوب الدعاية التي يقوم بها المحترف،وهكذا أولا يحصل المستهلك على حقه في الإعلام[134] بخطر هذه السلعة أو تلك وبالتالي يأخذ حذره ولا يتجه إلى إستهلاكها،وهذا هو الأمن الغذائي المعنوي .

---

[133] -صياد الصادق:المرجع السابق-ص144

[134] -طويل مريم :قانون السوق وفكرة توازن مصالح المنتج وحقوق المستهلك-رسالة دكتوراه-جامعة تلمسان-السنة الجامعية 2018--ص222

وتعتبر في دولة الجزائر الجمعية الجزائرية لترقية وحماية المستهلك(AAPC) من أنشط جمعيات حماية المستهلكين في الجزائر،نظرا لطابعها الوطني وتمثيلها المحلي بالإضافة إلى عدد كبير من الجمعيات.

وثانيا تعتبر جمعيات حماية المستهلك شريكا للدولة من خلال دورها في عقلنة سلوك المستهلك وعصرنته،وبالتالي المساهمة الفعالة في إحقاق الأمن الغذائي،خاصة مع توجه الدول الحديثة ومنها دولة الجزائر إلى إقتصاد يرتكز على المنافسة،مما يجعل الدولة بحاجة إلى شريك يمثل المستهلكين لما توفره التمثيليات الجماعية من دور في إعلام المستهلك والمساهمة في ترسيخ فكرة الشعور بالأمن الغذائي الذي هو مناط تحقيق الأمن في باقي المجلات الأخرى.

أما بخصوص الدور الثاني لجمعيات حماية المستهلك والذي يتمثل في الدفاع عن حقوق المستهلكين أمام الجهات القضائية المختصة والجهات الإدارية المعنية ،وهذا التدخل يكون عند وجود أي تهديد للأمن الغذائي الذي هو من الحقوق والرغبات المشروعة للمستهلك،وابعد من هذا نجد تدخل جمعية حماية المستهلك يكون قبل وقوع الضرر عن طريق توجيه المستهلك،ويكون التدخل كذلك بعد وقوع الضرر عن طريق تمثيل المستهلك أمام القضاء إذا تم المساس بأمنه الغذائي.

فعندما تتحقق جمعية حماية المستهلك من تلقاء نفسها أو عن طريق شكاوى المستهلكين أن هناك ممارسة تجارية مرتكبة من قبل أي متدخل وتمس بأمن المستهلك الغذائي يمكنها اللجوء للقضاء ،ومن أجل ترسيخ الأمن الغذائي للمستهلك والذي لا يكون إلا عن طريق إحقاق الأمن القانوني ،منح المشرع الجزائري لجمعيات حماية المستهلكين حسب نص المادة 22 من قانون09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ،الحق في الحصول على مساعدة قضائية .

وقد تم إنشاء نظام المساعدة القضائية في الجزائر بموجب الأمر رقم 57/71 المعدل بموجب القانون رقم 09-02[135]، والذي تنص مادته الأولى "يمكن للأشخاص الطبيعية والأشخاص المعنوية التي لا تستهدف الربح، ولا تسمح لهم مواردهم بالمطالبة بحقوقهم أمام القضاء والدفاع عنها الاستفادة من المساعدة القضائية.

وكما يعود أساسها كذلك إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمساعدة القضائية، فكما هو معلوم فالجزائر وقعت عدة اتفاقيات ثنائية مع دول عربية وإفريقية وأوروبية وغيرها في مجال التعاون القضائي، والاتفاقيات القضائية غالبا ما يتم النص فيها بتمتع رعايا كل واحد من الطرفين المتعاقدين في تراب الآخر بالمساعدة القضائية التي يتمتع بها رعايا البلد أنفسهم وذلك بشرط أن يمتثلوا لقانون البلد الذي تطلب فيه المساعدة[136].

فهذه الأحكام المكملة لقانون المساعدة القضائية وغيرها الهدف منها جعل القضاء في متناول الجميع ولاسيما المستهلكين المتضررين من جراء الإجراءات التدابير المتخذة للوقاية من جائحة فيروس كورونا لاسيما مسألة الحجر الصحي ،وكذلك المعوزين وذوي الدخل الضعيف الذين ليس بإمكانهم تسديد الرسوم والمصاريف القضائية[137].

ثانيا:أي دور لمجلس المنافسة في إحقاق الأمن الغذائي للمستهلك في ظل جائحة فيروس كورونا

اليوم في ظل ما نعيشه من تداعيات جائحة فيروس كورونا التي أثرت على شتى المجالات ومنها المجال الإستهلاكي ،وما نراه من وضع مقلق حول كيفية البحث عن تدابير تحفظ الأمن الغذائي وتضمنه،إذا لا يمكننا اليوم أن نعتمد على المنافسة الحرة لكي تكون المنتجات وحتى الخدمات المقدمة صحيحة ومضمونة ،فلا بد من قواعد قانونية صارمة وملزمة لتحقيق الأمن الغذائي للمستهلكين ،حيث إن مبدأ التجارة الحرة لا بد أن يخضع لمبدأ أسمى وأعلى هو صحة وأمن

---

135 - علما أن المشرع الفرنسي نظمها بموجب قانون 10 جويلية 191 والذي أضاف إليه بموجب قانون 18 ديسمبر 1998 ما أسماه بالمساعدة في اللجوء إلى القانون « l'aide à l'accès au droit ».

136 - يوسف دلاندة: قانون المساعدة القضائية، دار هومة – الجزائر، 2010، ص 12.

137 -بطاهر تواتي: المساعدة القضائية- الديوان الوطني للأشغال العمومية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص 49.

المنتجات عن طريق استراتيجية الأسعار والتي تعتبر الشكل المفضل للتنافس بين المحترفين طالما أنها تدفع المستهلكين وخاصة في ظل الأزمات إلى اقتناء منتوجات بأسعار لا تحمل إرهاقا نقد تكون معروضة وبنفس الجودة من طرف محترف آخر ولكن بأسعار مرتفعة.

والأصل أن كل محترف يتمتع بحرية في أن يبيع أو يؤدي خدمة بأسعار جد منخفضة بالمقارنة مع أسعار منافسيه ،وهي ممارسات لا يمنعها القانون كأصل عام.

لكن قد يعتمد المحترفون والباعة من أجل بيع منتوجاتهم على أساليب أو وسائل ترقوية des moiyens de promotion من خلالها تتكون في أذهان المستهلكين آمال بوجود تخفيض للأسعار[138] بحيث تغيب فيها الدقة التي توقي المستهلك من تحمل أضرار قد تلحقه من جرائها تمس بأمنه الغذائي،ومثالها ونحن في ظل جائحة كورونا أن يتم الإعلام عن تخفيض الثمن بأسلوب أدبي دون أن يحمل في طياته بيانات بالأرقام مثلا ككتابة في محل أو مكان البيع عبارة"تخفيضات هامة" أو "الصولد" "sogde" فالمشرع الجزائري من خلال المادة 12 من قانون المنافسة[139]على أنه "يحظر عرض الأسعار أو ممارسة أسعار بيع منخفضة بشكل تعسفي للمستهلكين مقارنة بتكاليف الإنتاج والتحويل والتسويق،إذا كانت هذه العروض أو الممارسات تهدف أو يمكن أن تؤدي إلى إبعاد مؤسسة أو عرقلة أحد منتوجاتها من الدخول إلى السوق".

وما نراه من جشع للتجار وخاصة من أجل الظفر برقم أعمال أكبر عن طريق الإستفادة الغير مشروعة من ظروف الأزمات كأزمة فيروس كورونا ،هو أن يلجأ التجار إلى رفع الأسعار مؤقتا ثم إرجاعها إلى مستواها السابق في ظرف زمي قصير جدا لبث الإعتقاد لدى المستهلكين أن الأسعار قد خفضت فعلا وهذا كله فيه مساسا بالأمن الغذائي للمستهلك عن طريق المساس بقدرته الشرائية مع استغلال ظروف الأزمات .

وإن تحقيق مجلس المنافسة لأهدافه ينعكس بالإيجاب على نمط عيش المستهلك وعلى قدرته الشرائية، إذ يعد المستهلك أول المستفيدين من الاقتصاد التنافسي، نظرا لما يتوفر له من حرية اختيار من حيث الجودة ومن حيث السعر، مما يجعله أقدر على التحكم في موارده وفي سلوكه الاستهلاكي، وقيام مجلس المنافسة بدورهخاصة ما تعلق بالدور الردعي،فبالرجوع للمواد56 و57 و58 من قانون المنافسة03-3 في الفصل الرابع المعنون بالعقوبات المطبقة على الممارسات المقيدة للمنافسة والتجميعات الاقتصادية على موضوع الدراسة فإنه يعاقب عليها بغرامة مالية لا تفوق 7 بالمئة من مبلغ رقم الأعمال من غير الرسوم المحقق في الجزائر خلال آخر سنة مالية مختتمة، وإذا كان مرتكب المخالفة شخصا طبيعيا أو معنويا أو منظمة مهنية لا يملك رقم أعمال محدد، فالغرامة لا تتجاوز ثلاثة ملايين (3,000,000دج) وكل هذا هو حماية إضافية للمستهلك وضمانا لأمنه الغذائي خاصة ونحن نعيش تداعيات جائحة فيروس كورونا.

الخاتمة:

تعدّ جائحة فيروس كورونا المستجدّ أزمة عالمية تؤثر بالفعل على قطاع الأغذية والزراعة.مما يستلزم اتخاذ تدابير عاجلة لضمان إبقاء سلاسل الإمداد الغذائي حية، محليا ودوليا، للتخفيف من خطر الصدمات الكبيرة التي سيكون لها تأثير كبير على الجميع، ولا سيما على الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً.

---

[138] -ملاح الحاج:حق المستهلك في الإعلام-مجلة مخبر القانون الخاص الأساسي-جامعة تلمسان-الجزائر-عدد خاص-سنة 2010-ص17

[139] - المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 20 جويلية 2003، عدد 43، المعدل والمتمم بالقانون رقم 10-05 المؤرخ في 15 غشت 2010 المتعلق بالمنافسة- الجريدة الرسمية الجزائرية-بتاريخ 18 أوت 2010

وقد بينا في مداخلتنا الدور الذي تلعبه التشريعات القانونية الاستهلاكية في تحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل الأزمات،وهذا كله يوفر الشعور بالأمان لدى فئة المستهلكين الواسعة.

ونهيب بالمشرع الجزائري بضرورة تفعيل نصوص قانون حماية المستهلك على أرض الواقع ،خاصة فيما يخص مدى مطابقة المنتوجات الاستهلاكية للمواصفات والمعايير العلمية والقانونية.

كما لاحظنا أمام أزمة جائحة فيروس كورونا ،وزيادة أمام التقدم التكنولوجي والعلمي الرهيب الذي يميز مختلف السلع الإستهلاكية في المجتمع المعاصر،كل هذا يستدعي ضرورة إعادة تحوير القواعد القانونية الساهرة على أمن المستهلك الغذائي مع المعطيات الإقتصاد المفتوح من جهة ومع مستجدات الأزمات من جهة أخرى ـالتي أفرزت متغيرات تستدعي تضافر الجهود الفقهية والتشريعية والقضائية من أجل أن نكون أكثر استعدادا لمواجهة القادم وهو الخوف من تداعيات الحروب البيولوجية.

قائمة المراجع القانونية

- أسامة أبو الحسن مجاهد: فكرة الإلتزام الرئيسي في العقد وأثرها على اتفاقات المسؤولية –دار النهضة العربية-2003-القاهرة .
- يوسف دلاندة: قانون المساعدة القضائية، دار هومة – الجزائر، 2010، ص 12.
-بطاهر تواتي: المساعدة القضائية- الديوان الوطني للأشغال العمومية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003.
-رمضان علي السيد الشرنباصي:حمايةالمستهلك في الفقه الإسلامي-دراسة مقارنة-الإسكندرية-دار الجامعة الجديدة للنشر-سنة 2004-مصر.
-صياد الصادق:المرجع السابق.
-صياد الصادق:حماية المستهلك في ظل القانون الجديد09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش-مذكرة ماجستير-جامعة قسنطينة 1-الجزائر-سنة2013-2014.
-طويل مريم :قانون السوق وفكرة توازن مصالح المنتج وحقوق المستهلك-رسالة دكتوراه-جامعة تلمسان-السنة الجامعية 2018.
-ماني عبد الحق:الحماية القانونية للإلتزام بالوسم-دراسة مقارنة-رسالة دكتوراه-جامعة بسكرة –الجزائر-سنة2015-2016.
ملاح الحاج:حق المستهلك في الإعلام-مجلة مخبر القانون الخاص الأساسي-جامعة تلمسان-الجزائر-عدد خاص-سنة 2010.

المصادر والنصوص القانونية:

المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 20 جويلية 2003، عدد 43، المعدل والمتمم بالقانون رقم 10-05 المؤرخ في 15 غشت 2010 المتعلق بالمنافسة- الجريدة الرسمية الجزائرية-بتاريخ 18 أوت 2010
-قانون 03-03-المؤرخ في 19 جويلية سنة 2003-المعدل بالقانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 –الجريدة الرسمية الجزائرية-عدد36-سنة 2008
-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية-العدد15-سنة 2020
-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية-العدد-العدد16-سنة 2020
- قانون 04-02 المؤرخ في 05 جمادى الأولى 1425 الموافق ل23 يونيو 2004 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية-الجريدة الرسمية الجزائرية –عدد41-سنة 2004
-القانون المدني الجزائري الصادر بالقانون رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدّل والمتمم

السياسات الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة (1970-2020).

Economic policies to achieve food security in Algeria during the period (1970-2020).

حيزية خالد: طالبة دكتوراه، جامعة معسكر، الجزائر.

الملخص: يعتبر تحقيق الأمن الغذائي غاية تسعى جل الدول لتحقيقه، فالحكومة الجزائرية منذ الاستقلال تعمل جاهدة لتخفيف التبعية اتجاه الخارج وتحقيق الأمن الغذائي واستقرارها الاقتصادي والسياسي، حيث تبعت العديد من السياسات الاقتصادية المنظمة وداعمة للقطاعات خاصة بالإنتاج الزراعي والغذائي، لكن على رغم من المجهودات المبذولة من الحكومة الجزائرية لا تزال الدولة الجزائرية تعاني من مشكل التبعية للخارج وعجز في تحقيق أمنها الغذائي.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، الأمن الغذائي، مؤشرات الأمن الغذائي، الإصلاحات الاقتصادية، التبعية الاقتصادية.

Abstract :Achieving food security is a goal that most countries strive to achieve. The Algerian government since independence has been working hard to reduce dependency towards abroad and achieve food security and economic and political stability,It followed many organized and supportive economic policies for the sectors especially agricultural and food production but despite the efforts made by the Algerian government the Algerian state still suffers from the problem of dependency on the outside and the inability to achieve its food security.

Key words: economic policies, food security, food security indicators, economic reforms, economic dependency.

المقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الدول النامية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والوطنية فه ويمثل مدى قدرة الدول على تلبية احتياجات الفرد الغذائية في إي ظرف كان من منتجاتها المحلية، والدول النامية على رغم من أنها تمتلك الموارد الطبيعية من أراضي والمياه وصحاري والموارد البشرية، فإن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، وتسعة الفجوة الغذائية وأصبحت الدول النامية تستورد من الخارج أكثر من نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية مثل القمح والحليب..إلخ، ولهذا عملت الدول النامية على تفعيل مجموعة من السياسات الاقتصادية منها دعم أسعار الأغذية الأساسية ودعم القطاع الزراعي وقطاع الصناعة الغذائية، فكلما ازدهرت الزراعة وتنوعت المنتجات فكلما نقصت حاجة الدول للاستيراد من الخارج وبالتالي تحقق اكتفائها وأمنها الغذائي.والجزائر تعد من بين الدول التي عانت من العجز الأمن الغذائي قبل وبعد استقلالها وتميز اقتصادها بالتبعية للخارج، خاصة في مجال الأغذية، وهذا ما دفع الحكومة الجزائرية أن تعمل جاهدة في تحقيق الأمن الغذائي واستقلاليتها الاقتصادية والسياسية وذلك باعتماد على مجموعة من السياسات الاقتصادية(سياسة دعم الأسعار، سياسة التسويق، سياسة ترشيد النفقات، وبرامج التنموية) التي شملت القطاع الزراعي والصناعات الغذائية.

-إشكالية البحث:

ما السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي وما مدى إسهام هذه السياسات في تحقيق الأمن الغذائي؟.

-هدف البحث:

تهدف الدراسة على استعراض أهم مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، وتعرف على السياسات الاقتصادية عامة والسياسات المنتهجة لتحقيق الأمن الغذائي بشكل خاص.

-أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولتنا لدراسة تطور قطاع الزراعي والصناعات الغذائية وفق سياسات الحكومة الجزائرية ومعرفة إذا تمكنت من تحقيق أمنها الغذائي.

ولمعالجة الإشكالية سنستعرض العناصر التالية:

-المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الغذائي.

-المبحث الثاني: ماهية السياسات الاقتصادية.

-المبحث الثالث:.واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة(1970-2020).

المبحث الاول:الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية بالغة الأهمية للدول النامية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة، وكذلك زيادة الاستيراد من الخارج لذا كان يجب على هذه الدول أن تسعى جاهدة لتخفيف من التبعية اتجاه الخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل تداعيات أزمة كوفيد19.

1- مفهوم الأمن الغذائي: قد تعدد تعريف الأمن الغذائي من قبل المنظمات الدولية والعربية والباحثين إلا أن كل التعاريف يصب في معنى واحد، فعلى سبيل المثال قد عرفته منظمة الأغذية والزراعة الدولية بأنه" ضمان حصول الأفراد وفي جميع الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة".(سلام منعم، 2009، صفحة 68)

وتعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه"يعني الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحّيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فالأمن الغذائي مرتبط بكل مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير".(الطيف و بوزيد، صفحة 145)

ومن وجهة نظري فإن الأمن الغذائي هـ وقدرة الحكومة أ والمنظمة على توفير ما يحتاجه الأفراد من منتجات غذائية صحية في جميع الأوقات.

2-أهمية الأمن الغذائي: تكمن أهمية الأمن الغذائي في التشجيع المستمر على الاستثمار من أجل الحصول على دخل إضافي للأسر والمؤسسات، ويشجع هذا الأمر على زيادة كمية الاستهلاك الغذاء، وزيادة الفاعلية الإنتاجية للإنتاج الزراعي، عن طريق استخدام الآلات الزراعية والتقنيات الحديثة الخاصة بالزراعة، من أجل زيادة القدرات التنافسية الخاصة بها في دول النامية. كما يساعد الأمن الغذائي في ارتفاع مستوى المعيشة لطبقة الريفيين والفقراء، من خلال دعم وعصرنة الأرياف .

ويعود على الاقتصاد الوطني بالفائدة في حالة ما إذا كان الأمن الغذائي محققا، فتحظى بأمنها الاقتصادي وازدهار نشاطاتها وزيادة إجمالي الدخل المحلي وتوفير مناصب عمل للأفراد.(حلمي، 2019)

3-مؤشرات العامة للأمن الغذائي العالمي:

يقيس هذا المؤشر الأمن الغذائي على مستوى العالم ويستند في ذلك إلى الأبعاد الرئيسية التالية: توفر الغذاء availability، القدرة على تحمل تكاليف الغذاءaffordability، جودة وسلامة الغذاء Quality and safety(brieg, 2006, p. 1)، حيث يصدر هذا المؤشر من قبل وحدة المعلومات الاقتصاديةEiU ، ويقيس المؤشر واقع الأمن الغذائي من حيث 28 مؤشرا لأمن الغذائي ترصد تأثير المستمر للاستثمارات واتفاقيات والتعاونيات الدولي والإقليمي والسياسات الزراعة حول العالم وذلك في 113 دولة، والهدف العام من هذا المؤشر يتجلى في تقييم البلدان من حيث قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي من خلال الأبعاد الثلاثة، والتي بدورها تقسم لمجموعة من المؤشرات وهي متمثلة كما يلي:

3-1-القدرة على تحمل تكاليف الأغذية :Affordability يقيس قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، وتعرضهم لارتفاع الأسعار، ومدى وجود برامج وسياسات داعمة للمستهلكين عند حدوث مثل هذا الارتفاع في الأسعار، ويقاس من خلال ستة مؤشرات:

-استهلاك الموارد الغذائية كنسبة من الإنفاق الأسري؛

-نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي؛

-الناتج المحلي الإجمالي للأفراد؛

-التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية؛

-وجود برامج لشبكات الأمان الغذائي التي لها علاقة بالأغذية؛

-حصول المزارعين على التمويل.(مكيد و بن عياد، 2017، صفحة 06)

3-2-توفر الغذاء :availability ويشير هذا البعد إلى ضرورة توفر الغذاء بكميات كافية لكل الأفراد وتأكد من توفره في جميع الأوقات، ويقاس بثمانية مؤشرات:

-كفاءة الإمدادات الغذائية؛

-الإنفاق الحكومي على التنمية والبحوث الزراعية؛

-البنى التحتية الزراعية؛

-تقلب الإنتاج الزراعي؛

-عدم الاستقرار السياسي؛

-الفساد؛

-الحروب؛

-قدرة الاستيعاب في المناطق الحضرية.(مكيد و بن عياد، 2017، صفحة 06)

3-3-جودة وسلامة الغذاءQuality and safety: يقاس بأربعة مؤشرات:

- -تنوع النظام الغذائي؛
- -المعايير الغذائية الدقيقة؛
- -جودة البروتين؛
- -سلامة الأغذية.(بن عياد و مكيد، 2018، صفحة 118)

والجدول رقم (1): يمثل ترتيب الإقليم بحسب الاتجاهات السنوية لمؤشرات الأمن الغذائي لعام 2019(درجة مئوية%).

الترتيب الإقليمي	المجموع النهائي		القدرة على تحمل التكاليف		التوفر		الجودة والسلامة	
أمريكا الشمالية	83.7	69.4	87.4	74.9	78.4	62.3	89.1	75.2
أمريكا الوسطى والجنوبية	75.5	31.2	80.5	15.8	71.3	32.2	74.7	66.9
أوروبا	84.0	57.1	90.5	63.9	76.8	50.0	87.7	59.6
الشرق الاوسط وشمال إفريقيا	81.2	35.6	98.9	45.5	64.0	28.6	84.1	30.2
جنوب الصحراء الكبرى	67.3	32.2	70.8	36.6	64.5	32.2	66.2	33.5
وآسيا والمحيط الهادي	87.4	49.0	95.4	58.8	83.0	41.1	79.4	46.6

المصدر: انجاز الشخصي اعتمادا على بيانات http://foodsecurtyindeex.eiu.com

الجدول في الأعلى يمثل ترتيب الإقليم بحسب الاتجاهات السنوية لمؤشرات الأمن الغذائي لعام 2019، بحيث أخذنا أعلى قيمة وأدنا قيمة حققتها الدول في كل الإقليم ومن خلال الجدول نلاحظ أن أمريكا الشمالية تصدرت المرتبة الأول في تحقيق الأمن الغذائي 69.4%وفي المرتبة الثانية أوروبا بمعدل قدره 57.1%،ثم آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثالثة بمعدل قدره 49.0%وفي مرتبة الرابعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعدل قدره 35.6% وتبقي في الأخير على توالي أمريكا الوسطى والجنوبية وجنوب الصحراء الكبرى وهذا بحسب ترتيب القيم الصغرى الموجدة في خانة المجموع النهائي، أما فيما يخص الجزائر فهي ضمن إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقد احتلت المرتبة 13 من بين 15 دولة في الإقليم وكان بعدها سوريا واليمن على التوالي وكما ه ومعروف أن سوريا واليمن في حالة أزمة وحرب وتحتل المرتبة 70 عالميا ما بين 113 دولة، وعليه يمكن القول بأن الجزائر لديها عجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

المبحث الثاني: ماهية السياسة الاقتصادية

إن الآثار الاقتصادية التي تعكسها المشكلات الاقتصاد الكلي، تظهر بشكل جلي على جميع القطاعات الاقتصاد الوطني والقومي وتظهر بشكل واضح على معظم أفراد المجتمع. ولهذا نجد أن كثيرا من السياسات الاقتصادية الكلية تؤثر بشكل مباشر أ وغير مباشر في الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي، فالسياسة الاقتصادية هي كل ما يرتبط باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة وبأمثل أ وأحسن الطرق .

1-السياسة الاقتصادية: وسيلة تستعملها الحكومة للتأثير على الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وحتى تستطيع تحقيقه يتطلب من الحكومة التلاعب بنوعين من السياسات الاقتصادية المتكاملة فيما بينها لتشكيل الاستراتيجية الاقتصادية للحكومات، غالبا ما تأتي هذه السياسات لتعبر عن التوجه السياسي الذي تنتهجه الحكومات إضافة إلى التأثير بتوجهات المؤسسات المالية الدولية، هذه السياسات هما كما يلي:

1-1-السياسة النقدية: هي مجموع السياسات التي تعتمدها الحكومة بشكل عام والسلطات المالية بشكل خاص للتحكم بحجم الكتلة النقدية المعروضة في السوق وذلك من خلال تحديد كمية النقود التي يتم وضعها في الاستخدام، توفر هذه النقود والكلفة التي يدفعها القطاع الخاص للحصول على هذه النقود. وبذلك تهدف السلطات المعنية إلى الحفاظ على مستوى معين من النموالاستقرار الاقتصادي. بحسب التوجهات الاقتصادية للحكومات، يمكن التمييز ما بين منهجين في السياسات النقدية. يوجد عدة سياسات نقدية تستخدمها الحكومات، وهي :

-السياسات التوسعية: تحارب البطالة في حالة الركود، وذلك بزيادة حجم عرض النقود بسرعة، والتقليل من سعر الفائدة؛

-السياسة الانكماشية: إبطاء التضخم، وتجنب التشوهات في حجم الأصول، ويتم فيها تقليل حجم عرض النقود، وتزيد من سعر الفائدة؛

-السياسة الملائمة: تحقق هذه السياسة النم والاقتصادي من خلال تحديد سعر الفائدة؛

-السياسة المحايدة: تحايد هذه السياسة العملية الاقتصادية، إذ لا تزيد من النموولا تحد من التضخم؛

-السياسة المشددة: الحد من التضخم ه وهدف هذه السياسة.

1-2-السياسة المالية: هي سياسات الحكومية التي تعمد إلى توجيه الاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف محددة، وترتكز هذه السياسات على عنصرين رأسيين إرادات ونفقات الدولة حيث تجمع الإيرادات من الضرائب والقروض وغيرها من الموارد التي توجهها لتلبية حاجات المجتمع وتعزيز البينة تحتية وذلك عن طريق التخصيص، وتتمثل السياسات الحكومية المالية بما يلي:

-سياسة مالية محايدة: تؤثر الميزانية بشكل محايد على النشاط الاقتصادي، لذلك تنفق الحكومة من الإيرادات الضريبية عند حدوث التوازن الاقتصادي؛

-سياسة مالية توسعية: يتوسع الإنفاق الحكومي ويتجاوز الضرائب وغالبا ما تكون خلال حالات الركود؛

-سياسة مالية انكماشية: تستخدم الحكومة السياسة المالية الانكماشية لسداد الدين العام، وعندها يكون مستوي الإنفاق أقل من الإيرادات. (الدولي م.، 2014، صفحة 11)

2-أنواع السياسات الاقتصادية: تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

2-1-سياسة الاقتصاد الكلي: تحقق هذه السياسة نتائج مواتية للنم والاقتصادي المولد للعمالة، وذلك بالتنسيق بين أدوات السياسة، والتي تشمل: الضرائب، والإنفاق العام، والإعانة، والائتمان، وكذلك تغيير أسعار الفائدة؛

2-2-سياسة الاقتصاد الجزئي: تشجيعا للاستثمار، وكفاءة المؤسسات، ورفع مستويات الدخل، تقويم سياسة الاقتصاد الجزئي بتطوير القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى الشركات والأسر؛

2-3-النمذجة الاقتصادية(إعادة الهيكلة): فهم التدابير السياسية، وعواقب المقترحات السياسية، تأثيرها على النمو، والعمالة، والتضخم، والفقر، بالإضافة إلى تقييم الأداء الاقتصادي يعتمد على النماذج التي تقدمها هذه السياسة والتي تحدد العلاقات والتآزر بين مختلف السياسات.(الدولي م.، 2014، صفحة 14)

المبحث الثالث: واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة(1970-2020)

الأمن الغذائي هدف تسعى دول العالم عامة والدول النامية بشكل خاص لتحقيقه، فالدولة الجزائرية بحكم أنها تنتمي للدول النامية وبلد قد تعرض للاستعمار وظل تابعا كليا للاقتصاد الفرنسي بعد الاستقلال قد خلق لها عديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعليه فالحكومة الجزائرية منذ الاستقلال سعت لتحقيق استقرارها واستقلالها الاقتصادي والسياسي، بإتباعها العدد من السياسات الاقتصادية وذلك بغرض النهوض بالاقتصاد-باعتبار أن إذا تحقق الأمن الاقتصادي يتحقق الأمن السياسي- وقد تمثلت هذه السياسات الاقتصادية في مجموعة من السياسات الإصلاحية التي مست جميع القطاعات بما فيها القطاع الزراعي والصناعات الغذائية.

1-تطور قطاع الزراعة في الجزائر خلال فترة(1970-2020):

كانت الغاية من تطوير الزراعة في البلاد ه وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولهذا انتهجت الحكومة الجزائرية العديد من السياسات الإصلاحية في مجال الزراعة.

فكانت البدايةبسياسة التسيير الذاتي بموجب المرسوم 22 مارس عام 1963 جاءت بناء على مقررات مؤتمر طرابلس الذي أولي أهمية كبيرة للقطاع الزراعي، حيث عرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها.

كانت سياسية التسيير الذاتي بمثابة مرحلة إنشاء حيث قام العمال بتشغيل المستثمرات الزراعية والصناعية سنة 1962 ثم تدخلت الحكومة بمراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم توزيع الأراضي وإضفاء الصبغة القانونية عليها، ثم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وفي مرحلة أخرى منذ سنة 1967 اتخذت الحكومة إجراءات من شأنها ضمان من اللامركزية، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية، كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة وكانت تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية. وإنشاء الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها. وبغرض تسهيل عمل الفلاحين وتجاوز مشكل البيروقراطية قامت بإنشاء جمعية العامة للعمال والفلاحين، إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج ووضعها تحت تصرف الفلاحين مباشرة، كما تم تخفيض الفائدة على قروض المزارع المسيرة ذاتيا، ورفع أسعار المنتجات الزراعية. (عمراني، صفحة 114)

-سياسية الثورة الزراعية(1971-1972): التي جاءت كنتيجة لوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، والتباين الموجود بينهم، ولهذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971/07/14 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972 وكان الغرض من الثورة الزراعية تحقيق المساواة بين المواطنين في توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج الفلاحي وذلك من خلال مبدأ "الأرض لمن يخدمها"، وخلق وفرة في العمل للأفراد. (حاوشين، صفحة 104)

-الإصلاحات الزراعية وإعادة الهيكلة (1981-1990): وبناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 1981/03/14 المتعلق بالتسيير الذاتي وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة الاقتصادية الاهتمام بجودة المنتج الفلاحي وإعادة توزيع وتنظيم استغلال الأراضي والعقارات الفلاحية، وتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي الزراعية خاصة في الجنوب وذلك بتقديم لهم القروض، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة، واستيراد الآلات الزراعية المتطورة. (بوعريوة، 2017، صفحة 08)

وكانت الغاية من هذه السياسات الجديدة الوصل إلى الاكتفاء الذاتي من إنتاجها المحلي وتوقف عن الاستيراد من الخارج.

-القطاع الزراعي خلال بداية الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999): بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينيات كان لابد من إعادة هيكلة النظام الاقتصادي بشكل عام، وقد شملت هذه الإصلاحات القطاع الفلاحي من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنح و22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 1992/01/06 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، ويعتبر قانون توجيه العقار 90-25 المؤرخ في

1990/11/18، أهم ما يميز فترة الإصلاحات حيث يرمي هذا القانون إلى ضمان استغلال الأمثل للأرضي الزراعية وعدم استغلالها في الأنشطة الصناعية والمعمارية ومراجعة الإصلاحات السابقة وحل النزاعات العقارية الناجمة عنها، مراجعة حق ملكية الأراضي. (شيخاوي، 2019، صفحة 132)

لقد عرفت فترة التسعينيات بمصطلح العشرية السوداء الذي يعبر عن أزمة سياسية حادة عاشتها الجزائر كان لها تأثير جسيم على جميع جوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وزيادة على ذلك الأزمة المالية العلمية التي تسببت في انهيار أسعار البترول خلال سنوات الثمانينيات، حيث تفاقمت مديونية الجزائر ببلوغها حوالي 34 مليار دولار، كل هذه الظروف اضطرت الحكومة الجزائرية اللجوء لصندوق النقد الدولي في نهاية الثمانينيات والذي بدوره فرض عليها مجموعة من الشروط مقابل تقديم المساعدة أهم شروطه تحول لنظام اقتصاد السوق وقد كانت ضمن هذه الشروط تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الاستهلاكية مثل الحليب، تخفيض قيمة العملة الوطنية بحوالي 97%، وتحرير التجارة الخارجية. وفي سنة 1998 انصب اهتمام الحكومة باستصلاح الأراضي الفلاحية وتقديم الدعم الريفي بهدف تشجيع المواطنين على البقاء في الريف وتقليل من ظاهرة النزوح الريفي وتوفير مناصب شغل وكنتيجة لهذا الإصلاح تم استصلاح 255000 هكتار، وإنشاء 179000 منصب شغل دائم حتى نهاية سنة 2003. (حاوشين، صفحة 108)

-القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2020):

-مرحلة خطط واستراتيجيات التنمية الريفية والزراعية (2000-2014): قصد تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية والاقتصادية قامت الحكومة الجزائر بتعاون مع منظمة الزراعة والغذاء العالمية بتبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحة 2001-2004 والذي من أهم برامجه: إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتيازات وصندوق تطوير الصحة الحيوانية والنباتية، والقواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير سنة 2003 والإطار التنظيمي الذي يرجع إلى مدراء المصالح الفلاحة ومحافظي الغابات لتنفيذ البرامج الزراعية، وقد استفاد القطاع الفلاحي من إعانة قدرت ب55.89 مليار دج، منذ عام 2006 إلى غاية 2014 انتهجت الحكومة استراتيجية الزراعة الوطنية عرفت بمخطط الخماسي أولى من والخماسي الثاني حيث أعدت هذه الاستراتيجية في جانفي 2006، في أعقاب الاستعراض التنفيذي الزراعي الجزائري الذي أجري عام 2005، كان الهدف منها تحسين المستوى المعشي، الصحي، الأمني والتعليمي للأفراد، تطوير المنشآت الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية وترقية تكنولوجيا الأعلام والاتصال الحديثة، والعمل على تحقيق التوازن الجهوي في الأقاليم الوطنية خاصة الريفية، وسعت الحكومة جاهدة لتحقيق الأمن الغذائي الوطني وخصصت له غلاف مالي قدر ب21214 مليار دج جزء من هذا مبلغ خصص لقطاع الفلاحة 1000 مليار دج، وكذلك استهدفت هذه الاستراتيجية تطوير الزراعة في مناطق الصحراوية، وحتى يتحقق الأمن الغذائي وتزدهر الزراعة في البلاد عملت الحكومة على توفير المياه لجميع أنحاء ربوع الوطن، فقد تم استثمار 225 مليار دولار أمريكي لتحسين كمية المياه وحفاظ عليها وترشيد في طرق استهلاكها. (مزوري، 2014، صفحة 250)

-مخطط عمل الفلاحة(2015-2019): قسمت الحكومة العمل إلى ثلث ركائز أساسية، الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019 تقوم على تطوير الزراعة والثروة الحيوانية، ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى- متوسط نم وفي القطاع الفلاحي ب 5% تخفيض قيمة الواردات ب 02 مليار دولار، الصادرات ب 1,1 مليار قيمة الإنتاج تقدر ب 4300 مليار دج، بيئة التشجير ب 13% الوصول إلى 1500,000 منصب شغل، حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية، - رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن، الاحتفاظ ب 80 ألف منصب شغل، خلق 40 ألف منصب شغل، الوصول إلى رقم أعمال يقدر ب 110 مليار دينار جزائري، حشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي. (جعفري و العجال، 2018، صفحة 109)

2-واقع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1970-2020):

لقد عرف القطاع الصناعات الغذائية في الجزائر انطلاقتها منذ السبعينيات كانت مؤسسات الصناعات الغذائية تبعة للشركات الأم الفرنسية وذلك كان وفق مشاريع مبرمجة في مخطط قسنطينة كان هدف ه وتحقق مستوى معيشي جيد للأفراد، ومنذ 1965 تغير الحكم أصبح هواري بومدين رئيس الحكومة وتغير كذلك النظام أصبحت الجزائر تتبع النظام الاشتراكي، وقد اتبع الرئيس خطة عمل ثلاثية الركائز(الصناعة، الزراعة، الثقافة)، فبنسبة للصناعة كانت فقد اهتمت الحكومة بالصناعة الثقيلة وأهمل الصناعة الغذائية وهذا ما انعكس سلبا في تغطية الطلب الكلي للسلع الغذائية وكان الإنتاج المحلي للسلع لا يغطي 40% من احتياجات الأفراد وفي مقابل كان النتاج المحلي للدخل الفردي في تصاعد وهذا ما يجعل طلب على سلع يزيد ويضطر الحكومة للاستيراد. ومن سنة 1980 تبنت الحكومة استراتيجية تنموية جديدة تعتمد على الاستراتيجية السابقة، فقد قامت بإصلاح الاختلالات الناتجة عن الاستراتيجية السابقة وبالخصوص في جانب إهمال القطاع الصناعات الغذائية فقد أعطت أولية للصناعات المتوسطة والصغيرة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا ضخمة. (عروب و بوسبعين)

ومنذ عام 1990 ومع تغير نظام من اشتراكي لنظام اقتصاد السوق عرف الاقتصاد الوطني بانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختص في صناعة الحليب ومشتقاته، صناعة الطماطم المصبرة، الماء والمشروبات الغازية وطبيعية، المطاحن، صناعة السكر، اللحوم والتغليف المواد الغذائية. ويعد فرع الصناعات الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر حاليا فه ويساهم بأكثر من 50%من الناتج المحلي الخام في الصناعة ويساهم 45-50% من القيمة المضافة الصناعية، إضافة إلى توفيره لأكثر من 145000 منصب شغل تمثل حوالي 40% من اليد العاملة في القطاع الصناعي ومع ذلك تظل

مساهمة القطاع في تلبية احتياجات الغذائية ل38 موطن غير كافية وهذا أمر يجعلها تبقي تعاني من التبعية للخارج. (حاجي و بوعزيز، 2017، صفحة 102)

وأما فيما يخص سنة 2020 فقد تعرض فيها العالم أجمع لأزمة فيروس كوفيد19 الذي أثر على كل جوانب الحياة الأفراد والمجتمعات حيث منع الجميع من الخروج ومزاولة الأنشطة المعتادة بهدف الحفاظ على صحتهم وتم غلق كافة المؤسسات الخدماتية والاقتصادية وانخفاض أسعار النفط بشكل مفاجئ ورهيب لم يحدث من قبل، وأصبح لدى الأفراد هلع تجاه المواد الغذائية وتعقيم، أما بنسبة للجزائر فتأثر مثل باقي دول بفيروس على جميع النواحي، وكان كل يوم يصدر قرار خاص بتسيير الحياة اليومية للأفراد حيث عملت الحكومة الجزائرية على أن يتوفر الغذاء للجميع وتم كشف عن عديد من مهربي المواد الغذائية خاصة الطحين، وتم توفير منحة للفقراء وحرفين وتوفير أرضية رقمية للفلاحين والتجار وتشجيعهم على التعامل بالرقمنة، وفي أواخر شهر جوان تداعت في الأجواء أزمة سيولة على مستوى مراكز البريد مما تسببت في زيادة طوابير يوميا أمام مراكز البريد من أجل صرف المعاشات. (كموش، 2020)

بعد التعرض إلى أهم السياسات واستراتيجيات التي قامت بها الحكومة الجزائرية، قصد ترقية وتحسين القطاع الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية وتحقيق الأمن والاكتفاء الذاتي للسلع والمنتجات الغذائية وكذلك رفع من قدرتها الإنتاجية، سنتعرض إلى نتائج هذه السياسات وهذا من خلال التطرق إلى الجداول الآتية والتي توضح لنا أهمية القطاعات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

الجدول رقم (02): يمثل توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2018 (حسب قطاع النشاط)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة بمليار دينار جزائري	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الزراعة	226	5,48	82833	4,94	9292	6,48
البناء	927	22,47	121535	7,25	12300	8,58
الصناعة	2293	55,59	1038684	61,97	92211	64,34
الصحة	122	2,96	55478	3,31	4601	3,21
النقل	3	0,07	1617	0,10	132	0,09

السياحة	299	7,25	310079	18,50	17407	12,15
الخدمات	255	6,18	65923	3,93	7377	5,15
المجموع	4125	100	1676149	100	143320	100

المصدر: إنجاز الشخصي اعتمادا على بيانات التصريح بالاستثمارات لوكالة الوطنية 2018

نلاحظ من خلال الجدول أن الحكومة الجزائرية تولي اهتمام خاص بالصناعة باعتبارها أهم نشاط يمكن الاستثمار فيه حيث صرفت 1.038.684 مليار دج على 2293 مشروعا استثماري، فالصناعات الغذائية تصدرت المرتبة الثانية بعد الصناعات الكيميائية المطاط والبلاستيك في عدد المشاريع 575 مشروع بقيمة 241.439 مليون دج، واحتلت المرتبة الثانية بعد صناعة الصلب، المعدنية الميكانيكية والكهرباء في توفير مناصب الشغل 21927 منصب شغل في سنة 2018 كما نلاحظ بأن الاستثمار في الزراعة ضعيف جدا حيث بلغت عدد المشاريع 226 مشروع بقيمة 82.833 مليار دج، وبحسب ترتيب عدد المشاريع فالزراعة احتلت المرتبة الخامسة والمرتبة الرابعة من حيث توفير مناصب شغل، فالزراعة لا تأخذ الأهمية التي تستحقها رغم أن مساحة الجزائر كبيرة ومتعددة المناخ وهذا يسمح لها بالتنويع في المنتوجات الزراعية.

الجدول رقم (03): الصادرات من غير المحروقات لسنة2017

المنتجات	الكمية(مليار طن)	القيمة بمليون دينار جزائري
منتجات متنوعة(كيميائية،أوراق.. إلخ)	3762,66	153565
منتجات غذائية(كالسكر،..إلخ)	635,49	38613
مواد خام	1106,64	8099,9
سلع المعدات الصناعية	90,48	8211
سلع الاستهلاك الغير غذائية	7,01	2219
المجموع الكلي	5602,28	210708

المصدر: إنجاز الشخصي اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018.

الجدول رقم (04): يمثل واردات المنتجات من الخارج لسنة 2017.

المنتجات	معدات التجهيزات الصناعية	نصف المنتجات	المنتجات الغذائية	السلع الاستهلاكية الغير غذائية	المنتجات الخام	المجموع الكلي
القيمة بمليون دينار جزائري	5619	4765	6138	1893	556	18970

المصدر: إنجاز الشخصي اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018

نلاحظ من خلال الجدولين في الأعلى أنه خلال سنة 2017 الصادرات أكبر من الواردات وهذا يدل على أن الجزائر أصبحت تحقق اكتفائها الذاتي حيث صارت تصدر منتجات غذائية بنسبة 18 %من الصادرات مقارنة بالواردات تستورد 10,37% من الواردات عامة وبالمقارنة مع سنوات الماضية نلاحظ أن الواردات من المنتجات الغذائية لم تقل بل هي في تزايد.

القيمة المضافة للقطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي: تعتبر القيمة المضافة هي صافي ناتج القطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة، منذ سنوات التسعينيات إلى غاية سنة 2019 والزراعة تسهم بنسبة تقريبا ثابتة في إجمالي الناتج المحلي حيث كانت نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي سنة 1999 ب 11,11% وصولا إلى نسبة 11,97 %في سنة 2019 مع تخلل بعض الانخفاضات في سنوات السابقة وصلت حتى 6%. (الدولي ا.، 2019)

ومن خلال ما استعرضناه سبقا يمكن القول بأن الحكومة الجزائرية انتهجت العديد من السياسات الاقتصادية لتستطيع تحقيق مستوى الأمن الغذائي المطلوب، كانت هذه السياسات متمثلة في مجموعة من البرامج ومخططات التنموية التي تلائم مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي، فكانت كل مرة إما أن يغيروا السياسة جذريا أ والقيام بتعديلها، ومن أهم هذه السياسات: سياسات الاقتصادية الاستثمارية، سياسات دعم أسعار السلع ومود الغذائية، تحكم في التجارة الخارجية، تخفيض الضرائب، سياسة الترشيد الغذائي، سياسات التنموية للقطاع الزراعة والصناعات الغذائية فقد عملت الحكومة منذ سنوات السبعينات على تمويل هذه القطاعات ودعم الاستثمار فيها وذلك بإنشاء العديد من الوكالات والمنظمات المحلية التي تسهل عمل الفلاحين والمستثمرين وكذلك إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتوفير المعدات المتطورة الأسمدة لزيادة حماسهم وتشجيعهم لاستصلاح الأراضي ورفع من الإنتاج الزراعي.

وبهدف تحقيق الأمن الغذائي واستقرار الاقتصادي للوطن قد استعنت حكومة الجزائرية بكل أنواع السياسات الاقتصادية المذكورة سابقا.

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول إن الأمن الغذائي عامة يشكل مشكلة اقتصادية واجتماعية وكذا سياسية تعاني منها الدول العالم وبالأخص دول النامية ذات الدخل المنخفض، حيث إن زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء من الأسواق العالمية قد يعرض الدولة إلى مخاطر عديدة كزيادة المديونية للخارج وضعف الإنتاج المحلي واعتماد فقط على المنتجات المستوردة، والجزائر من الدول النامية التي عملت جاهدة على تحقيق الأمن الغذائي بتبني عديد من السياسات والاستراتيجيات خاصة في ظل خاصة في ظل أزمة فيروس كوفيد19 حيث قامت الحكومة الجزائرية بتوفير الغذاء في كل ربوع الوطن وحرصت على أن يعيش الموطن الفقير عيشة كريمة وآمنة وذلك بصرف له منحة لشراء مواد الغذائية وللحفاظ على شروط الحجر الصحي كلفت قوات الدرك والشرطة بمعاقبة كل مخالف للحجر ماعدا الحالات الطارئة، وأصدرت الحكومة بعض القرارات تسهيلية للفلاحين والتجار.

النتائج المتوصل إليها:

-لقد اهتمت الحكومة الجزائرية بقطاع الزراعة وتنميته والتشجيع على تطوير وتأهيل الريف وحاولت تقليص الواردات الغذائية، لكن هذه السياسات لم تنجح ولا يزال استيراد المواد الغذائية في تزايد لكن الأمر الإيجابي أن الصادرات من المنتجات الغذائية في تزايد كذلك وبنسبة أعلى من الواردات، برغم من كل هذا الاهتمام بتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من خلال اعتماد سياسة اقتصادية لدعم القطاعات التي لها علاقة بالأمن الغذائي، إلا أن مستوى الأمن الغذائي لا يزال غير كافي حتى الآن؛

-ولقد اتضح لنا أن الحكومة الجزائرية تستثمر في قطاع المحروقات وصناعات الثقيلة أكثر من قطاع الزراعي والصناعات الغذائية على رغم من أن الزراعة وإنتاج الاغذية من ممكن أن يزيد من نموا الاقتصاد الجزائري ل وأعطته الأهمية اللازمة؛

-وحسب نظرتي خاصة للإصلاحات التي قامت بها الحكومة منذ الاستقلال كانت ناقصة دراسة موضوعية وخبرة في مجال الزراعي وصناعي، وكذلك انعدام الرقابة على كافة القطاعات؛

-أزمة فيروس كوفيد19 قد كشف العديد من العيوب في جميع قطاعات كقطاع الصحة والقطاع الزراعي؛

-تسببت أزمة فيروس كوفيد19 بنقص في سيولة البنوك.

وسنوجز بعض الاقتراحات البسيطة:

-زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي أكثر لأن بلدنا متنوعا في بنية التربة والمناخ ومن ممكن استغلالها بطريقة مثله وناجحة إذا استغللنه صح ويمكن ذلك من خلال تشجيع البحث العلمي في مجال الزراعة، تستعمل التكنولوجيا الحديثة وتطوير تقنيات الزراعة والري وتوعية الفلاحين وتعليمهم طرق الفلاحة وكيفية استخدام الاسمدة؛

-ضرورة وضع سياسات إنتاجية، تمويلية وتسويقية ناجعة كفيلة بتشجيع الفلاحين على الإنتاج أكثر؛

-العمل على إرساء قواعد تعمل على ترشيد النفقات العمومية في حالات العادية أفضل من اللجوء إلى التقشف لان له أثار اجتماعية وسياسية وكذا اقتصادية؛

-تسهيل الخدمات الإدارية وتوفير الخدمات الإلكترونية للمستثمرين الأجانب والمحلين؛

-دمج الجامعات في وسط الاقتصادي لان دمجها يعطي قيمة مضافة للاقتصاد منها الاستفادة من خبرة الأساتذة في مجال البحث علمي، كما يمكن لطلبة إنتاج وخلق منتجات مبتكرة؛

-زيادة الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، ورفع من جودة المنتجات بهدف ان تنافس المنتجات في السوق الدولي.

-تعزيز الرقمنة والذكاء الصناعي بهدف مواكبة تطور الدول المتقدمة.

قائمة المراجع:

- -اسماءحاجي،وناصربوعزيز. (2017). الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية(102)، 101-118.
- -ألشمدريسلا ممنعم. (2009). التنمية الزراعي ةومتطلبا تالأمن الغذائي في العراق. مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والادارية، 03(11).
- -ابتسام حاوشين. (بلا تاريخ). السياسات الزراعية في الجزائر ومامدفع اليتها في تحقيق الأمن الغذائي. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 03(02)، 100-124.
- -إيمانكموش. (27 06, 2020). أزمة سيولة خانقة.. طوابير بالبريدو اكتناز للأموال في المنازل. تاريخ الاسترداد 30 07, 2020،منجريدةالشروق: https://www.echoroukonline.com/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%A9-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%83%D8%AA%D9%86
- .–البنك الدولي. (2019). القيمة المضافة في القطاع الزراعي(منإجم الينانتج المحلي%). تمالاسترداد من البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS.
- –جمال جعفري ،و عدالة العجال. (2018). مبادراتإصلاحالقطاعالزراعيفيالجزائروأثرهاعلىالناتجالزراعيدراسةتحليليةوقياسية للفترة(2000–2015). مجلة دفاتر اقتصادية، 10(02)، 98–119.
- –ربيعب وعريوة. (2017). أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر . مقدمة ضمن الملتقي الدولى الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط، (الصفحات 01–11). الجزائر.
- –روتيبة عروب،وتسعديتبوسبعين. (بلاتاريخ). تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الصناعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الجزائرية. الاستراتيجية الجديدة في الجزائر استمرارية أمقطيعة، (الصفحات 01–11).

- -سهيلة شيخاوي. (25 07, 2019). السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالةالجزائر للفترة ما بين(1980-2016) أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعةعبدالحميدبنباديس.
- -الطيب مزوري. (2014). برامج التنمية الفلاحية في الدول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية(الأمن الغذائي،الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف. مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية(06)، 234-256.
- -عبدالكريم الطيف، ومروانبوزيد. (بلاتاريخ). تحدي الأمن الغذائي في البلدان العربية بين جهود تقليص الفجوة الغذائية وارتفاع الأسعارالعالمية. مجلة أبعاد الاقتصادية، 06(01)، 143-159.
- -علىمكيد،وفريدة بنعياد. (2017). وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلة للمتاحمن الإنتاج خلال الفترة الممتدة(2002-2013). مجلةالعلومالاقتصاديةوالتسييروالعلومالتجارية، 10(17)، 1-9.
- -فريدة بنعياد،وعليمكيد. (2018). واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي. مجلة البحوث والدراسات العلمية، 12(01)، 108-128.
- -منظمة العمل الدولي. (2014). السياسات الاقتصادية: مقارنة عملية. منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.
- -نادية‌عمراني. (بلاتاريخ). سياسات الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 02(01)، 109-122.
- -هديرحلمي. (16 12, 2019). أبرز المعلومات عن الأمن الغذائي. تاريخ الاسترداد 29 07, 2020،من الوفد: https://alwafd.news/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/2694917-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A
- -Policy brieg.(2006).food security.1.